



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية،
تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:
د/ أحمد القايد نور الدين

إعداد الطالبة:
حمو حسام الدين
بن يحي محمد أمين

.....2020	رقم التسجيل
.....	رقم الإيداع

الموسم الجامعي: 2020-2021

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

{ إقرأ باسم ربك الذي خلق 1 خلق الإنسان من علق 2 إقرأ و ربك
الأكرم 3 الذي علم بالقلم 4 علم الإنسان ما لم يعلم 5 }

سورة العلق الآيات 1-5

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

الحمد لله عز و جل على توفيقه لي طوال حياتي و الحمد لله على كل شئ أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا لي السند القوي في هذه الحياة في السراء و الضراء إلى من كانوا لي قدوة في التربية و الأخلاق ، و أناروا لي مسالك العلم و التعلم بالنصح و التوجيه و الإرشاد إلى من علماني الصبر و المثابرة إلى أبي و أمي العزيزان حفظهما الله و راعهما الى الذين كانا لهم الفضل بعد الله تعالى في توفيقه في حياتي و إكمال دراستي و مهما فعلت فلن أصل إلى برهما في شئ .

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى مصدر الحنان و الأمان و العطف و الإحسان إلى التي حملتني في بطنها تسعة أشهر كاملة و لم يغمض لها جفن طيلة حولين إلى من أرهقتها طيلة خمس و عشرون سنة و لم أرى من أطرافها إلا الخير إلى أمي الغالية حفظها الله و حرسها بعينه التي لا تنام .

إلى من علمني معاني الحياة و كان سندي الوحيد إلى من لم يبخل علي في شئ في سبيل التعلم و شتئ المجالات الأخرى إلى الذي بذل نفسه العزيزة و أعطاني و أثار نفسه عليا إلى أبي العزيز مصدر قوتي في الحياة .

إلى أعلى إنسانتين التي كبرت و ترعرعت في منزلهما إلى التين كان لهما الفضل في تربيتي إلى جدتي " بولات" و جدتي " ميلودي الزهرة" رحمها الله و أسكنهما فسيح جناته لن أنسى فضلكما و لا خيركما علي ما حييت أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يظلهما في ظله يوم لا ظل إلا ظله .

إلى خالتي الغالية " شايب نادية" حفظها الله التي أمدتني بكل شئ و لم تبخل عليا التي إستضافتني في منزلها أعواما و سنين و لم أحس قط أنني غريب عندها بلى كانت أمي الثانية و إلى زوجها الرجل الطيب " فلياشي جمال" و إلى خالتي سليمة

إلى خطيبيتي الغالية " ريان رجب " التي كان لها الفضل الكبير في إعداد مذكرتي تخرجي

إلى عائلتي الكبيرة كلها (أعمامي و أخوالي) ، إلى جدي " بن يحي محمد " رحمه الله و جدي " شايب محمد " حفظه الله و شافاه من مرضه . إلى إخوتي (فراس ، هيثم ، فاطمة)

إلى عمي " بن يحيى شكيب " الذي ساعدني في إعداد المذكرة من خلال مساعدتي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية . و إلى جميع أصدقائي في الدفعة (امحمد مني ، بن ناجي محمد سرور ، سيف الدين ، حسام زميلي في البحث، هشام و ...إلخ)

إلى كافة الأهل و الأقارب بدون إستثناء و الأصدقاء

إلى كل الزملاء في دفعة العلوم التجارية 2019.

إلى كل الذين أحبهم و يحبونني أهدي لكم ثمرة هذا العمل المتواضع.

محمد أمين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم.

" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " صدق الله العظيم "

أولاً وقبل كل شيء احمد الله عز وجل على توفيقه لي طوال حياتي الدراسية إلى من كان السند القوي في السراء والضراء إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق. وأنار لي مسالك العلم والتعلم بالنصح والتوجيه والإرشاد " يا بني العلم نضج ووعي ورشاد وليس قبح وزيف وفساد " إلى من علمني الصبر والمثابرة إلى فخره إلى (أبي) العزيز حفظه الله.

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى مصدر الحنان والعطف وبر الأمان إلى من حملتني تسعة أشهر ولم يغمض لها جفن طيلة حولين إلى (أمي) الغالية أدامها الله. إلى من كبرت وترعرعت معهم وأكن لهم أصدق مشاعر الحب إلى الأعمام وإخواني وأختي الغالية رعاكم الله وحفظكم يا أغلى ما أملك.

وبالأخص إلى روح أخي الغالي (وحيدي) رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه الذي حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم والمعرفة لطلما تفتقر قلبه شوقاً وحنن عيناها الوضوءتان لرؤيتي متحصل على شهادة الماستر رحمه الله.

إلى كافة الأهل والأقارب بدون استثناء.

إلى زملاء دربي الذي جمعني بهم مشوار الدراسة : (شيماء، أمين، خلود، سلمى، دينا، إلهام، أصالة، إيناس، سرور، راضية، سيف، هدى، مراد، ريان، يوغارطة، أميمة، كاميليا) وإلى أصدقائي : (إسماعيل، زاكي، مرتضى، هيثم، عز الدين، هشام، سفيان، عمر، جابر، حذيفة، جبار...)

إلى كل الذين أحبهم ويحبونني

أهدي إليكم ثمرة هذا العمل المتواضع.

حمو حسام الدين

كلمة الشكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نحمد الله الذي سخر لنا عباده المخلصين و أعطونا التوجيه و المساعدة في مجال دراستنا راجين من الله أن يجعلها في ميزان حسناتهم ، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف البروفيسور " القايد أحمد نور الدين" الذي أكن له كل التقدير و الإحترام على جميع التوجيهات و الملاحظات التي لم يتوانى للحظة في مساعدتنا طوال إنجاز هذا العمل المتواضع فألف شكر لأستاذي.

كما لا يفوتني تقديم الشكر و العرفان إلى موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية-BADR- فرع بسكرة و أخص بالذكر إلى من قدم إلي يد المساعدة " بن يحي شكيب" و " سمير".

إلى كل الأساتذة الأفاضل الذين ساعدوني على النجاح في مساري الدراسي بنصحهم و إرشادهم لي .

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذه المذكرة و إبداء ملاحظاتهم .

إلى جميع من ساعدني في هذا العمل ليظهر في هذه الصورة الأنيقة .

أدعوا الله العظيم أن أكون وفققت فيما عملت و الحمد لله رب العالمين من قبل و من بعد .

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
19	الشكل رقم (01) نموذج عام لعناصر النظام
23	الشكل رقم (02) شكل عام لنظام المعلومات
30	الشكل رقم (03) وظائف نظام المعلومات
42	الشكل رقم (04) مكونات نظام المعلومات المحاسبية
55	الشكل رقم (05) يوضح مستويات و كيفية الرقابة
58	الشكل رقم (06) هرم الرقابة
85	الشكل رقم (07) يمثل تصميم نظام المعلومات المحاسبية أوراكل ORACLE.
86	الشكل رقم (08) برنامج أوراكل المالي
87	الشكل رقم (09) مدخلات و مخرجات نظام أوراكل ORACLE .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الشكر
	الإهداء
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول
	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية النظام
08	المطلب الأول: تعريف النظام
09	المطلب الثاني: أهداف و خصائص النظام
15	المطلب الثالث: أنواع و عناصر النظام
21	المبحث الثاني: ما هو نظام المعلومات
21	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات
23	المطلب الثاني: خصائص و وظائف نظام المعلومات
30	المطلب الثالث: عناصر و مكونات نظام المعلومات
33	المطلب الرابع: أنواع و أهداف نظام المعلومات
37	المبحث الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبية
37	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبية
38	المطلب الثاني: خصائص و مكونات نظام المعلومات المحاسبية
42	المطلب الثالث : إجراءات تصميم نظام معلومات المحاسبي
45	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني الإطار النظري الرقابة المالية و الدراسة التطبيقية
47	تمهيد
48	المبحث الأول : ماهية الرقابة
48	المطلب الأول: تعريف الرقابة
49	المطلب الثاني : خصائص و أهمية الرقابة
50	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في العملية الرقابية و مبادئها
53	المطلب الرابع: أنواع و مستويات الرقابة
60	المبحث الثاني: الإطار النظري للرقابة المالية
60	المطلب الأول: مفهوم الرقابة المالية
65	المبحث الثالث: مراحل و أساليب و مقومات تنفيذ الرقابة المالية
65	المطلب الأول : مراحل عملية الرقابة المالية
67	المطلب الثاني: أساليب تنفيذ الرقابة المالية

68	المطلب الثالث: مقومات تنفيذ الرقابة المالية
72	خلاصة الإطار النظري للرقابة المالية
	الدراسة التطبيقية
73	تمهيد
74	المبحث الرابع: لمحة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
74	المطلب الأول : تقديم عام حول بنك BADR
79	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
81	المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
82	المطلب الرابع: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
83	المبحث الخامس : نظام المعلومات المحاسبية المستخدم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .
83	المطلب الأول: نظام أوراكل المالي (ORACLE)
86	المطلب الثاني : تصميم نظام أوراكل ORACLE و مسار المعلومة فيه.
88	المطلب الثالث: عرض و تحليل الكشوف المالية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و علاقتها بالرقابة المالية.
94	المطلب الرابع: عملية دمج الرقابة المالية بنظام المعلومات المحاسبية
95	خلاصة
96	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

مقدمة

نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت تعيشها المؤسسات في العصر الحالي، وما صاحبها من تعقيد في عمليات الانتاج والتسيير، وتزايد مخاطرها بات من الضروري وجود نظم رقابية متطورة قادرة على حماية موارد وممتلكات المؤسسة لاستغلالها بكفاية بما يتلاءم والمتغيرات المختلفة التي تؤثر في المؤسسة. فالمؤسسة تتكون من عدة نظم وظيفية تعمل في تناسق تام لضمان تحسين كافة العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات.

حيث نجد أن نظام المعلومات المحاسبي يتميز بموقع هام في المؤسسة ويظهر ذلك من علاقة المتشابكة مع مختلف الأنظمة الوظيفية الأخرى كونها مصدر لمدخلاته التي يقوم بمعالجتها ويقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المسيرين في إتخاذ العديد من القرارات.

إن غاية نظام المعلومات المحاسبي هي تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي والإقتصادي للمؤسسة، وهو يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات اليومية المتعلقة بنشاطات المؤسسة المالية والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى، ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات تتضمنها الوثائق المحاسبية.

إن وجود نظام معلومات محاسبي فعال وقوي داخل المؤسسة من شأنه توفير لمتخذ القرارات معلومات محاسبية ذات جودة، فمن الواجب على المؤسسة تطوير نظام الرقابة المالية، الذي يتيح حسن سير المؤسسة مالياً، حيث لايمكن تحسين الرقابة المالية لأي مؤسسة دون تحسين نظام المعلومات المحاسبي.

الإشكالية:

ماهو دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

للإجابة على الإشكالية فإنه تم تقسيم السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية كما يلي:

1. هل السياسات المحاسبية تمثل أحد العوامل في التنظيم المحاسبي بما يحسن نظام الرقابة المالية؟

2. هل تعتبر جودة البيانات المالية دليل إثبات على نوعية الرقابة المالية ؟

3. ما واقع نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وما أثره في تحسين الرقابة المالية؟

فرضيات البحث:

يمكن تقديم إجابات على الأسئلة الفرعية في شكل فرضيات كما يلي:

1. السياسات المحاسبية تمثل أحد العوامل الأساسية في التنظيم المحاسبي بما يحسن الرقابة المالية.
2. البيانات المالية دليل إثبات على نوعية الرقابة المالية .
3. إن نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على إنتاج معلومات محاسبية تساعد في تحسين الرقابة المالية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.
2. عرض مختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي.
3. التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالرقابة المالية.
4. إبراز مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الرقابة المالية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لأحد الموضوعات الهامة والمعاصرة لواقع المؤسسات في الوقت الراهن، حيث يساهم نظام المعلومات المحاسبي الناجح في ترشيد الإدارة لإيجاد الحلول اللازمة للأزمات من أجل الحفاظ على منجزاتها وضمان إستمراريتها، كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة هامة وفعالة لا يمكن الإستغناء عنها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الحدود الزمنية: مارس 2020 إلى غاية سبتمبر 2020 .

منهجية البحث:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى توضيح أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على المؤسسات المالية، ومن أجل الإجابة على الإشكالية، إعتدنا على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، والذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة، مع محاولة تسيير هذه الحقائق وتحليلها للوصول بشأن الظاهرة إلى إبداء توصيات وإقتراحات.

أسباب إختيار موضوع البحث:

- ✓ علاقة الموضوع بالتخصص.
- ✓ حساسية الموضوع وإرتباطه بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال.
- ✓ أهمية المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة من جهة والمراقبة الدقيقة للبيانات من جهة أخرى للحصول على معلومات موثوقة إلى جانب تقادي وإكتشاف أي شكل من الأشكال الاخطاء والغش.
- ✓ الإهتمام المتزايد بالرقابة المالية ودورها في حماية أصول المؤسسة وتحقيق أهدافها.

صعوبات البحث:

- ✓ إستحالة و صعوبة الحصول على مختلف القوائم المالية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- ✓ صعوبة إتمام الجزء التطبيقي من البحث بسبب تفشي وباء كورونا منذ مارس 2020.
- ✓ ندرة اللقاء مع زميلي في العمل بحكم بعد المسافة و غلق النقل و الطرقات في فترة الحجر المنزلي.
- ✓ صعوبة التواصل بالإنترنت و الإيميل بيننا في ظل تذبذب خدمات إتصالات الجزائر.
- ✓ ندرة و قلة المراجع بالنسبة لهذا الموضوع و عدم إيجاد دراسات سابقة لها نفس الموضوع.

الدراسات السابقة:

❖ **الدراسة الأولى:** دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة . مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، من إعداد الباحثة بزقارري حياة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010-2011.

- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشرات يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الإختلالات و إستغلال الفرص .

- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى أهتمام أكبر بإعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل و تكلفة الموارد الداخلية و القوائم المالية هي أهم هذه المعلومات بإعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي و يجب التمتع بخصائص نوعية تساعد على إتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.

❖ **الدراسة الثانية:** دور نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في

المصارف الإسلامية الأردنية . مذكرة ماجستير قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص محاسبة، من إعداد أحمد سلامة سليمان الجويلف، قسم المحاسبة كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية، يونيو/2011.

-هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية.

- يوجد دور لنظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية . كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة .

- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق رقابة داخلية فاعلة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى (حجم المصرف (مقاسا برأس المال)، تاريخ تأسيس المصرف).

واقع دراستنا من الدراسات السابقة و الإختلاف بينهم:

سوف نقوم بدراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ذلك من خلال شرح طريقة عمل النظام المحاسبي المتبع من طرف بنك محل الدراسة و عرض

أهم البنود في الميزانية المالية الخاصة بالبنك و إسقاط الواقع التطبيقي على البنك و تبيان العلاقة بين الرقابة المالية و نظام المعلومات المحاسبية.

- أما الإختلاف يكون في مدى دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية من حيث تطبيق الرقابة المالية على البنك.

- أما أوجه التشابه تكمن في دراسة موضوع نظام المعلومات المحاسبية.

• هيكل الدراسة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء من التنظيم الإداري المعروف بنظام الإدارية ، و يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية من أحد مكونات نظام الإدارة.

و ذلك من اجل تقديم بيانات و معلومات ملائمة من أجل تقييم و تفعيل الرقابة المالية و إتخاذ القرارات الصحيحة التي تساعد البنك على تحقيق الأهداف المسطرة سابقا و لتحقيق فعالية اكبر البيانات المحاسبية و للإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين إضافة إلى مقدمة و خاتمة. مقدمة تضمنت إشكالية الدراسة ، و التساؤلات و الفرضيات التي تم الإنطلاق منها للإجابة عن الإشكالية ، إضافة إلى أهمية و أهداف الدراسة .

الفصل الأول

سننتظر في هذا الفصل إلى الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية من خلال التعرف على تطورات و أشكال و أنواع هذا النظام و عرض أهم مقوماته.

✓ **المبحث الأول:** " ما هية النظام " حاولنا من خلاله التطرق الى مفهوم و تعريف النظام بصفة عامة و التطرق الى أهدافه و خصائصه و أنواعه و عناصره ... إلخ، حتى نأخذ صورة عامة عن النظام كتعريف و مكونات.

✓ **المبحث الثاني:** "ماهية نظام المعلومات " تطرقنا في هذا المبحث الى تعريف نظام المعلومات و إبراز أهم الخصائص و الوظائف الخاصة به.

• **المبحث الثالث:** "ماهية نظام المعلومات المحاسبية" حيث قمنا في هذا المبحث بتعريف و تقديم نظام المعلومات المحاسبية بشكل دقيق و مختص و تم إظهار أهم خصائصه و مكوناته و شرح طريقة عمله .

الفصل الثاني:

سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف الرقابة بصفة عامة و تبيان أبرز مكوناتها و الى الإطار النظري للرقابة المالية و شرح أهم خصائصها و كيفية إتمامها .

✓ **المبحث الأول:** " ما هية الرقابة " حيث حاوبنا من خلال هذا المبحث التركيز على الرقابة بشكل عام و ذلك من خلال تعريفاتها و أهم خصائصها ...إلخ.

✓ **المبحث الثاني:** "الإطار النظري للرقابة المالية" و في هذا المبحث تم التعمق أكثر في تعريف الرقابة المالية و الدخول الى جزء من البحث عن طريق توضيح أشمل و أدق للرقابة المالية و كيف تتم و ما هي أهم خطواتها.

1. **المبحث الثالث:** "مراحل و أساليب و مقومات تنفيذ الرقابة المالية" حيث تحدثنا في هذا المبحث عن المراحل التقنية و الأساليب الموضوعة و اهم المقومات العملية لتنفيذ الرقابة المالية من الألف الى الياء.

الدراسة التطبيقية :

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية حول دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية للبنك محل الدراسة ، و تم التعريف و تقديم حول " بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**" و تم تحليل و تقديم نظام المعلومات المحاسبية المنتهج في البنك أوراكل **ORACLE** و تبيان طريق عمله

خاتمة تضمنت خلاصة العمل إلى جانب النتائج النظرية و الميدانية المستخلصة من الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد :

يحتل نظام المعلومات مكانة هامة في المؤسسة المالية، نظار لدوره في ترقية وتفعيل المؤسسة من خلال المعلومات التي يوفرها، والتي تعتبر المادة الأساسية التي يعتمد عليها المسير في مختلف النشاطات، من أجل تسيير العمليات اليومية كالرقابة وصولاً إلى بناء الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

ونظام المعلومات يتكون من عدة أنظمة فرعية تتفاوت أهميتها من نظام فرعي إلى آخر حسب مشاركة كل منها في الرقابة على مختلف نشاطات المؤسسة، ولعل أهم هذه الأنظمة الفرعية في المؤسسة هو نظام المعلومات المحاسبي، هذا الأخير الذي يستمد أهميته من كونه المصدر الرئيسي للمعلومات والذي يعتمد عليه المسير من جهة. ويختلف الأطراف الخارجية المهتمة بوضعية المؤسسة من جهة أخرى.

ومن خلال هذا الفصل نتطرق في المبحث الأول لماهية النظام و في المبحث الثاني لماهية نظام المعلومات و في المبحث الثالث لماهية نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية النظام

نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية النظام في المطلب الأول تعريف النظام وفي المطلب الثاني إلى أهداف وخصائص النظام وفي المطلب الثالث إلى أنواع وعناصر النظام وفي المطلب الرابع والأخير إلى مستلزمات النظام وصفاته.

المطلب الأول : تعريف النظام .

هنالك العديد من التعريفات للنظام نذكر منها :

▪ يعرف النظام بأنه: " مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل و تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معين، و من خلال ذلك فإن النظام يتضمن عدد من العناصر التي يمكن أن تمثل نظم فرعية داخل النظام، تلك النظم الفرعية تتفاعل و تتكامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها و ذلك في ضوء معطيات بيئية معينة، و بناءً على ذلك فإن مفهوم النظام يصلح للتطبيق و التطويع على الظواهر المختلفة في مجالات متعددة. (موسكوف، سيمكن، و سعيد، 2002، صفحة 21)

▪ يعرف النظام طبقاً لمدخل النظم بأنه: " مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة، وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام، والأجزاء تشير إلى العناصر الأساسية المكونة للنظام وهي تتكون من ثلاثة أجزاء: المدخلات، التشغيل، المخرجات" . (الدهراوي ك.، 2005، صفحة 21)

▪ يعرف النظام system بأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة لتحقيق هدف مشترك، ويجب أن تكون هذه العناصر كلا واحداً. فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي

ترابطها معاً نحو تحقيق هدفها المشترك. وللنظام مدخلات والية لمعالجة هذه المدخلات لتحويلها إلى

مخرجات. (السمرائي، 2005، صفحة 11)

▪ يعرف النظام بأنه مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل و تتكامل مع بعضها البعض و مع بيئتها لتحقيق هدف (أهداف) معين (معينة).

▪ في حين يرى تشيرشمان ، و وينبرج weinberg ، أن النظام هو عبارة عن تكامل منظم للأجزاء المترابطة ، وتتأثر هذه الأجزاء بوجودها في النظام ، وتتغير في حالة تركها له . كما أن تكامل الأجزاء ، يؤدي إلى فعالية وحركية هذه الأجزاء ، والتي قد تكون غالباً غير فعالة وخامدة لو ظلت بمفردها . وللنظام عادة وأهداف خاصة ، وقد يوجد النظام كمجتمع طبيعي ، وأن يكون من صنع الإنسان . (الصباح، 2010، صفحة 150)

من خلال ما سبق يمكن تعريف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بها لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم .

من التعاريف السابقة نستنتج ما يلي :

✓ أن النظام يتكون من مجموعة من المكونات يطلق عليها أيضاً العناصر أو الأجزاء أو الموارد

✓ وجود علاقات بين مختلف هذه المكونات

✓ مكونات النظام تعمل معاً لتحقيق هدف أو أكثر

✓ مكونات النظام تعمل معاً داخل إطار معين يمثل ما يسمى بحدود النظام

✓ توجد بيئة محيطة يعمل فيها النظام

المطلب الثاني : أهداف و خصائص النظام .

أولاً : أهداف النظام .

لا يوجد نظام بدون هدف فصفة النظام تنتفي عن أي شيء بدون هدف فمثلا الوحدة الاقتصادية قد يكون هدفها النهائي هو تحقيق الربح ، ويتمثل هذا الربح في الفرق بين قيمة المخرجات (الإيرادات) وتكلفة المدخلات و التكاليف الأخرى المستخدمة في عملية التحويل (المصروفات) ، ونفرق بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية فقد تعلن الوحدة الاقتصادية مثلاً أن هدفها هو إرضاء المستهلكين وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع في حين يكون الهدف الحقيقي والذي تسيير نحوه الوحدة هو تحقيق أقصى ربح ممكن .

و المقصود بالأهداف تلك النهايات التي يتجه إليها النظام وقد لا تكون هناك أي صعوبة في تحديد أهداف بعض النظم مثل النظم الميكانيكية نظراً لأنها عادة ما تكون محددة سلفاً فساعة اليد قد تم صنعها لتخبرنا بالوقت في شكل ساعات أو دقائق أو ثوان أو أيام ولا يفترض فيها أن تكون قادرة على نشر إعلانات ، أما تحديد الأهداف على مستوى النظم الإنسانية فقد يكون أمراً صعباً للغاية لأنه يتطلب التفرقة بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية للنظام .

فالطالب الجامعي قد يخبرنا مثلاً أن هدفه تحصيل المعرفة في حين أن هدفه الأساسي هو النجاح بتقديرات عالية في المواد التي يدرسها ، وللتفريق بين الهدف الحقيقي والهدف المعلن يجب الإعتماد على مبدأ الأهمية والذي يتعلق بالإجابة على السؤال التالي :

- هل يقوم النظام بطريقة واعية بالتضحية بالأهداف الأخرى لتحقيق الهدف المعلن ؟

فإذا كانت الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب يكون هناك تطابقاً بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية للنظام أما إذا كانت الإجابة بالنفي فمعنى هذا أن هناك إختلاف بين هذين النوعين من الأهداف .

ويتطلب تحقيق الأهداف الحقيقية للنظام ضرورة تعريفها إجرائياً بمعنى التعبير عنها في شكل كمي يمكن قياسه وإلا كان من المعتذر قياس إنجاز النظام ، وبعبارة أخرى فإننا لا نستطيع أن نعرف بدقة كبيرة مدى تحقيق النظام لأهدافه دون أن يكون لدينا مقياساً متاحاً لأداء النظام ككل ، ونظراً لأن الأهداف يمكن تحقيقها فقط من خلال وسائل النشاط فإن تقييم أهداف أي نظام يتطلب بالضرورة فحص كل من الوظائف الظاهرة والمستترة لهذا النشاط فالوظائف الظاهرة للنشاط هي النتائج المقصودة والمعروفة ولسوء الحظ فإن الوظائف المستترة غالباً ما يتم إهمالها عند تقييم الأهداف . وحيث أن تحديد ماهية النظام يتطلب بالضرورة التعرف على هدف النظام فإن خاصية النظام يجب أن تحظى بإهتمام محلل النظم ، هذا وقد إنعكست هذه الأهمية في فكر علماء النظم في محاولاتهم للربط بين عمليات تحديد الأهداف وقياس الفعالية . (منير، 2015، الصفحات 23-24)

ثانياً: خصائص النظام.

يتصف النظام بمجموعة من الخصائص أهمها: (الحميدي، السامرائي، و العبيد، 2005، الصفحات 13-

14-15-16)

أ- هدف النظام:

يعد تحديد الهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه نقطة البداية في تصميم أي نظام. و نواجه في تعاملنا من النظم إحدى حالتين: وجود نظام قائم بالفعل يجب أن نتعامل معه أو إنشاء نظام جديد. في كلتا الحالتين فإن نقطة البدء يجب أن تتمثل في تحديد هدف (أو أهداف) النظام. فلا بد أن يكون للنظام هدفاً وإلا فقد مبرر وجوده .

وبعد تحديد الهدف أو الأهداف العامة للنظام، يمكن أن نحدد الأهداف الفرعية لكل عنصر من العناصر المكونة للنظام والتي ينبغي أن تعمل معا وبتناسق تام ليحقق كل عنصر هدفه الذي يسهم في تحقيق الهدف العام للنظام .

ب-شمولية النظام Holism:

يمكن تكوين عناصر عناصر النظام وتجميعها بطرائق مختلفة ومتعددة لتحقيق هدف النظام، ولا بد لأي طريقة من هذه الطرائق أن تؤدي إلى وجود وحدة شاملة تعمل من أجل الوصول إلى الهدف النهائي، وهذه الوحدة تكون بطبيعتها أكثر تعقيدا من العناصر المنفردة. غير أن مفهوم الشمولية هنا يعني على وجه التحديد أن هذه الوحدة الشاملة يمكن أن تتجز من الأعمال أكثر من مجموع ما تتجزه العناصر (الأجزاء) منفردة. أي أن النظام بطبيعته يتصف بالشمولية ويمكن أن يتحقق الهدف من وجوده، بينما العناصر المكونة للنظام لا تستطيع تحقيق هذا الهدف إذا عمل كل عنصر منفصلا عن العناصر الأخرى.

ج-إسترجاع النتائج (التغذية المرتدة أو العكسية) Feed Back:

يقضي ضبط عمل النظام وجود الرقابة والتوجيه المستمرين لالية التشغيل، و تعرف هذه العملية إصطلاحا بإسترجاع النتائج أو بالتغذية العكسية والتي تعني إسترجاع المعلومات عن نتائج عمل النظام وتغذية النظام بها لترشيد الية التشغيل .

ويمكن أن تتم هذه العملية بمقارنة المخرجات بمعايير أداء محددة مسبقا، ثم تغذية النظام بنتائج هذه المقارنة. وتهدف هذه العملية الرقابية والترشيدية إلى هدفين: أولهما الحفاظ على مستوى أداء النظام في حدود معينة مع تخفيض إنحرافات الأداء. والآخر دفع النظام لتحسين الأداء وتنفيذ العمل بطريقة معدلة تؤدي إلى التجاوز الإيجابي للمعايير المحددة مسبقا. وعادة، لا يمكن القضاء

تماما على الإنحرافات في أداء النظام، لعدم إمكانية ضبط جميع عناصره بدقة، وخاصة العناصر الإنسانية منها، لذلك يكون الهدف غالبا من عملية إسترجاع النتائج هو تخفيض الإنحرافات في أداء النظام إلى أدنى حد ممكن و ليس القضاء عليها كليا لإستحالة ذلك علمياً.

د - مستويات النظام: Hierarchy :

يحتوي كل نظام عادةً، على عدد من النظم الفرعية subsystem، كما أن النظام نفسه محتوى في نظام أكبر منه Super System.

و نشير عادةً إلى نظام معين ليكون موضوع الدراسة أو التحليل، و نتخذه نقطة البداية في التحليل، ثم نحدد النظم الفرعية بداخله، و نحدد النظام الأكبر الذي يتضمن النظام موضوع الدراسة. و لكل نظام بيئة محيطة به يجب التمييز بينها و بين بيئة النظام الأكبر. فبيئة النظام تساوي النظام الأكبر ناقص النظام نفسه. أما بيئة النظام الأكبر فهي التي تحيط به.

لقد وجدنا أن مخرجات نظام ما تكون غالباً مدخلات نظام آخر. و إنتقال مخرجات نظام ما عبر الحدود لتصبح مدخلات نظام آخر يعبر عنه بالعلاقة البيئية Interface .

هـ - حدود النظام: System Boundaries و بيئته:

تتمثل النظم غالباً ، في أشياء نتصورها في أذهاننا أكثر من كونها أشياء نراها بأعيننا أو نلمسها بأيدينا. فإذا وجد تصور النظم في عقولنا نستطيع أن نفكر و أن نتحدث عن الأشياء التي يمثلها هذا التصور. ويمكننا تصور النظم من تكوين وجهة نظر، نرى ونفهم من خلالها الأشياء بشكل جيد. ومع ذلك فإننا نستطيع أن نرى ونلمس الأشياء التي يمثلها نظام معين.

وبما أن النظام تصور ذهني فإننا نستطيع أن نرسم حدود النظام الذي نتصوره حديثاً إخترا هذا التصور. فيمكن أن تكون الحدود التي إخترتها جزءاً من المنظمة، أو مجموعة من الأشياء المادية (شبكة محلية للحاسب الألي) ، أو مجموعة من المهام التي تحتاج إلى معالجة. فمثلاً، يمكن تجميع المهام التي يقوم بها رجال البيع و النظر إليها بوصفها نظام تسويق. وقد يرغب شخص آخر في تقويم أداء رجل تسويق معين، وبالتالي فإن الذي

يهمه هي المهام التي يقوم بها هذا الرجل. وفي هذه الحالة تعد مجموعة المهام لجميع رجال التسويق نظاماً اخر.

وحيث إن النظم توجد في أدهاننا وفق تصورنا لها، فلا بد من التأكيد على أن المعنيين بأمر النظام يفكرون ويتحدثون عن الأشياء نفسها التي تقع ضمن حدود معينة للنظام.

تتمثل حدود النظام في خطوط إفتراضية تبين المكونات التي يحتويها النظام، و تفصلها عن الأشياء التي لاتعد جزءاً من النظام. وتفصل الحدود النظام عن بيئته. ويمكن أن ننظر إلى البيئة بوصفها نظاماً اخر. وتقرير الحدود ليس بالأمر المباشر الذي يتم بطريقة بسيطة تؤدي إلى تعريف المكونات بطريقة قاطعة، ولكنه يتم في ضوء متغيرين أساسيين هما: طبيعة النظام، والغرض من تحليله. وبصفة عامة، يمكن الإسترشاد بالنقاط الآتية في تقرير حدود النظام:

_ حصر جميع العناصر المتعلقة بالنظام، وتعريفه على أنه مجموعة كل هذه العناصر. وكل شيء يحيط

بالنظام ولا يدخل في هذه العناصر يمكن أن نطلق عليه: بيئة النظام. Environment

_ يجب أن تكون جميع العناصر التي تسهم في تحقيق أهداف النظام داخل حدود النظام.

_ حصر التدفقات من النظام وإليه. فكل التدفقات من البيئة إلى النظام(المدخلات) لابد أن تعبر حدود النظام.

وكل التدفقات من النظام إلى البيئة(المخرجات) لابد أن تعبر حدود النظام أيضاً.

و- الإتصال communication:

هو عملية نقل رسالة بين طرفين. ويتضمن ذلك تبادل الآراء، والإتجاهات، والإشارات، والبيانات، والمعلومات.

ويتم هذا التبادل باستخدام الطاقات البشرية أو الوسائل التكنولوجية المختلفة. ويجب أن تكون عملية الإتصال

مزدوجة الاتجاه يتم من خلالها تبادل الرسائل بين مصدر الرسالة و مستقبلها.

إن الإتصال هو العملية التي تمكن أي نظام من العمل. فبدون الإتصال لا يمكن أن تتفاعل أجزاء النظام، ولا يمكن أن تكون هناك مدخلات ولا مخرجات ولا إسترجاع للنتائج.

وتجدر الملاحظة، أن جميع الخصائص التي تنطبق على النظم الفرعية الداخلة في النظام أيضاً. وتوجد علاقات وتفاعلات بين النظم الفرعية عبر حدود تلك النظم في شكل مدخلات ومخرجات.

المطلب الثالث: أنواع وعناصر النظام

أولاً: أنواع النظام

يعد تصنيف الأنظمة أمراً ضرورياً و هاماً للقيام بتحليل و دراسة النظم، و لقد تعددت المعايير و الأسس المستخدمة في تصنيف النظام فيمكن إستخدام معيار التعقد، أو إستخدام معياري التعقد و التنبئية، أو إستخدام خصائص النظم و مجالاتها و هو المعيار الذي سوف نستخدمه في تصنيف النظم. و فيما يلي عرضاً لأنواع النظم إتماداً على خصائصها و مجالاتها و جودها.

1- النظم المفاهيمية و النظم المادية:

النظم المفاهيمية تتكون أجزائها من مفاهيم مجردة تهدف إلى تفسير الظواهر التي تحيط بعالمنا سواء كانت تلك الظواهر طبيعية أو إجتماعية. و تعد النظريات خير مثال على ذلك النوع من النظم، فعلى سبيل المثال النظرية النسبية لأينشتاين لتفسير ظاهرة انتظار الضوء في الأثير.

أما النظم المادية فهي نظم ملموسة لها مكونات من أشياء أو أفراد أو خليط منهما، و عادة ما تكون النظم المادية مبنية على نظم مفاهيمية. فمثلاً ظهور القنبلة الذرية إلى حيز الوجود إعتد على نسبة الكتلة التي قدمتها النظرية النسبية لأينشتاين.

2-النظم المفتوحة و النظم المغلقة:

النظام المفتوح هو الذي يتفاعل مع بيئته بحيث يؤثر فيها و يتأثر بها، و الجدير بالملاحظة أن كل مناقشاتنا السابقة كانت تتعلق بالنظم المفتوحة. و تعتبر النظم البيولوجية و المنظمات و نظم المعلومات من أمثلة النظم المفتوحة. أما النظم المغلقة فهي عبارة عن نظم لا تتأثر بالبيئة و لا تؤثر فيها ، أي يمكن القول أنها نظم بالبيئة. و النظم المغلقة توفر مدخلاتها ذاتياً كما أنها تستخدم مخرجاتها أي أنها في حالة سكون. و الملاحظ في الظواهر المحيطة بنا أنه لا يوجد ما يسمى بالنظم المغلقة، و أنما يمكن تصميم نظام مغلق كما يحدث في التجارب الفيزيائية حيث يقوم الباحث بعزل النظام عن البيئة، أيضا تعتبر التنظيمات البيروقراطية مثالا لنظام مغلق.

3-النظم الطبيعية و النظم الإصطناعية:

تعرف النظم الطبيعية بأنها تلك التي أوجدها الخالق عز و جل وبالتالي لم يتدخل الإنسان في نشأتها أو تحديد القوانين التي تنظم عمل أجزائها. مثال ذلك الإنسان و النبات و المجموعة الشمسية. أما النظم الإصطناعية فهي تلك النظم التي قام الإنسان بصنعها لخدمته. و تعد النظم الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية و الصناعية و غيرها مثال لتلك النظم الإصطناعية.

4-النظم الإجتماعية و النظم الفنية:

يشير مفهوم النظم الإجتماعية إلى مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنظام، سواء كانت أشخاصاً أو جماعات. لذلك تعتبر الأسرة و النقابة و القوة البشرية في منظمة ما و هيئة الأمم المتحدة أمثلة على نظم الإجتماعية تتميز في الحجم و تختلف من حيث الوظائف أو إقتصارها على وظيفة واحدة و ذلك حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

أما النظم الفنية فيقصد بها النظم التي تعمل بدون تدخل من العنصر البشري سواء من حيث توفر المدخلات أو الأنشطة أو عمليات الضبط و الصيانة للنظام. و تعد الأقمار الصناعية التي تدور حول الارض مثال لتلك النظم الفنية.

في حالة ما إذا كان نظام معين يجمع بين النظم الفنية و النظم الإجتماعية فإننا نكون بصدد نظام فني- إجتماعي، هذا النظام يتخذ من التفاعل بين الجوانب الفنية و الجوانب الإجتماعية في النظم أساساً لتحقيق أهدافه. فالنظام الإنتاجي على سبيل المثال يتضمن نظاماً تكنولوجياً (فنياً) أي الآلات و المعدات و العمليات، و أيضاً نظاماً إجتماعياً يربط بين الذين ينفذون المهام الضرورية في النظام.

5- النظم الدائمة و النظم المؤقتة:

طالما أن النظم تميل إلى الفناء، لذلك فإن مفهوم النظم الدائمة هو مفهوم نسبي. فالنظم التي تستمر لفترة زمنية أطول من أعمار مستخدميها يمكن أن نطلق عليها نظم دائمة على الرغم من التغييرات التي تحدث في تلك النظم مثال ذلك النظام السياسي في مصر منذ قيام الثورة. أما النظم المؤقتة فهي التي تنشأ لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة ينتهي بعدها النظام مثال ذلك شركة المحاصة. (ملوخية، 2006، الصفحات 29-30-31)

ثانياً: عناصر النظام System Elementes:

يتكون النظام من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي : (سعدون، صفحة 4،5)

1. المدخلات:

مدخلات النظام تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام، وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام، فقد تكون هذه المدخلات ممثلة في مواد أولية، عمالة رأس المال، معلومات أو أي شئ يحصل عليه النظام من البيئة أو من نظم أخرى.

2. التشغيل:

التشغيل هي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات.

3. المخرجات:

المخرجات هي النتائج النهائي من النظام، حيث تتجلى في شكل منتجات، أو خدمات أو معلومات أو طاقة وبمعنى آخر فإن مخرجات النظام ترتبط ارتباطاً قوياً بالهدف من وجود النظام، ويمكن تصنيف مخرجات النظم إلى ثلاث أنواع :

✓ المخرجات التي يمكن إستهلاكها مباشرة بواسطة أنظمة أخرى

✓ المخرجات التي يمكن إستهلاكها داخل النظام

✓ المخرجات التي لا يتم إستهلاكها داخل النظام أو بواسطة النظم الأخرى، ولكن يتم التخلص منها في

شكل نفايات، أو عوائد، تدخل في البيئة الطبيعية كالماء والهواء....إلخ

4. المعلومات المرتدة أو التغذية العكسية :

النظام يتضمن مجموعة من الأجزاء تتفاعل مع بعضها البعض للحصول على المخرجات التي يتم تقديمها إلى نظم أخرى، وبالتالي فرد فعل تلك تجاه المخرجات يقدم معلومات للنظام المعين عن كيفية إستقبال النظم الأخرى لمخرجاته .

بهذا المعنى فإن تلك المعلومات تعتبر أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه تلك المعلومات يطلق عليها المعلومات المرتدة ويمكن تقسيم المعلومات المرتدة إلى نوعين :

1-4 المعلومات المرتدة الصحيحة :

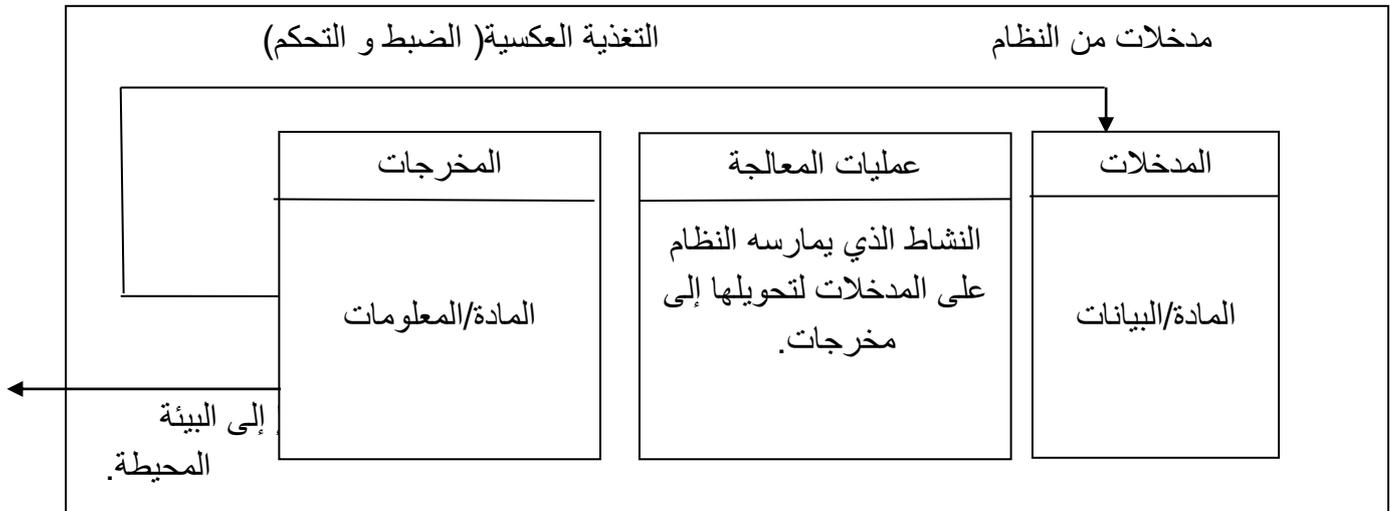
يقصد بها إرجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح، والمثال على ذلك شكاوي المستهلكين من عدم مطابقة المنتج أو الخدمة لما هو مدون على العبوة وبالتالي فالشكاوي تعتبر معلومة تؤدي إلى تصحيح الوضع

4-2 المعلومات المرتدة التطويرية :

إذا ما أدت المعلومة المرتدة إلى تطوير في الأداء أو تغيير في الأهداف أو التوصل إلى طرق جديدة للأداء فإننا نطلق عليها معلومة مرتدة تطويرية والشكل الموالي يوضح عناصر النظام .

الشكل رقم(01): نموذج عام لعناصر النظام. (لامية ، مساهمة لتصميم نظام معلومات

فعال لتسيير الإنتاج في ظل إقتصاد المعرفة، 2014\2015، صفحة 21)



المطلب الرابع: مستلزمات النظام وصفاته

أولاً: مستلزمات النظام

- المستلزمات البشرية: وتضم الأفراد العاملين بمختلف فئاتهم وتخصصاتهم ومؤهلاتهم.
- المستلزمات المادية: وتضم الأجهزة، المعدات والمواد الخام وغيرها من الجوانب المادية،
- المستلزمات البرمجية: وتضم البرمجيات، النظم والإجراءات.
- المستلزمات التنظيمية: وتضم الهيكل التنظيمي، الصلاحيات، المسؤوليات، تقسيم العمل، المناخ والثقافة التنظيمية (لامية ، مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل إقتصاد المعرفة، 2014\2015، صفحة 22،21)

ثانياً: صفات النظام

- التنظيم: هو ترتيب عناصر النظام بالشكل الذي يحقق هدفه.
- التفاعل: هو الطريقة التي يتم بها الإتصال بين العناصر أي التأثير والتأثر.
- الإعتمادية: يعني أن عناصر النظام تعتمد على بعضها البعض، فمثلاً مخرجات نظام فرعي معين تعتمد على مدخلات نظام فرعي آخر.
- التكامل أو الدمج: أي إرتباط عناصر النظام مع بعضها البعض وتعاون الأنظمة الفرعية فيما يخص تبادل البيانات، أي أن النظم الفرعية يجب أن تكون نظاماً مفتوحة.
- الهدف الرئيسي: لكل نظام هدف محدد يختلف من نظام إلى آخر، فالهدف من نظام الإنتاج هو تحويل المواد الخام إلى منتجات بالكمية والجودة المناسبين مع زيادة الربح وتقليل التكلفة والإنجاز في الأجل المحددة، بينما الهدف من نظام التسويق هو بيع أكبر كمية من المنتجات وتحقيق أكبر رقم أعمال مع زيادة الأرباح. (لامية ، مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل إقتصاد المعرفة، 2014\2015، صفحة 22)

المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات

نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية نظام المعلومات في المطلب الأول إلى تعريف نظام المعلومات وفي المطلب الثاني إلى خصائص ووظائف نظام المعلومات وفي المطلب الثالث إلى عناصر ومكونات نظام المعلومات وفي المطلب الرابع والأخير إلى أنواع وأهداف نظام المعلومات.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات

هناك العديد من التعريفات لنظام المعلومات نذكر أهمها :

- يعرف نظام المعلومات بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والالية) لتحويل المدخلات (البيانات)

إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع . (الدهراوي ك.، نظم المعلومات المحاسبية، 2003)

- كما يمكن النظر إلى نظام المعلومات على أنه يتكون من مجموعة من النظم الفرعية للأفراد و البيانات و الإجراءات و المعدات hardware و البرامج software التي تعمل مع بعضها البعض بغرض مساندة أنشطة المنظمة بما تشمله من عمليات يومية وتبادل للمعلومات و أنشطة إدارية وإتخاذ للقرارات . (قحف، 2002، الصفحات 513-514)

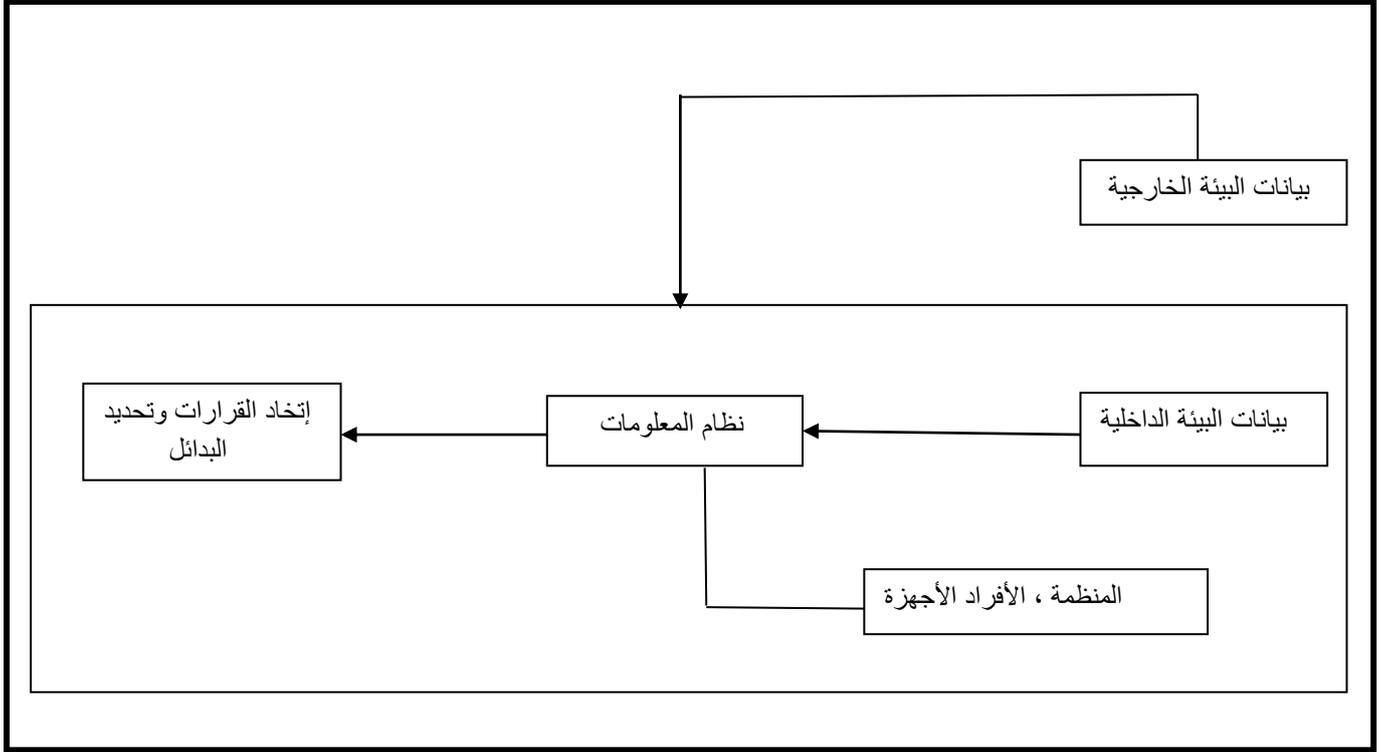
- عبارة عن النظام الذي يتكون من مجموعة من الأجزاء (المعلومات، الأفراد، التجهيزات، الإجراءات) المترابطة والتي تعمل معاً بشكل متناسق من خلال مجموعة من العمليات المنتظمة (تجميع، تخزين، معالجة، تحليل) وعرض المخرجات و النتائج بالاشكال المختلفة للمعلومات (تقارير، أشكال، رسومات، مخططات) بحيث تزود النتائج للمستخدمين من هذا النظام بطريقة تدعم وتخدم قراراتهم وتسهل أعمالهم وتمكنهم من التخطيط و الرقابة على نشاطات المنظمة. (السامرائي و الزعبي، 2004، صفحة 34)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستخلص أهم السمات و المواصفات التي يتميز بها وهي :

أن نظام المعلومات هو نظام لإنتاج المعلومات التي تستخدم لدعم نشاطات المديرين و العمال الاخرين، إنه مجموعة المكونات المتداخلة و الإجراءات النمطية التي تعمل معاً لتجميع، تشغيل، تخزين، توزيع، نشر وإسترجاع المعلومات التي تحتاجها المنظمة بهدف تدعيم إتخاذ القرار، التعاون، التحليل، التصور والرقابة داخل المنظمة.

أن نظام المعلومات هو نظام متكامل يتكون من أفراد ومعدات وآلات تضمن تبادل المعلومات داخل المنظمة، ويربط المنظمة ببيئتها الخارجية، ويعمل على إدخال مجموعة من المدخلات التي تمثل البيانات و معطيات مختلفة، يتم معالجتها للوصول إلى مجموعة من المخرجات للحصول على نتائج أفضل مقارنة بالمعايير المحددة لقياس الفائدة أو المردود كما. يزود صانعي القرار بالمعلومات الضرورية اللازمة لمعرفة وضعية البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، إضافة إلى التنبؤ بمستقبل المنظمة وهذا بالاستغلال الجيد والإستعمال الأمثل للمعلومات المتوفرة لديها والشكل الحالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02) : شكل عام لنظام المعلومات



المصدر: من إعداد الطالبين .

المطلب الثاني : خصائص وظائف نظام المعلومات

أولاً : خصائص نظام المعلومات .

وفي مايلي مناقشة موجزة لهذه الخصائص :

1-الموارد Resources:

لابد وأن تتوفر لأي نظام البنية الأساسية المكونة له والمتمثلة في مجموعة الموارد المتاحة للنظام . فعلى سبيل

المثال ، يمكن تصنيف موارد نظام المعلومات المحاسبية إلى أربعة موارد وهي :

- **المهمات :** وتشمل الأوراق الكتابية و المطبوعات والمستندات والسجلات والدفاتر وما شابه ذلك .
- **الأجهزة :** وتشمل الآلات الحاسبة والآلات الكاتبة في النظام اليدوي يضاف إليها الحاسب الإلكتروني وأطرافه المكملة له مثل وحدات التخزين الثانوي ، طابعات السطور ، والوحدات الطرفية .
- **الأفراد :** وهم الأفراد القائمين على إدارة وتشغيل النظام . ففي النظام المحاسبي اليدوي يوجد المحاسبين والكتبة والصرفيين وأمناء المخازنإلخ . وينضم إلى هذا الفريق محلي ومصممي النظم . وواضعي البرامج ومشغلي الحاسب في حالة إستخدام الحاسب الإلكتروني .
- **الاموال :** وهي الأموال المتاحة للنظام المحاسبي من مصادر ذاتية مثل الأرباح المحتجزة والإحتياطيات ، أو من مصادر خارجية مثل الأقتراض أو زيادة رأس المال .

2- الأهداف : Objectives

- يرتبط وجود النظام ، أي نظام ، بوجود هدف معين أو مجموعة من الأهداف يراد تحقيقها من وجود النظام . فأهداف النظام هي المبرر الأساسي لإستمرار وجوده ، كما أنها من أهم العوامل المحددة لكيفية تنسيق وتشغيل الموارد المتاحة للنظام . فأهداف النظام هي التي تحدد طريقة عمله وكيفية تنظيم وإدارة وإستخدام الموارد المتاحة له والتنسيق فيما بينها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف . فمثلا يتمثل الهدف الأساسي للشركات الصناعية والتجارية في مجال الأعمال في تحقيق أفضل مستوى ممكن من الأرباح . لذلك يتم إستخدام كل الموارد المتاحة لهذه الشركات من موارد ومهمات وآلات وأجهزة وأفراد وأموال بتنظيم وتنسيق معين لتحقيق أكبر زيادة ممكنة في المبيعات بأقل تكاليف ممكنة بما يحقق أفضل ربح ممكن .

3- البيئة والحدود : Environment and Boundries

تتمثل بيئة النظام في المجال بالنظام والمجتمع الذي يعمل فيه ويتفاعل مع وحداته ونظمه الأخرى . أما حدود النظام فتتمثل في الخطوط المحددة للنظام وتصله عن بيئته التي يعمل فيها . وبصفة عامة ، غالباً ما يصعب تحديد حد فاصل بين بيئة النظام وبين حدوده لأنه لا يمكن التحديد القاطع للنقاط التي ينتهي عندها النظام الحدود وبداية البيئة التي يعمل فيها . إلا أنه من ناحية أخرى ، لابد من وجود حدود واضحة للنظام لأنها هي التي تحدد أنواع المدخلات و المخرجات التي تتدفق بين النظام وبين البيئة التي يعمل فيها . لذلك عادة ما يفترض وجود حدود واضحة للنظام تظهره كوحدة متميزة في البيئة التي يعمل فيها . وعادة ما يتم تحديد حدود النظام بالرجوع إلى الأهداف التي يراد تحقيقها من وجوده . فمثلاً ، هدف تحقيق أفضل ربح ممكن يجعل حدود النظام ممثله في الإطار أو الحيز الذي يسمح ويتسع لوجوده كل الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الهدف .

4- المراحل، الأعمال، والعناصر : Stages, Tasks and Elements

تقوم حركة العمل في أي نظام من خلال مجموعة محددة ومنظمة من المراحل تنتهي بتحقيق الأهداف التي من أجلها وجد النظام . فمثلاً تقوم حركة العمل في نظام المعلومات من خلال ثلاثة مراحل أساسية وهي مرحلة مرحلة تجميع البيانات (المدخلات) ومرحلة تشغيل البيانات (إنتاج المعلومات) ومرحلة تجميع وتوصيل التقارير (المخرجات) .

وتتضمن كل مرحلة مجموعة من الأعمال أو الأنشطة التي يجب القيام بها لإتمام المهام المطلوبة من المرحلة المعنية . فمثلاً تتضمن مرحلة تجميع البيانات في نظام المعلومات الأنشطة الخاصة بحصر وتسجيل البيانات ، ترميز وتصنيف البيانات، تدقيق البيانات، وتحويل البيانات . كما تتضمن مرحلة التشغيل الأنشطة الخاصة بتصنيف وترتيب البيانات ، إجراء العمليات الحسابية و المنطقية على البيانات ، وتلخيص البيانات . أخيراً

تتضمن مرحلة المخرجات الأنشطة الخاصة بتجميع التقارير وتخزينها وإسترجاعها وتوصيلها إلى المستخدمين . هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأعمال الخاصة بنظام المعلومات ككل وهي إدارة البيانات ، ورقابة وأمن البيانات ، والتغذية العكسية .

أما العناصر فهي الأدوات و المهمات والأجهزة و الأشياء الأخرى التي تمكن من القيام بالأعمال والأنشطة المختلفة في كل مرحلة من المراحل . فمثلاً تتضمن العناصر في نظام المعلومات المستندات التي تحتوي على البيانات التي تمثل المدخلات الأساسية للنظم، والتقارير التي تتضمن المعلومات والتي تمثل المخرجات الأساسية للنظام، بالإضافة إلى أجهزة الآلات الكاتبة والحاسبة والحاسبات الألكترونية والأجزاء المكملة لها وما إلى ذلك كما سنرى بالتفصيل فيما بعد إن شاء الله .

5- القيود : Constraints

حيث أن النظام يعمل في بيئة معينة ويمكن أن يتفاعل معها ويؤثر ويتأثر بها ، بالإضافة إلى وجود حدود للنظام تحدد وجوده وتفضله ككيان مستقل عن البيئة المحيطة به ، إذن لا يمكن للنظام تحقيق أهدافه بصورة مطلقة بسبب وجود بعض القيود المفروضة على تحقيق هذه الأهداف وتحول دون تحقيقها بصورة مطلقة بسبب وجود بعض القيود المفروضة على تحقيق هذه الأهداف وتحول دون تحقيقها بصورة مطلقة . وقد ترجع قيود النظام إلى أسباب من داخل النظام أو إلى أسباب من خارج النظام . فمن أمثلة الأسباب الداخلية ، ندرة الموارد المالية أو الفنية أو البشرية للنظام ، بالإضافة إلى أن حدود النظام نفسه تمثل قيد عليه لأنها هي المحددة لشكله وحجمه . أما الأسباب الخارجية فقد تكون أسباب قانونية أو ظروف تفرضها البيئة المحيطة بالنظام . فمثلاً ، يتقيد حجم مبيعات النظام المعين بحجم الطلب على منتجاته وسلوك النظم الأخرى المنافسة لهذا النظام وما إلى ذلك . أيضاً، تنقيد إدارة وتشغيل القوى العاملة في النظام بقوانين العمل السائدة في المجتمع واللوائح والقوانين الحكومية وما شابه ذلك .

6-النظم الفرعية : Subsystems

غالبا ما يتكون النظام من مجموعة من النظم الفرعية لها نفس خصائص النظام الأساسي ولكنها تعمل كنظم مستقلة ومتخصصة في عمل أو وظيفة معينة تساهم في تحقيق أهداف النظام الأساسي ككل . فمثلاً ، يظهر الشكل (03) أن النظام الأساسي للوحدة الإقتصادية في مجال الأعمال يتكون من ثلاثة نظم فرعية وهي : التنظيم الإداري ونظام التشغيل ونظام المعلومات . كل نظام من هذه النظم الفرعية يشتمل بدوره على مجموعة من النظم الفرعية التي تشتمل بدورها على نظم فرعية أخرى وهكذا . فمثلاً يظهر ال

7-الرقابة : controls

من الخصائص الأساسية للنظام بصفة عامة وللنظام في مجال الأعمال بصفة خاصة ضرورة وجود مجموعة من القواعد و الإجراءات المعينة للتحكم في سير العمل في النظم الفرعية بما يضمن أن تعمل كلها نحو تحقيق الأهداف العامة للنظام الأساسي (رقابة مانعة) . وتهدف قواعد وإجراءات الرقابة أيضاً إلى إكتشاف الأخطاء والانحرافات (رقابة كاشفة) ، بالإضافة إلى تقييم الأداء و إتخاذ القرارات التصحيحية (رقابة مصححة) داخل النظم الفرعية ولا شك أن عدم وجود قواعد وإجراءات محكمة وفعالة للرقابة داخل النظام المعين سيؤدي بالضرورة إلى فشل هذا النظام أو عدم قدرته على تحقيق أهدافه .

ثانيا : وظائف نظام المعلومات

يقوم نظام المعلومات بوظائف عديدة تمكنه من الحصول على المعلومات الدقيقة والمفيدة، حيث يقوم بتجميع البيانات وتشغيلها ثم إدارتها، ويجب أن تكون هذه البيانات خاضعة لعملية الرقابة لحمايتها حتى يقوم في الأخير بإنتاج المعلومة وتوضح فيما يلي: (ماموني، 2018\2019، صفحة 10،11)

1. تجميع البيانات: data collection

تجميع البيانات المتعلقة بالنشاط موضع الدراسة والموارد المستخدمة والطرق والمتغيرات المحيطة ذات التأثير، ويكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء كانت من المعلومات أو من خارجه، وذلك وفقاً لخطة محددة تعكس إحتياجات مختلف أجزاء التنظيم، من المعلومات، تتضمن هذه الوظيفة جذب البيانات وكذلك تقويمها للتأكد من صحتها ومناسبتها للغرض.

2. تشغيل البيانات: data processing

يقصد به معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها لمعلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات، ولا تختلف هذه العمليات الأساسية باختلاف نظام المعلومات سواء كان يدوي أو الكتروني وتتمثل العمليات الأساسية لتشغيل البيانات في عمليات التصنيف، الترتيب، العمليات الحسابية، المقارنة، التلخيص، كما لا يشترط أن تمر البيانات على كل هذه العمليات حتى تصبح مفيدة.

3. إدارة البيانات: data managment

يقصد بهذه الوظيفة الأنشطة الخاصة بتنظيم وإدارة عمليات التخزين، الإسترجاع، إعادة تحديث وصيانة البيانات.

4. رقابة وحماية البيانات: data control & security

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل التشغيل أو يتم التلاعب، بها أثناء عملية التشغيل، لذلك فإن إحدى الوظائف الهامة لنظم المعلومات هي حماية البيانات والتأكد من دقتها.

5. إنتاج المعلومات: information generation

أي وضع المعلومات في يد المستخدمين، ويتمثل ذلك في خطوتين أساسيتين هما: إنتاج النسخ أو التقارير وعملية الإتصال

- فا الأولى هي وضع تقارير تحتوي على المعلومات الناتجة عن التشغيل أو البيانات المخزنة
- والثانية هي عملية الإتصال والتي تعني توصيل المعلومات إلى مستخدميها.

6. رقابة البيانات وسيرتها:

قد توجد بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها وقد تفقد بعض البيانات، ومن الخطوات الأخرى للرقابة التصريح بوجود أفعال معدنية على أماكن المستندات وتسوية الأرصدة والتحقق والفحص.

7. الإجراءات: procedures

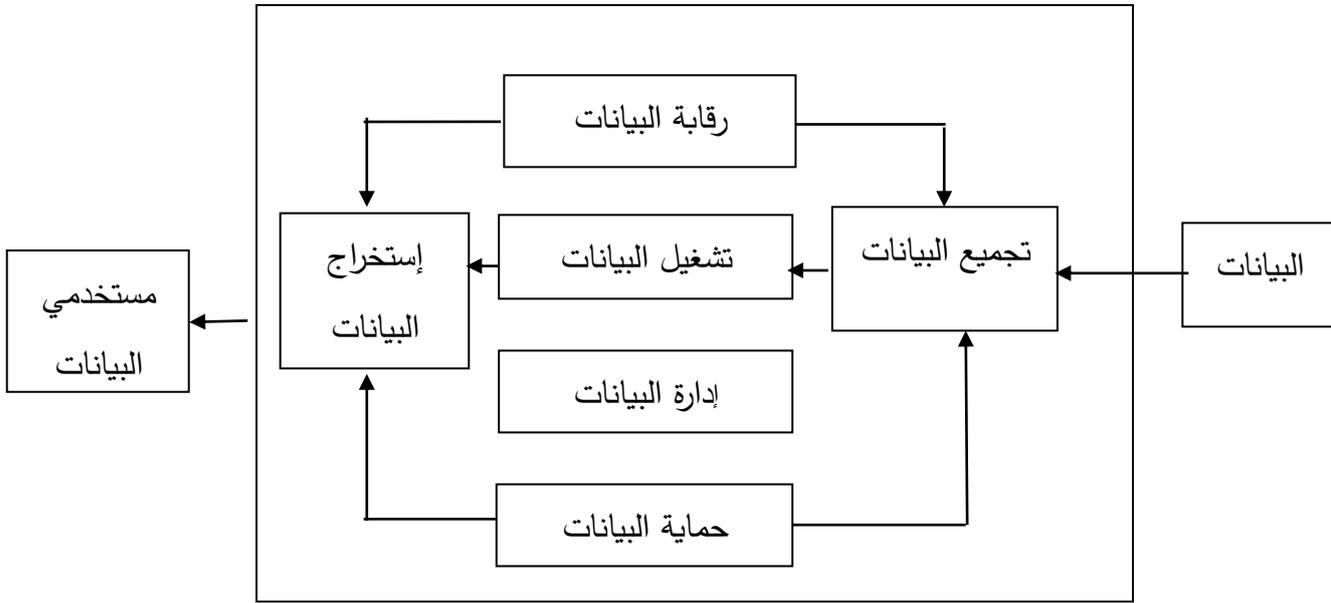
توجد عدة خطوات محددة داخل دورة تشغيل البيانات، وقد يقوم بها الأفراد وقد تكون خليطاً من الإثنين، وفي المعتاد تتكون دورة تشغيل البيانات بالمشروع على عدة إجراءات، يختلف عدد الخطوات التي قد تظهر وتحتاج إلى إجابة:

- ماهي البيانات التي يتم تجميعها، وماهي البيانات التي يجب على النظام رفضها.
- ماهي كمية البيانات الواجب تجميعها والمتعلقة بكل حدث، أو عملية أو قرار إدارة.
- ماهي الوسيلة التي تستخدم في تخزين البيانات.
- ماهو الهيكل الذي يتم إدخال البيانات إليه.
- ماهي تفاصيل ترتيب خطوات كل إجراء.
- ماهي المعدات التي تستخدم لتنفيذ مختلف الخطوات.

- ماهي مقاييس مجموعة العناصر الرقابية المناسبة لحفظ البيانات والتأكد من دقتها.
- كيف تصل المعلومات إلى مستخدميها وبأي شكل.

ويمكن تمثيل الوظائف السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): وظائف نظام المعلومات (الدهراوي ك.، نظم المعلومات المحاسبية، 2003، صفحة 20)



المطلب الثالث: عناصر ومكونات نظام المعلومات

أولاً- عناصر نظام المعلومات :

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام والتي تتضمن قيام النظام بوظائفه . وتتضمن هذه الأجزاء كل من الأجهزة ، وسائل التخزين ، البرامج ، قاعدة البيانات ، إجراءات التشغيل ، والأفراد . والآتي

شرح موجز لكل من هذه الأجزاء . (حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، 2004، صفحة 24،23)

1-الأجهزة :

يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من التيليفون ، التلكس ، الآلات الكاتبة ، الآلات الحاسبة ، والحاسبات الإلكترونية بأجزائها المختلفة والمكملة لها مثل وحدة التشغيل المركزية أجهزة المدخلات و المخرجات ، وسائل الإتصالات ، وسائل إعداد البيانات .

2-وسائل حفظ وتخزين البيانات :

وهي تتكون أساساً من الملفات و المستندات المكتوبة والميكروفيلم والآت التصوير في النظم اليدوية . ويضاف إلى ذلك الأشرطة والأسطوانات الممغنطة و الكروت المثقبة في النظم القائمة على إستخدام الحاسبات الإلكترونية .

3-البرامج :

وهي من الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على إستخدام الحاسبات الإلكترونية فقط . وهناك نوعين من البرامج الأول يسمى برامج النظام ، والثاني يسمى البرامج التطبيقية . وبرامج النظام هي البرامج الخاصة بتشغيل الحاسب نفسه والإستفادة من كل قدراته ويقوم بإعدادها منتجو الحاسبات الإلكترونية ، كما أن برامج النظام هي التي تميز الحاسب الإلكتروني لشركة معينة عن الحاسب الإلكتروني لشركة أخرى . وبإختصار برامج النظام هي ((مايستطيع الحاسب أن يفعله)) .

أما البرامج التطبيقية فهي فهي البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها بإستخدام الحاسب مثل برامج الأجور ، المخزون ، حسابات العملاء ، حسابات الموردين ، المتحصلات و المدفوعات النقديةإلخ . ويمكن أن يقوم مستخدم الحاسب بإعداد هذه البرامج بنفسه كما يمكنه أن يحصل عليها سابقة الإعداد من شركات متخصصة . وبإختصار ، البرامج التطبيقية هي ((ما يطلب من الحاسب أن يفعله)) .

4- قاعدة البيانات :

وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل . فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي يقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرامج التطبيقي عليها حرفياً للحصول على المعلومات .

5- إجراءات التشغيل :

ينظر إلى إجراءات التشغيل على أنها جزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها عادة ماتكون مطبوعة في كُتيبات يطلق عليها ((دليل التشغيل)) . وعادة مايوجد نوعين من الإجراءات في نظم الحاسبات الإلكترونية أحدهما لمستخدمي النظام . والذي يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة بإستخدام وتشغيل الحاسب . أما الثاني ، فخاص بالعاملين في مركز الحاسب الإلكتروني أنفسهم الذين يقومون بتشغيل النظام .

6- العنصر البشري :

وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل . ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على إستخدام الحاسبات الإلكترونية محلي ومصممي النظم وواضعي البرامج اللذين يشتركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات . كما يشمل أيضاً القائمين على تشغيل النظام في مركز الحاسب ، والأفراد المسؤولين عن جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل معين لتصبح مدخلات . وأخيراً مستخدمي النظام ، وهم المستخدمين النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام .

ثانياً : مكونات نظام المعلومات

إن نظام المعلومات يتكون من مجموعة من المكونات التي يتم إستخدامها للقيام بجمع البيانات وتحويلها إلى منتجات معلوماتية وهي:

1-الموارد البشرية : تتمثل في المستخدمين النهائيين لمخرجات النظام مثل : المحاسبين ، رجال البيع و المديرين ، وأيضاً أخصائي النظم مثل : محلي النظم ، مطوي البرامج والمشغلين .

2-الموارد المادية (المعدات) : وتتكون من الآلات مثل : الحاسبات الآلية ، الطابعات ، الشاشات و الوسائط مثل : الورق والأقراص المرنة .

3-موارد البرمجيات : وتتمثل في البرامج مثل : برامج نظام التشغيل و برامج التطبيقات ، وأيضاً الإجراءات كإجراءات إدخال البيانات وإجراءات تصحيح الأخطاء .

4- موارد البيانات : تتمثل في قواعد البيانات التي تتكون من مجموعة من الملفات مثل : ملفات العملاء و ملفات العاملين .

5-موارد الشبكات : وتشمل وسائط الإتصالات وبرامج الإتصال بالشبكات والرقابة عليها .

المطلب الرابع : أنواع وأهداف نظام المعلومات

أولاً : أنواع نظام المعلومات

1-نظم تشغيل البيانات : Transaction Processing Systems(TPS)

يهدف هذا النوع من نظم المعلومات إلى خدمة المستويات التشغيلية داخل المنظمة ، ويعتمد هذا النظام على الحاسب الآلي لتسجيل البيانات الروتينية اليومية التي تتم في مجالات النشاط المختلفة مثل الأجور ، نظم الحجز الفندقية . وتتمتع نظم تشغيل البيانات بناحيتين أساسيتين وهما :

- 1-1 رسم حدود المنظمة وبيئتها من خلال ربط العملاء بالمنظمة وإدارتها . وبالتالي فإن فشل نظم تشغيل البيانات يؤدي إلى فشل النظام في الحصول على المدخلات من البيئة أو تصدير المخرجات إلى البيئة.
- 2-1 تعد نظم تشغيل البيانات بمثابة منتج للمعلومات كي تستخدم بواسطة أنواع أخرى من نظم المعلومات سواء داخل المنظمة أو خارجها .

2- النظم المعرفية Knowledge System

تهدف تلك النظم إلى دعم العاملين في مجال المعرفة والمعلومات داخل المنظمة من خلال ضمان وصول المعرفة الجديدة والخبرة الفنية بشكل متكامل . ويقصد بالعملين في المجال المعرفة هؤلاء الأفراد المؤهلين بدرجة مهنية كالأطباء والمحامون والمهندسون حيث ينصرف مجال عملهم إلى خلف معلومات ومعرفة جديدة .

3- نظم تجهيز المكاتب آلياً Office Automation System

تعد تلك النظم نوعاً خاصاً من نظم تشغيل المعلومات والتي يمكن إستخدامها في نطاق أعمال وأنشطة المكاتب. وتجهيز المكاتب آلياً يشمل كل أنواع نظم الإتصالات الرسمية المتعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة وغير المكتوبة من شخص لآخر سواء داخل أو خارج المنظمة . ومن أمثلة الأجهزة المستخدمة في تجهيز المكاتب : معالج الكلمات ، البريد الإلكتروني ، البريد الصوتي ، شبكات الحاسب الشخصي ، وإجتماعات الفيديو .

4-نظم المعلومات الإدارية (MIS) Management Informat System

بتزايد حجم المنظمات وما تتعامل فيه من معلومات أصبحت نظم معالجة البيانات غير قادرة على توفير إحتياجات متخدي القرار من معلومات ولذلك إتجهت المنظمات إلى تطبيق المعلومات الإدارية المعتمدة على الحاسب الآلي .

ويمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية بأنها نظم المعلومات المبنية على الحاسب الآلي والتي توفر المعلومات للمديرين ذوي الإحتياجات المتشابهة في المنظمة .

5-نظم دعم القرار (DSS) Decission Support System

وهي نظم معلومات تهدف إلى مساعدة المديرين عند إتخاذهم لقرارات غير بيانية وغير متكررة أي لا يمكن تحديدها مسبقاً . وتعتمد نظم دعم القرارات على ما تتجه نظم تشغيل البيانات ونظم المعلومات الإدارية من معلومات ، وكذلك معلومات من خارج المنظمة . ويتم تصميم نظم دعم القرارات وتقيدتها للإستجابة للإحتياجات غير المخططة من المعلومات مثل قرارات الإنتاج .

6- نظم الإدارة العليا (ESS) Executive Support System

وهي تلك النظم التي يتم تصميمها لمساندة المديرين الذين يشغلون الوظائف الإدارية العليا في المنظمات والذين لهم تأثير ملموس على سياسات وخطط وإستراتيجيات المنظمة . وتتعامل تلك النظم مع القرارات التي تلعب البيئة الخارجية دوراً ملموساً ومؤثراً عند إتخاذها ، أي أنها قرارات ذات درجة عالية من عدم التأكد بشأن المعلومات التي يحتاجها متخذ تلك القرارات .

7-النظم الخبيرة Expert System

تستخدم النظم الخبيرة لمساندة متخذ القرار في التعامل مع القرارات غير الروتينية والتي لايمكن التنبؤ بخطواتها .

وتعتمد تلك النظم غير الروتينية على نتائج ما يطلق عليه بالذكاء الإصطناعي ، حيث تقوم تلك النظم على فكرة محاكاة عملية إتخاذ القرار التي يقوم بها الإنسان أو المتخصص في مجال معين . (ملوخية أ.، 2005، الصفحات 11-12-13-14)

ثانياً : أهداف نظام المعلومات

هناك أهداف عديدة تسعى المنظمة إلى تحقيقها من وراء وضع نظم المعلومات وهي تتمثل في : (مدفوني، 2015\2016، صفحة 51،50)

✓ إنتاج معلومات مفيدة، وتسهيل وضع التقديرات.

✓ تقديم وصف دقيق للمؤسسة.

✓ إستخراج الإنحرافات بين التقديرات بالإنجازات وإمكانية تحديد أسبابها وتقليصها.

✓ تسمح بوضع إجراءات تصحيحية مفيدة لكل حركة

بالإضافة لهذه الأهداف فهناك أهداف أخرى تتمثل في:

- القرار: يسمح نظام المعلومات بإتخاذ القرارات في ظروف سليمة نسبياً في ظل النتائج والعواقب المتوقعة.

- المراقبة: نظام المعلومات هو ذاكرة للمؤسسة، فهو يعالج المعلومات المتعلقة بماضيها وإعطاء تسلسل تاريخي لحالتها ووضعيتها ومراقبة تطورها.

- **التنسيق:** معالجة المعلومات يحضر المؤسسة لتنسيق نشاطاتها وأنظمتها الفرعية كما سبق هناك أهداف يعمل نظام المعلومات على تحقيقها.
- تحديد الطرف الذي يحتاج إلى المعلومات ومجال إستخدامها.
- تزويد الإدارة بالبيانات والمعلومات التي تحتاجها في الوقت المناسب

إن الغرض من وضع أي نظام هو تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بين الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال إستعمال نظام المعلومات الحصول على معلومات دقيقة وسريعة، القدرة على إتخاذ القرار في ظروف سليمة وغيرها من الأهداف.

المبحث الثالث : ماهية نظام المعلومات المحاسبية

نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبية في المطلب الاول إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبية وفي المطلب الثاني إلى خصائص ومكونات نظام المعلومات المحاسبية وفي المطلب الثالث إلى إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية وفي المطلب الرابع والآخر إلى مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول : تعريف نظام المعلومات المحاسبية

- يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الإقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل الوحدة الإقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الإقتصادية .

ويلاحظ من هذا التعريف أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر بديلاً لنظام المعلومات الإداري ولا منفصلاً عنه ولكن يعتبر نظام من النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل الوحدة الاقتصادية . بل يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإداري . فيتصف نظام المعلومات المحاسبي بالشمول حيث يمتد إلى كل نشاط الوحدة الاقتصادية ويوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية . فغالباً ما يحتاج كل موقع من مواقع إتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي ، أو مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء ، أو مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي توضح نتائج القرارات الإستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هذا الإستثمارات . هذا بالإضافة إلى تداخل نظام المعلومات المحاسبي وتفاعله مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد في نظام المعلومات الإداري مثل نظم الإنتاج ، التسويق ، الأفراد ، التمويل إلخ . (حسين، 2004، صفحة 47)

■ كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي (AIS) بذلك على أساس أنه هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والاجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع إحتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات. (كمال الدين مصطفى ، ناصر نور الدين، و السيد عبد المقصود ، 2005، صفحة 69،70)

■ نظام المعلومات المحاسبية هو أحد مكونات نظام المعلومات في المؤسسة، يختص بجمع، ترتيب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف داخل المؤسسة أو خارجها، حيث أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، فالفرق بينهما ينحصر في أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على النشاط . (لمين، 2015\2016، صفحة 79)

من خلال التعريف السابقة يمكن أن يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه أحد النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الكلي في المؤسسة، الذي يجمع ويحول مدخلاته المتمثلة في البيانات المحاسبية إلى مخرجات تتضمن معلومات محاسبية تستخدمها أطراف داخلية وأخرى خارجية لأغراض مختلفة من بينها صنع القرارات.

المطلب الثاني: خصائص ومكونات نظام المعلومات المحاسبية

أولاً: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يتميز نظام المعلومات المحاسبية بعدة خصائص إذا توفرت فيه تجعله نظاماً معلوماتياً حيويًا في المؤسسة ومؤدياً الوظيفة التي طور لأجلها، ومن بين الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون فعالاً وكفء مايلي : (موسى و بومدين ، 2018\2019، صفحة 10)

- ✓ أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية تحويلها لمعلومات مالية.
- ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت المناسب لإتخاذ القرار .
- ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة.
- ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط.
- ✓ أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه ليتلاءم مع التغيرات الطارئة في بيئة عمل المؤسسة.

ثانياً: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

ما يمكن تميزه كإقتصاديين أنه لا يمكن أن يحقق النظام المعلومات المحاسبية الغرض والهدف المراد لو لا مكوناته وأقسامه التي تتلائم مع أهداف النظام ككل، ومن هنا يمكن إستعراض أهم المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة أساساً فيما يلي: (لغواطي، 25، 24، 23)

1. وحدة تجميع البيانات:

يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، وتتمثل هذه البيانات في الأحداث التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة، ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة المؤسسة وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

2. وحدة معالجة البيانات:

يقوم المحاسب بالتسجيل، التوصيل، الترصيد والتحليل، ويعتمد المحاسب المالي على النظام التقليدي كاليومية العامة أو النظام المركزي، اليوميات المساعدة أو نظام معالجة آخر، كما يعتمد محاسب التكاليف على احد طرق محاسبة التكاليف لحساب سعر التكلفة وتحليل التكاليف.

كما يوجد عدة طرق الية لمعالجة البيانات المحاسبية ونذكر على سبيل المثال مايلي :

1-2 المعالجة الجزئية (المتوازنة): يوجد لكل جزء من نظام المعلومات المحاسبية برنامج خاص به مثلاً

برنامج محاسبة الأجور، برنامج محاسبة المواد إلخ.

2-2 المعالجة المتكاملة: عملية المعالجة تراعي العلاقات الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبي وبقية أجزاء

نظم المعلومات الإدارية الأخرى، وهناك ثلاث مستويات من التكامل وهي كالتالي:

أ- تكامل البيانات : حيث يقوم كل برنامج بإنتاج المعلومة المطلوبة وإنتاج ملفات أخرى تكون عبارة عن مدخلات لبقية البرامج.

ب- تكامل الإجراءات: أي حدث مهم يسجل في جميع الملفات التي تتأثر به.

ج- تكامل قاعدة المعطيات: يحدث هذا التكامل بفضل نظام تسيير قاعدة المعطيات بحيث يقوم بمايلي:

- يسمح بهيكله المعطيات بالطريقة الأكثر تناسبا مع أي برنامج تطبيقي.
- يسمح لعدة برامج تطبيقية باستعمال نفس قاعدة المعطيات في نفس الوقت.
- حماية قاعدة المعطيات ضد الدخول غير المسموح به.
- جعل البرامج التطبيقية مستقلة عن مكان وجود المعطيات

عموما تكامل قاعدة المعطيات يهدف إلى تحقيق مركزية المعطيات وتعدد المداخل، يسمح هذا البرنامج بإستدعاء المعطيات حسب الحاجة.

3. وحدة تخزين البيانات أو المعلومات

سواء البيانات أو المعلومات المحاسبية، فهي في حاجة إلى تخزين على شكل ملفات الية أو ملفات يدوية، يستعملها المحاسب في حالة المساءلة أو المراجعة أو عند المقارنة بين نتائج عدة دورات.

4. وحدة نشر وتوزيع المعلومات:

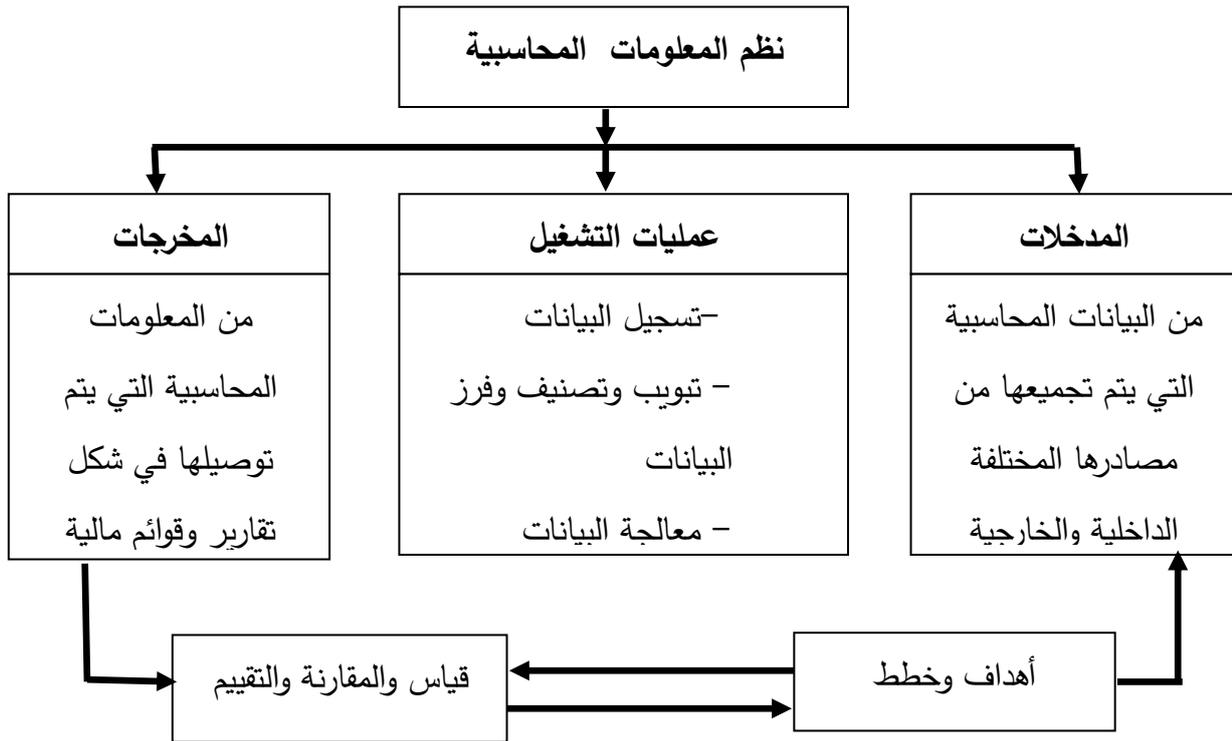
تزودنا هذه الوحدة بمختلف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية كالقوائم المالية، والجداول الملحقمة وتقارير التكاليف لتستعملها الأطراف الخارجية كإدارة الضرائب مثلا والأطراف الداخلية كالمسيرين مثلا.

5. وحدة التغذية العكسية:

مثل التكاليف المعيارية في النظام الجزئي لمحاسبة التكاليف.

ونوضح مكونات نظام المعلومات المحاسبية في الشكل التالي :

شكل رقم(04): مكونات نظام المعلومات المحاسبية



التغذية العكسية

المطلب الثالث: إجراءات تصميم نظام معلومات المحاسبي

تعتبر عملية تصميم الانظمة المحاسبية حديثة العهد، مما يؤدي إلى عدم وجود إجراءات و قواعد ثابتة يمكن أن يكون لها قبولاً عاماً في التطبيق ومع ذلك فإنه يمكن تصور إجراءات تصلح كنقاط إسترشاد لمصمم النظام المحاسبي، وله أن يضيف إليها أو يختصر منها ما يراه غير مناسب تبعاً لبيئة المؤسسة، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى مايلي : (خنفوسي و شويتر ، 2018-2019، صفحة 19،20،21)

1. دراسة طبيعة المؤسسة والهيكل الوظيفي وإحتياجاته من البيانات :

و تعتبر أولى مهام مصمم النظام التعرف على المناخ و البيئة التي يعمل فيها ويتحقق له هذا الأمر من خلال تجميع بيانات عن ملكية المؤسسة وشكلها القانوني وطبيعة النشاط. وتفيد هذه المعلومات في وضع تصور عام لديه عن المؤسسة، وتخيّل نوعية البيانات التي يمكن تداولها بين أقسامها، و يمكن أن يقوم المصمم في هذه الحالة بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة.

2. دراسة النظام المحاسبي القائم:

بعد أن يحقق مصمم النظام التعرف على جوانب العمل في المؤسسة موضع الدراسة وأثناء تصور عام من عمل داخل أقسامها. تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم على التعرف على درجة الكفاية ما بها من تفضيلات للوفاء بإحتياجات المؤسسة من نقاط الضعف والقوة في النظام. و يمكن أن تتم هذه المهمة من خلال الخطوات التالية :

- الحصول على صورة من التقارير والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ويستطيع في هذه اللحظة تقييم هذه التقارير على ضوء التصور العام الذي نوصل إليه في المرحلة السابقة، إلا أنه ينبغي في هذه المرحلة

- الحصول على آراء المسؤولين في هذا الصدد من خلال إعداد قوائم إستقصاء تتعلق بهذه التقارير وتوزيعها على مستخدمي تداول البيانات لها، علاوة المقابلات الشخصية التي يمكن أن تتم معهم.
- الحصول على نسخ من دفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها وكيفية إجراء التسجيل بها.
- الحصول على المعلومات السابقة ودارستها بعناية.

حيث يهتم خبير التصميم في هذه المرحلة بالتعرف على تفاصيل المستندات والغرض منها كيفية إعدادها ومصادر البيانات الواردة فيها، كما يهتم بالتعرف على علاقات المستندات ببعضها البعض.

3. التخطيط لمعالجة النظام القائم وبناء نظام جديد:

- في المرحلة السابقة يكون التصميم في وضع يمكنه من الانتقال إلى إجراء التغيير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على إحتياجات إدارت المؤسسة، وبلورتها في عدة إقتراحات بديلة، ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال إتباع الخطوات التالية :
- عقد مؤتمرات بمساعدة كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويتم في هذه المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم لنقاط الضعف في النظام القائم والاقتراحات البديلة لعلاجها، وينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بأهداف المؤسسة.
- عند الوصول إلى إقتراح متفق عليه يقوم خبير التصميم بوضع تفاصيل بهذا الإقتراح وتشمل هذه التفاصيل إجراءات إعداد كل مستند وعدد صور كل مستند ونوعية البيانات الواردة به ودورته بين إدارت المؤسسة و أقسامه.

علاوة على ذلك فإن هذه التفاصيل يجب أن تتضمن أساسيات الدليل المحاسبي الذي يمكن تطبيقه إما في حالة إجراء التعديلات في بعض إجراءات النظام الحالي فإن عليه توضيح علاقة هذه التفاصيل بباقي النظام والتحقق من تكامل النظام.

4. تصميم نماذج وإجراءات النظام الجديد:

تتمثل هذه المرحلة في إعداد وكتابة التقارير النهائية لعمل خبير التصميم ولإجراء ذلك يقوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات والسجلات والتقارير للنظام الجديد، حيث يعد مصمم النظام بموجب ذلك تقريراً يحتوي على مقدمة توضح طبيعة نشاط المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات.

وفي نهاية التقرير يضع صورة تفصيلية للدليل المحاسبي المرتبط بهذا النظام موضحاً به تفاصيل الحسابات التي يمكن استخدامها من هذا الدليل.

5. إجراءات التنفيذ الجديدة:

بعد أن يقدم خبير التصميم تقريره عن النظام الجديد وموافقة الإدارة على الإقتراحات الواردة به تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقترح، وتعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام ويتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقرير المقدم، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ في خطوتين هما :

5-1 الإعداد لتنفيذ النظام :

تبدأ هذه المرحلة بعقد دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام وإجراءات تطبيقية ويتم في هذه المرحلة شرح إجراءات النظام الجديد وكيفية تطبيقه وإعداد المستندات والدورات التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل بالدفاتر وكيفية إعداد التقارير، ويقوم خبير التصميم في هذه المرحلة بالإجابة على استفسارات العاملين بشأن النظام الجديد و تفاصيله.

5-2 إنشاء النظام الجديد وتنفيذه:

يتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد حيث تبدأ المؤسسة بطبع نماذج المستندات و التقارير تبعا لحاجة عملياته، و يتم الانتقال للنظام الجديد من خلال تشغيله أولا لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم و إجراء المقارنة بين نتائج كلا النظامين واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأمور ويكتمل تفهم العاملين لتفاصيل النظام.

وبإنهاء فترة تطبيق النظام الجديد تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد إنتهت وعليه أن يقدم تقريرا نهائيا بذلك موضحا به ما إتبعه من إجراءات وما إنتهى إليه من نتائج بصدد تطبيق النظام الجديد وتوصياته النهائية بشأن أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام مستقبلا لزيادة فعاليته في إنتاج المعلومات.

المطلب الرابع: مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية

أولا: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الاساسية منها مايلي : (حامدي ، 2010\2011، صفحة 48،85،86)

1-مبدأ التكلفة المناسبة : يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة إحتياجتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانيتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

✓ **شرط إجباري :** يتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل

على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

✓ شرط إختياري: يتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات

أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الإختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته.

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام

للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق وإحترام هذا المبدأ الذي مفاده أن يتم إعداد مخرجات النظام بإتباع طريقة واحدة وثابتة في كل الدورات لكي تكون لها القابلية للمقارنة وتساعد على إجراء الرقابة.

3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: إن إنجاز العمل المحاسبي بدأ بتجميع البيانات إلى إعداد التقارير

يتم بتدخل من الإنسان لأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، ولهذا فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتقادي كل رد فعل معرقل للسير الحسن للنظام.

4- مبدأ الهيكلية: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة

عن خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الإتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة،

صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن

هذه الدقة وتمنع كل الاخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاق من الرقابة الداخلية، لأنه يتوفر على

الأساليب التي تساعد على تحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء، فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة عن نظم الضبط الداخلي.

6- مبدأ التوقيت السليم: إن مخرجات النظام المتضمنة للمعلومات المحاسبية توجه إلى جهات مختلفة التي تستخدمها لتحقيق أغراضها كصنع القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادراً على توفير هذه المخرجات في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

7- مبدأ المرونة: يجب أن يتميز النظام المحاسبي بالمرونة لكي يواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والإستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام المصمم قادراً على التوفيق بين مبدأ الثبات والإستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والإستمرار.

8- مبدأ إعداد التقارير: يجب أن يكون النظام المحاسبي قادراً على إصدار التقارير المختلفة التي تعد وسيلة إتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الإقتصادية، كما يجب أن تعد هذه التقارير بدقة تجعلها مفيدة في صنع القرارات.

ثانياً: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

إن نظم المعلومات المحاسبية تستطيع تحقيق أهدافها من خلال المقومات الأساسية والتي من أهمها: (نجاح،

2014-2015، صفحة 13)

❖ المؤسسة التي تهتم بنظام المعلومات تقوم بتسجيل عملياتها المالية ومسك حساباتها

❖ مجموعة الإجراءات المحاسبية، التي تمثل الأسلوب الذي يمكن بواسطته تحقيق العمليات المتبادلة بين

المؤسسة والغير، حيث تعتبر نظام المعلومات المحاسبي شبكة وصل بين إجراءات مختلفة ومتكاملة

تساعد جميعها في انجاز أعمال المؤسسة، والتي تقوم بعدد من الأحداث عن عمليات تبادل لها قيم اقتصادية مثل بيع منتجات، واستلام النقدية من العملاء.

❖ نظام المعلومات المحاسبي يتطلب وجود وسائل لإيصال البيانات والمعلومات، وتعتبر المستندات أداة

لإدخال البيانات إلى هذه النظم، وتستخدم لتحقيق عدد من الغايات أهمها:

✓ أنها تمثل أساسا لاعتماد العمليات المالية.

✓ أنها تساعد في التأكد من صحة العمليات المنجزة، والمسجلة في الدفاتر والسجلات.

✓ وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات التي تسجل فيها كافة العمليات، والبيانات المالية، الواردة

في المستندات المؤيدة لها ومثل هذه الدفاتر:

- دفتر اليومية: والتي يتم التسجيل فيها من واقع المستندات.

- دفاتر الأستاذ: والتي يتم الترحيل إليها من واقع المستندات.

- دليل الحسابات: والتي يمثل أداة تصنيف المعاملات، ويساعد في رقابة على الحسابات.

❖ ينتج عن نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من التقارير تحمل معلومات، حيث تعتبر التقارير المنتج

النهائي لهذه النظم، وتحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة.

خلاصة الفصل الأول

في نهاية الفصل نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبية هو من بين أهم الأنظمة التي تقوم عليها المؤسسة، ومختلف العمليات والأنشطة الإدارية. وأنه إذا ما أحسن إستخدامها بشكل فعال فإن ذلك سيشكل ميزة تنافسية للمؤسسة، وهذا نظرا للخدمات التي يقدمها لمستخدميه فأصبح بشكل سمة المنظمات المعاصرة.

ونظرا لأهمية نظام المعلومات المحاسبية في مختلف العمليات الإدارة ومن بينها الرقابة ومدى تأثيره على هذه العملية سنحاول من خلال الفصل الثاني إلى التعرف على أهم عناصر وركائز هذه العملية والعوامل المؤثرة فيه.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر الرقابة المالية ركناً من أركان الإدارة في الدولة الحديثة و تحتل مكاناً هاماً بين التخطيط و التنظيم و التوجيه و يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، فبدون التخطيط لا توجد رقابة حيث لم يسبق تحديد الأهداف المطلوبة تحقيقها و العناصر الواجب إستخدامها لتحقيق هدف معين في زمن محدد ، كما أن التنظيم الجيد و التحديد الواضح للسلطات و المسؤوليات يسهل عملية الرقابة ، و التوجيه السليم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية الرقابة و يساعدها على إكتشاف الأخطاء فالتخطيط و التنظيم و التوجيه يحدد الأهداف و يساعد على تحقيقها و من أهم الأدوات الرقابية التي تعتمد عليها عملية الرقابة.

المبحث الأول: ماهية الرقابة.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة .

- التحقق من أن التنفيذ يتم طبقاً للخطة المقررة و التعليمات الصادرة و المبادئ المعتمدة، فهي عملية إكتشاف عما إذا كانت الأعمال تسير حسب الخطط الموضوعة و ذلك لغرض الكشف عما يوجد هناك من نقاط الضعف و الأخطاء و علاجها و تفادي تكرارها ، و قد جعل الرقابة أحد عناصر أو وظائف الإدارة " التخطيط ، و التنظيم ، إصدار التعليمات، التنسيق، الرقابة" التي هي ضرورية و لازمة ليس فقط للخدمات العامة و المشروعات بل أيضا لكل جهد جماعي مهما كان غرضه . (الكفراوي، 2002، صفحة 16)

- الرقابة هي إحدى وظائف إدارة المشروع و من خلالها يتم جمع المعلومات لقياس الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المرغوب أو المخطط له، فإن كان هناك إختلاف بينهما يتم عمل التغذية العكسية بهدف إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتطوير الأداء أو تحسينه و محاولة إيصاله للمستوى المطلوب. و هناك فرق بين المراقبة التي تعتبر جزء من عملية الرقابة و بين الرقابة نفسها، الرقابة تبدأ بعملية المراقبة التي تختص بالتجميع المنتظم في البيانات المحوسبة و إعداد التقارير عن الأداء الفعلي للأنشطة المختلفة للمشروع، ثم تأتي بعد ذلك عملية الرقابة التي تقوم بقياس الأداء الفعلي و مقارنته بالمعايير المحددة مسبقاً ثم القيام بالإجراءات اللازمة لتحسين الأداء. (خير الدين و موسي ، 2012، صفحة 255)

- و الرقابة هي إسم مشتق من *Contre-ro'le* أي من *contre* و من *ro'le* عن اللاتينية و تعني (التحقق من توافق قرار أو وضع مسلك مع معيار معين) أو أنها عملية تركز على التحقق فيما إذا كان

جهاز عمومي أو فرد أو عمل يحترم أو إحترم متطلبات الوظيفة أو القواعد المفروضة عليه، كما تعني

السيطرة مقارنة بالكلمة الإنكليزية Control. (عبيدات، 2008، صفحة 35)

- وقد عرف الرقابة هنري فايل كما يلي: " الرقابة هي التحقيق كما إذا كان كل شئ يحدث طبقا للخطة

الموضوعة و التعليمات الصادرة و المبادئ المحددة و أن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و

الأخطاء بقصد معالجتها و منع تكرار حدوثها كما أنها تطبق على كل شئ - الأشياء - الناس -

الأفعال" (مصطفى، 2001، صفحة 246)

و من خلال ما سبق من التعاريف السابقة الخاصة بالرقابة يمكننا أن نستخلص مفهوم الرقابة كما يلي:

الرقابة هي الإشراف على وظيفة أو عمل ما، و تعتمد على دور الإدارة في التأكد من تطابق أنشطة

بيئة العمل مع القوانين، و أيضا هي تنفيذ السلطة المعتمدة على الإشراف على سلوك ما.

المطلب الثاني: خصائص و أهمية الرقابة.

أولاً: خصائص الرقابة:

تتميز الرقابة المطبقة في أغلب المنشآت بالخصائص الآتية:

❖ تعد الرقابة من العمليات السريعة للكشف عن الأخطاء ، و معرفة أسبابها و التبليغ عنها للمسؤولين

لتصحيحها.

❖ تهتم الرقابة الفعالة بالحالة الإقتصادية للمنشأة، إذ تحرص على تحقيق التوازن الإقتصادي بين عوائدها

و تكاليفها المالية.

❖ تستطيع الرقابة أن تتوقع حدوث الأخطاء و ذلك من خلال الإعتماد الخبرات السابقة؛ مما يساهم بإتخاذ

الإجراءات المناسبة لتجنب تكرار حدوث الأخطاء.

❖ تعتبر الرقابة سهلة الفهم للموظفين بمختلف مستوياتهم الوظيفية؛ و ذلك من خلال إستخدامها لمعايير المرنة ، و القدرة على التكيف مع الظروف المتنوعة.

❖ تسعى الرقابة إلى إقتراح البدائل الممكنة ، و المستخدمة في طرق معالجة المشكلات لمنع حدوثها مستقبلا.

❖ تعد الرقابة وسيلة لتحسين أداء الموظفين، و ليس لصيد أخطائهم و نشر الخوف بينهم. (إيمان، 2017)

ثانيا: أهمية الرقابة:

تكمُن أهمية الرقابة من خلال ما يلي:

1. إرتباطها بالعملية الإدارية ارتبطا وثيقا، لان كل من التخطيط و التنظيم و التوجيه يؤثران و يتأثران بالرقابة ، أي هناك تفاعل مشترك بين هذه الأنشطة بما يحقق الأهداف التي تسعى المنظمة لها.
2. إن عملية الرقابة تمثل المحصلة النهائية لأنشطة و مهام المنظمة فمن خلالها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة و أساليب تنفيذها.
3. ترتبط الرقابة ارتبطا وثيقا بوظيفة التخطيط لأن التخطيط هو مطلب أساسي للقيام بوظيفة الرقابة.
4. إن أي برنامج للرقابة يتطلب وجود هيكل تنظيمي و المتمثل في أوجه المسؤولية المختلفة للمديرين.

(الصحن، 2001، الصفحات 338-339)

5. إن الخطأ الصغير الذي لا يكتشف في وقته أي في يومه يصبح خطأ كبيرا في اليوم الذي يليه و بهذا فإن نظام الرقابة الفعال يمكن المديرين من التحكم و الكشف عن الأخطاء في وقتها و محاولة حلها و التغلب عليها.

6. إن الإدارة المعاصرة تتميز بالتعقيد الشديد في جميع نواحيها الفنية و السلوكية، و لهذا أصبح من الصعب السيطرة على هذا التعقيد، و بالتالي فإن نظام الرقابة يسمح للمديرين من متابعة الأنشطة و المهام للمسؤولين عليها.

إن البيئة المعاصرة للمنظمات شديدة التعقيد ، و هذا الأمر يحتم على المنظمات ضرورة التجاوب مع التغيرات البيئية، إن الرقابة تمثل أحد القنوات الرئيسية لتوصيل المنظمة إلى حالة التجاوب السريع مع التغيرات البيئية. (الشريف، 2003، الصفحات 366-367)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في العملية الرقابية و مبادئها.

أولاً: عوامل الرقابة

تتم عملية الرقابة في الغالب في الإتجاهات التالية:

[1] الكم؛ [2] الكيف؛ [3] الزمن؛ [4] التكلفة.

و للتوضيح، دعنا نأخذ كمثال النشاط البيعي لأحد المشروعات و الذي لديه عدة فروع للبيع، و نشاط البيع لكل فرع يمكن رقاوبته من الناحية الكمية عن عدة فروع للبيع ، و نشاط البيع لكل فرع يمكن رقاوبته من الناحية الكمية عن طريق مقارنة حجم المبيعات الفعلية بما كان ينبغي بيعه. أما الكيف فيمكن استخدامه كعامل رقابة عن طريق إيجاد المقادير النسبية للأصناف المباعة أو بتحديد نوع العميل على أساس الحجم أو المكانة ، و هذه النتائج يمكن استخدامها بعد ذلك للحكم على مدى ملاءمة مبيعات كل فرع. و يمكن تطبيق عامل الزمن عن طريق وضع جدول زمني لتحقيق أهداف معينة في مواعيد معينة. حالة إنحراف الزمن الفعلي عن الزمن المجدول ينبغي القيام بالعمل التصحيحي. أما تكلفة المبيعات فيمكن تحديدها من قبل و إستخدامها كمرشد

للجهود البيعية الفعلية و جعلها لا تخرج عن الحدود المرغوبة . و يمكن استخدام مجرد عامل واحد أو عاملين للمراقبة، و ليس بالضرورة جميع هذه العوامل.

و هناك من الكتاب الإداريين من يتحدث عن الرقابة بالإشارة إلى وظائف محددة بدلاً من الحديث عن العوامل ، حيث يتحدثون عن رقابة التسويق، و رقابة المشتريات، و رقابة المبيعات و الرقابة المالية.. لكن من الضروري التأكيد على أن هذين المدخلين و إن كانا مختلفين ، إلا أنهما مترابطان و متداخلان. فرقابة المبيعات يمكن أن تتطوي على رقابة للكم: هل بلغ حجم المبيعات الحجم المتوقع؟ كما يمكنها أن تتطوي أيضاً على رقابة للتكلفة: هل تتمشى تكلفة الإعلان و ترويج المبيعات مع حجم المبيعات الفعلية؟ و هكذا.

ثانياً: مبادئ و مستلزمات الرقابة الفاعلة.

يتمنى المديرون أن يكون لديهم نظام شامل و دقيق للرقابة و لمساعدتهم في التأكد من أن الأحداث تتمشى مع الخطط الموضوعية. إن مثل هذا النظام ممكن التحقيق، شرط أن تتوفر له مستلزمات و مبادئ لكي يصبح فاعلاً فعلاً. و من أبرز هذه المبادئ و المستلزمات الآتي:

1. يجب أن تعكس الرقابة طبيعة النشاط و إحتياجه.
2. يجب على النظام الرقابي أن يُبلغ عن الإنحرافات بسرعة.
3. ينبغي على نظام الرقابة أن ينظر إلى الأمام.
4. يجب على النظام الرقابي أن يشير إلى الإستثناءات في النقاط الحرجة الإستراتيجية.
5. يجب أن تكون الرقابة موضوعية و مرنة و اقتصادية.
6. ينبغي أن يعكس نظام الرقابة النموذج التنظيمي.
7. ينبغي على النظام الرقابي أن يكون مفهوماً.
8. يجب أن يبين نظام الرقابة الأعمال التصحيحية .

9. يجب أن تشجع معايير الرقابة عملية الالتزام في المنظمة.
10. يجب تزويد المرؤوسين بتغذية عكسية عن الأداء.
11. يجب عدم الإعتماد كلياً على التقارير الرقابية.
12. ينبغي أن يتناسب حجم الرقابة مع العمل نفسه.
13. يجب أن تشجع معايير الرقابة الفاعلة على الطاعة، و أن تكون عادلة، ملحوظة، و قابلة للقياس ، و محددة ، و صعبة ، و مناسبة و تامة و أن تسمح بالمشاركة كلما كان ذلك ممكناً. (العلاق، 2008، الصفحات 131-132-143-144)

المطلب الرابع: أنواع و مستويات الرقابة

يوجد العديد من المحاور التي أساسها يمكن تحديد أنواع الرقابة و تلخيصاً لذلك فمن الممكن استعراض الأنواع الآتية:

1- التصنيف على توقيت القيام بالرقابة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ- الرقابة السابقة Pre Control: و يهتم هذا النوع بالتأكد من توافر متطلبات انجاز العمل (أي

المدخلات بالكم و الجودة، و الإجراءات ، و القواعد ... إلخ) قبل البدء في التنفيذ. و هذا النوع من

الرقابة يقلل بدرجة كبيرة الإنحرافات بين النتائج المتوقعة و النتائج الفعلية. كما أن الرقابة السابقة

تساعد بدرجة ملموسة في مواجهة المشكلات المستقبلية التي قد تواجه العمل. و تجدر الإشارة هنا

إلى أنه إذا كان التركيز على التنبؤ بالمشكلات المتوقعة في المستقبل و من ثم تحديد طبيعة

الإجراءات و الإستعدادات الممكن إعدادها لمواجهة و تجنب هذه المشكلات فإن هذا يعتبر نوعاً من

الرقابة التنبؤية Predictive Control.

ب-الرقابة أثناء الإنجاز(المتزامنة) Concurrent Control: إذا كان من الواضح أن النوع السابق

يعتبر بمثابة رقابة وقائية ، فإن هذا النوع يعتبر رقابة إصلاحية أو علاجية حيث يتم تصحيح

الأخطاء-إذا حدثت- أثناء تنفيذ العمل أو التأكد من أن يتم انجازه هو بالضبط المطلوب انجازه.

ت-الرقابة اللاحقة Feed back Control : أو التاريخية Historical Control. و يهتم هذا النوع

من الرقابة بالأنشطة بعد انتهاء تنفيذها. أي أن التركيز يكون على الأداء الماضي -Past

Performance حيث يتم إبلاغ الإدارة بما تم إنجازه من أنشطة و نتائج خلال فترة زمنية معينة.

2- التصنيف على أساس المستوى التنظيمي: يمكن تصنيف أنواع الرقابة على أساس المستوى التنظيمي

إلى الأنواع الآتية:

أ- الرقابة على مستوى الفرد: حيث يكون التركيز على أداء الأفراد للعمل و كذلك السلوكيات

المرتبطة بانجاز هذه الأعمال. و يمكن في هذا الخصوص استخدام العديد من المؤشرات مثل الكفاءة الإنتاجية

للفرد، معدل الغياب، معدل التأخير .. إلخ. بالإضافة إلى تقارير الأداء السلوكية التي يعدها رؤسائه في العمل.

الرقابة على العمليات و الأنشطة الوظيفية كالتسويق و الإنتاج و التمويل و إدارة القوى العاملة: و في هذا الشأن نجد أن مؤشرات عديدة من الممكن إستخدامها في كل مجال/ نشاط من الأنشطة المذكورة. فمعدل دوران العمالة ، و معدلات التأخير و الغياب و الانتاجية كلها مؤشرات من الممكن إستخدامها في مجال إدارة القوى البشرية. أما نسب السيولة و نسب النشاط و غيرها فتستخدم في مجال الرقابة على النشاط المالي. و بالنسبة للتسويق فيمكن إنتاجية رجال البيع، أو معدل المبيعات الشهري ، و نسبة التكاليف التسويقية إلى إجمالي المبيعات...إلخ. كما أن نسب استغلال الطاقة ، و نسبة إجمالي الإنتاج الغير المطابق للمواصفات ، و نسب التألف في المواد الخام أثناء الاستخدام إلى إجمالي المواد المستخدمة و غيرها تعتبر أمثلة من المؤشرات الممكن إستخدامها للرقابة على النشاط الإنتاجي بالمنظمة.

ب-الرقابة على الأداء الكلي للمنظمة: يهدف هذا النوع من الرقابة إلى تقييم الأداء الكلي للمنظمة خلال فترة زمنية معينة. و من أمثلة المعايير و المؤشرات التي تستخدم في هذا الخصوص معدل العائد على الإستثمار، حصة المنظمة في السوق، معامل الإنتاجية الكلي، الربحية المعدلة ، معدل نمو العمالة، معدل نحو الإنتاج، و غيرها من المؤشرات.

3- التصنيف من حيث التوجه بالرقابة: و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنه من واقع تصنيف تشايلد

Child لاستراتيجيات الرقابة في المنظمة يمكن تصنيف الرقابة من حيث طبيعة توجهها إلى الأنواع

الآتية:

أ- الرقابة المركزة على الفرد أو الرقابة الشخصية [كيفية إتخاذ القرارات، السلوك القيادي و الإشراف].

ب-الرقابة البيروقراطية حيث يكون الإهتمام على إجراءات تنفيذ الأعمال و الأنشطة و مدى التمسك

بالقواعد و الطرق و الأساليب المستخدمة.

ت- الرقابة على النواتج - المخرجات [حجم الإنتاج ، الأرباح ..].

ث- الرقابة الثقافية [مدى وضوح الأهداف و درجة الحرية المطبقة و استقلالية عمل الأفراد ، و

الإختيار و التدريب و نظم الحوافز المطبقة و الموجهة نحو حاجات الأمان و الترقى و التقدم في

العمل...إلخ].

4- التصنيف على أساس أطراف التعامل مع المنظمة: في هذا الصدد يمكن التفريق بين نوعين من الرقابة

هما:

أ- الرقابة الداخلية:

حيث يكون التركيز على الأنشطة و نظم الإشراف و الحفز...إلخ الخاصة بأطراف التعامل الداخلي مع

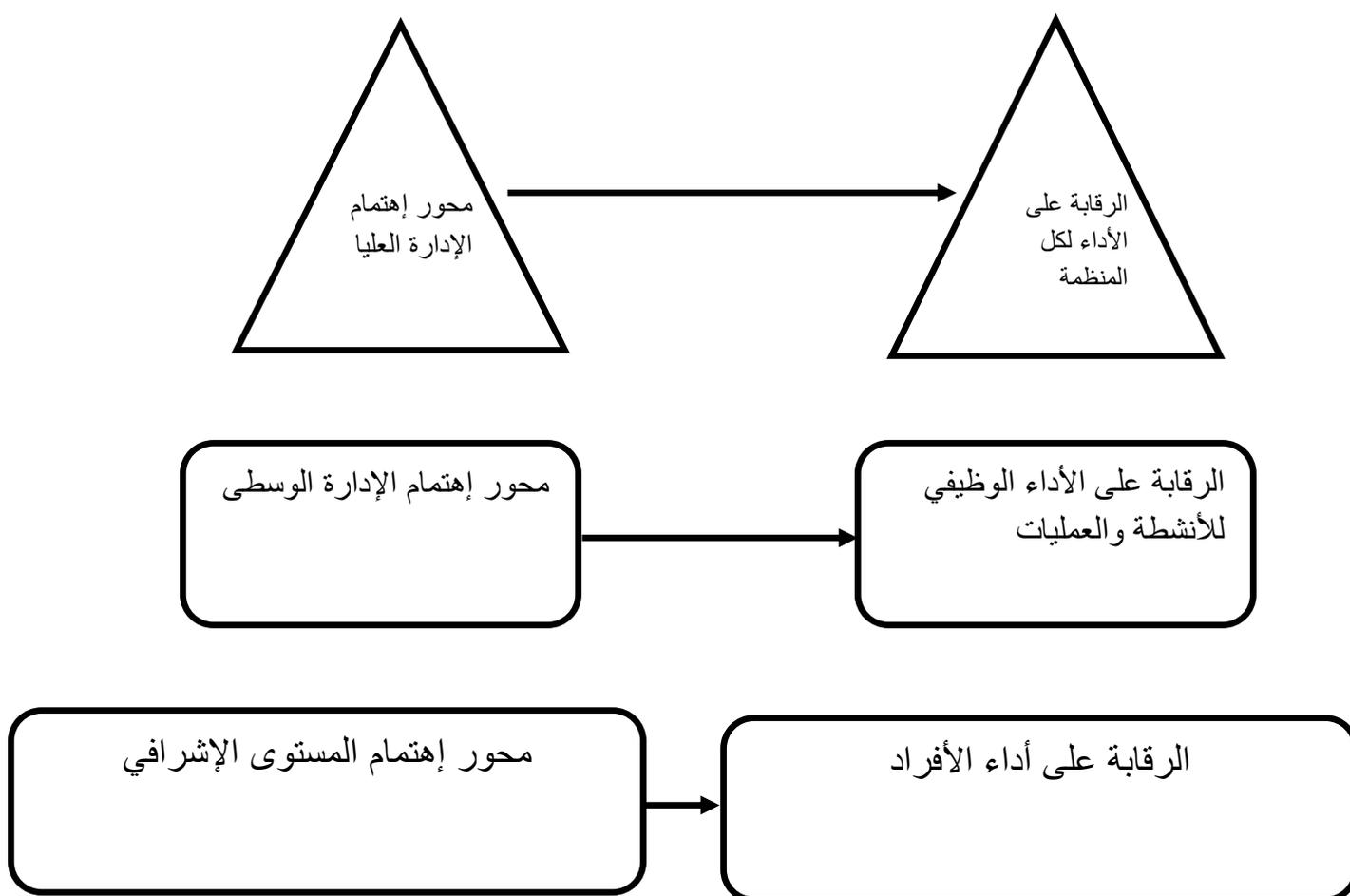
المنظمة مثل الرقابة على العمال و الرقابة الإدارية .. كما يدخل ضمن هذا النوع من الرقابة جميع

الأنواع المشار إليها في [1]،[2]،[3].

الشكل رقم (06) هرم الرقابة (قحف، 2002)

للمديرين و الباحثين و الدارسين

العلاقة بين المستويات الإدارية و مجالات إهتمام الرقابية



ب-الرقابية الخارجية: حيث يكون الإهتمام مركزاً على العلاقة المنظمة بأطراف التعامل الخارجي]

الموردين، العملاء، العلاقة مع الأجهزة الحكومية]، بالإضافة إلى كافة الأنشطة المجتمعة التي

تمارسها أو تساهم فيها المنظمة.

و سواء كانت الرقابة داخلية أو خارجية ، سابقة أو لاحقة ... الخ فإن أسئلة عديدة يجب إثارتها

بخصوص نظام الرقابة بالمنظمة مثل:

- ما مدى دقة و صدق المعايير و المؤشرات التي سوف تستخدم في الرقابة في أي مجال من المجالات

سواء ما يرتبط بأداء الأفراد أو الأداء الكلي للمنظمة أو الأداء على مستوى الأنشطة و العمليات؟

(قحف، 2002، الصفحات 476-481)

- ما هي طبيعة الهيكل التنظيمي، و مناخ العمل، و نظم الحوافز و الأجور المطبقة في المنظمة.

- ما هو نمط الإشراف السائد في المنظمة/ الإدارة / القسم؟

- ما هي درجة المشاركة من قبل العاملين في إتخاذ القرارات، في التخطيط... ؟

المبحث الثاني: الإطار النظري للرقابة المالية.

اهتمت الكتب والبحوث الصادرة عن المختصين في حقل العلوم الإدارية والمالية العمومية ويرجع السبب في هذا الإهتمام إلى الرغبة في تحسين التسيير المالي ، بموضوع الرقابة المالية من ناحية أولى، ومنع المساس بالمال العام عن طريق إيجاد نظام رقابي يكبح ويعاقب كل مخالفة مالية من ناحية ثانية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة المالية

أولاً: تعريف الرقابة المالية.

لقد تنوع تعريف الرقابة المالية بتنوع الفلسفة المتبعة من قبل المراقب بناء على الاتجاه الذي يتبناه، وهذا الاتجاه يتحدد بحسب التبعية الإدارية للوحدات التنظيمية، هل تعمل ضمن القطاع الخاص وفلسفة الخصخصة الحكومية للمنشآت العامة أم أنها تتبع فلسفة ملاك القطاع الخاص، وعليه فقد تعددت صور تعريف الرقابة المالية فكانت كمايلي:

- هي الرقابة التي تهدف إلى التأكد من سلامة الوضع المالي في المؤسسة، هي منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، بهدف التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة، فالرقابة المالية تتعلق بالكشف عن البيانات المالية بهدف مراجعة ما تم تحصيله من الإيرادات العامة، وما تم انفاقه من المبالغ، للتأكد من صحة التصرفات المالية، ومن مطابقة هذه التصرفات للقوانين والأنظمة والتعليمات والقواعد العامة للموازنة وفي حدود الاعتمادات المصرح بها. (بدوي، 2017، صفحة 30)

- ولعل من أبرز التعريفات التي وضحت مفهوم الرقابة المالية هو ما تم ذكره في المؤتمر الأول للرقابة المالية

المنعقد في العام 1977 م والذي أورد اصطلاح تعريف الرقابة بأنها: "منهج علمي شامل يتطلب التكامل

والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، ويهدف الى التأكد من المحافظة على الأموال

العامّة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المحققة على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب

عن السلطة التشريعية غير خاضع للسلطة التنفيذية". (بشناق، 2001، صفحة 04)

- كما عرفها هولدون على أنها: "الإشراف والمراجعة من جانب سلطة أعلى، للتعرف الى كيفية سير العمل

داخل المشروع والتأكد من أن الموارد تستخدم وفقا لما هو مخصص لها". (بدوي، 1982، صفحة 87)

- كما ورد تعريف الرقابة في كتابه "الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، نقلا عن (روبرتسون 1982) عن

مكتب المحاسب العام في الولايات المتحدة الأمريكية والذي عرف الرقابة باعتبارها هيئة الرقابة الخارجية والذي

يشمل عملها الآتي: (حماد، 2005، الصفحات 19-20)

1. فحص العمليات المالية ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات ومراجعتها للبيان.

2. فحص كفاءة واقتصاديات العمليات ومراجعتها.

3. فحص ومراجعة نتائج البرامج.

- أنها مجموعة الوسائل التي تمكن المشرفين من التحقق من أن العمل يسير وفقا للأهداف والسياسات والبرامج

سبق تحديدها، على أن يعطي هؤلاء سلطة القرارات التي تضمن سير العمل، وأن توفر لهم المقاييس التي درجة

الانحراف عن الأهداف والبرامج الموضوعة، ثم تحليل أسبابه بمجرد ظهوره، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات

لمعالجة الانحرافات.

ثانيا: أهمية الرقابة المالية

ان أهمية الرقابة المالية تكمن في تحقيق أهدافها المرسومة والمعلنة، لذلك يجب يتوفر لها القدرة على تحقيق هذه الأهداف من خلال مراقبة كافة أنشطة الوحدات الحكومية عامة والمؤسسات العامة والخاصة التي تساهم فيها الحكومة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، وعليه يمكن توضيح هذه الأهمية بالآتي: (السيد،

2005، صفحة 19)

1. تعكس الرقابة المالية صورة نتائج الأنشطة والأعمال النهائية للوحدة الحكومية: حيث ان الرقابة

المالية هي الأداة التي تمكن الوحدة الحكومية من قياس مدى كفاءة الخطط المالية الموضوعة وكيفية تنفيذها، كما أنها تعرض البدائل الأفضل لتحقيق الأهداف، فالرقابة تمكن إدارة الوحدة الحكومية من التعرف الى مدى الإنجاز والجودة في أداء الموظفين ومدى تحقيقهم للأهداف الموضوعة مسبقا، ولعل الاسراف والتسيب من أبرز النتائج التي يعكسها الأداء عند غياب الرقابة.

2. ارتباط الرقابة المالية بوظيفة التخطيط : لا تمارس الرقابة المالية على أعمال لم يتم التخطيط لها

مسبقا، فالمعايير الرقابية لا بد أن تستند الى خطط واضحة ومحددة قابلة للتحقيق، كما أن الخطط الموضوعة لا يمكن التأكد من سلامة تنفيذها دون وجود نظام فعال للرقابة المالية، فكل من الرقابة المالية والتخطيط المالي عنصران مهمان يكملان بعضهما البعض لانجاز المهام المالية، وتجدر الإشارة الى أن العديد من أساليب الرقابة المالية هي أساليب تخطيطية كالموازنات التخطيطية وأساليب الرقابة على المخزون وتحليل القوائم المالية.

3. تحقيق الرقابة المالية تتطلب وجود هيكل تنظيمي متكامل واضح يبين درجات المسؤولية للعناصر الإدارية

في التنظيم: ويساهم الهيكل التنظيمي الواضح والمتكامل في تحقيق المساءلة المطلوبة في ضوء اللوائح المحددة للصلاحيات والمسؤوليات، الأمر الذي يمكن من تصحيح الانحرافات بسهولة أو يساعد على أقل تقدير في

تحديد مواطن الانحراف وأسبابها وتحديد من المسؤول عن اتخاذ الإجراء التصحيحي الملائم، ويتم ذلك بالرجوع للدليل التنظيمي الممثل في الهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات المخولة لكل موظف.

4. تأثر الرقابة المالية بمدى وجود توجيه سليم للعاملين بالوحدة الحكومية: يعتبر الموظفون في جميع

المستويات الإدارية هم الأكثر تأثير إيجابي وسلبي في النظام الرقابي، وحيث الرقابة المالية تتيح المجال لإجراء تعديلات في نظم الاتصال والحفز والقيادة عند اكتشاف أخطاء في تنفيذ المهام، لذلك فإن عمل الرقابة المالية يزداد سهولة وفعالية كلما توافر نظام فعال للاتصال.

ثالثا: أهداف الرقابة المالية

تطورت أهداف الرقابة المالية تبعا لتطور دور الدولة والجماعات المحلية من توفير الأمن والحراسة الى التركيز على التنمية الوطنية والمحلية و توفير الخدمات للمواطنين، فلم تعد الرقابة المالية تقتصر على التأكد من أن النشاط الممارس يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات بل تجاوز ذلك للتأكد من أن النشاط يمارس بأفضل طريقة و بأقل تكلفة ممكنة حتى يمكن المحافظة على المال العام وحمايته من النهب والتبذير، وبذلك يمكن أن نبور أهم أهداف الرقابة المالية في النقاط التالية: (راتب، 1999، الصفحات 27-28)

1. التحقق من أن الموارد المالية قد جمعت و تم تحصيلها وفقا للقواعد واللوائح والقوانين المعمول بها وأنه قد تم ايداعها في الحسابات المخصصة لها بالإضافة الى الكشف عن أي تسبب أو مخالفة في تحصيل تلك الموارد.
2. التحقق من أن الإنفاق قد تم أيضا وفقا لما هو مخصص له و وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات المحددة، والتأكد من حسن استخدام تلك الأموال دون تبذير أو انحراف والكشف عن كل ما يقع في هذا الصدد من مخالفات متعمدة أو غير متعمدة لإيقافها وعدم تكرارها.

3. متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة والتي تهدف الى تحقيق المصلحة العامة وفقا لما هو مقرر لها وتقييم الأداء للتحقق من مطابقة التنفيذ للخطط الموضوعة والتعرف على مدى تحقيق الأهداف المحددة والكشف عن الإنحرافات والممارسات الخاطئة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والتعرف على فرص تحسين الأداء في المستقبل.

4. التأكد من سلامة الأنظمة والتعليمات والقوانين المالية والتحقق من كفايتها وانسجامها مع الوقت الراهن واكتشاف نواحي الضعف والخلل فيها لاقتراح وسائل العلاج وذلك لتجنب التهرب من الإلتزامات المالية و الإعتداء على المال العام دون تشدد في الإجراءات، مما قد يعيق عمليات التنفيذ ويجعل من عملية الإدارة المالية عملية مستحيلة .

5. التأكد من أن أنظمة العمل تؤدي الى أكبر نفع ممكن وبأقل النفقات الممكنة و بأقصر السبل، وتصحيح القرارات الإدارية مما يؤدي الى حسن سير العمل في كافة المراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

مراجعة الحسابات الختامية للميزانية والقوائم المالية المختلفة بها التأكد من صحتها. 6.

7. الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض مختلف الأجهزة المالية في عملها والعمل على معالجة هذه المشاكل وإزالة تلك المعوقات خاصة فيما يتعلق بنقص الكفاءات ونقص الإمكانيات.

8. كشف وتحديد الممارسات الإبداعية حال وقوعها حتى يمكن رعايتها والمتمثلة أساسا في تحصيل الإيرادات بأكبر كفاية ممكنة والتحكم في النفقات بأكبر قدر ممكن والعمل على تخفيضها.

رابعا: أساليب الرقابة المالية

لقد ذهب قوانين أنظمة أغلب الدول بتحديد أساليب معينة لتنفيذ الرقابة المالية كالآتي: (إبراهيم، 23-24 فيفري

(2011، صفحة 06)

- القوانين والتعليمات واللوائح: وهي من أولى الأدوات ومن أهمها ولا تقوم الرقابة إلا بوجود نصوص صارمة تضبط قواعدها وكيفياتها وشروطها.

- المراجعة والتفتيش: وهذا كإجراء تطبيقي لما أتت به النصوص والتنظيمات ويكون بمراقبة الحسابات بأسلوب مدقق وهذا يقوم به جهاز أو فرد موكل له أمر الرقابة.

- الحوافز و الإجراءات: وهذا حتى نجازي المحسن عن إحسانه والمسيء عن إساءته فلا بد من مكافأة المراقب بأحسن الأداءات وتغان في القيام بخدمات وفي نفس الوقت يجب تسليط أقصى العقوبات على من تهاون أو أهمل القيام بعمله.

المبحث الثالث: مراحل و أساليب و مقومات تنفيذ الرقابة المالية

سننترق في هذا المبحث بمختلف المراحل الرقابية من إعداد وكذلك جمع البيانات فحص التقارير المالية و تعتمد الرقابة المالية على مختلف الأساليب منها الرقابة الشاملة و كذلك الإنتقالية و كذلك المستمرة و الدورية، و منه سننترق في المطلب الأول الى مراحل تنفيذ عملية الرقابة المالية و في المطلب الثاني الى اساليب تنفيذ عملية الرقابة المالية و في المطلب الثالث الى مستلزمات تنفيذ عملية الرقابة .

المطلب الأول : مراحل عملية الرقابة المالية

إن القيام بعملية الرقابة المالية تمر بأربع مراحل أساسية هي: (عدنان، 2008)

أولاً: مرحلة الإعداد

قبل القيام بعملية الرقابة يجب تحضير فريق العمل الذي سوف يقوم بعملية الرقابة و تعد هذه المرحلة من المراحل الهامة لاختيار أفراد العمل الأكفاء سوف بصورة جيدة على باقي المراحل.

لذلك على المراقب المالي أن يتمتع بعدد من الخصائص منها:

1. قدرة المراقب المالي على توفير معلومات دقيقة عن أوجه نشاط المنشأة المالي.
2. الإلمام بأوجه نشاط المنشأة الخاضعة للرقابة.
3. قدرة المراقب المالي الاتصال مع جميع إدارات المنشأة.
4. إكتساب ثقة الآخرين الأمر الذي يؤدي إلى تسهيل مهمته في الرقابة و ذلك من خلال تقديم المساعدة.
5. القدرة على تحليل البيانات المتوفرة و تحويلها إلى معلومات ذات فائدة.
6. أن يتسم بالموضوعية و المرونة و يبتعد عن التحيز.

ثانيا: مرحلة جمع البيانات .

في هذه المرحلة يقوم فريق عمل الرقابة بجمع البيانات المالية من مصادرها سواء كانت محفوظة في السجلات المحاسبية أو المحفوظة على أجهزة الحواسيب و استخراج هذه البيانات و جدولتها للقيام بالعملية التي ستليها.

ثالثا: مرحلة الفحص

في هذه المرحلة يقوم المراقب المالي بمقارنة البيانات التي حصل عليها مع ما هو مخطط و هنا يستعين المراقب المالي بأدوات الرقابة المالية و هي:

1-الموازنة التخطيطية: و تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة و هي عبارة عن خطة شاملة لجميع عمليات المنشأة خلال مدة معينة فهي تحتوي على معايير من أجل الإنجاز الفعلي و قياس الأداء.

2-التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي الخطوة الأساسية في الرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعية و مستوى تنفيذها، و المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة و بين المنشآت المتماثلة.

و تتم عملية المقارنة في التحليل المالي من خلال:

- تحليل القوائم المالية : و ذلك من خلال الميزانية العمومية و حساب الدخل.
- التحليل عن طريق النسب المالية المختلفة : مثل نسب السيولة و الربحية و العائد على الإستثمار.

رابعاً: التقارير المالية .

بعد الإنتهاء من العمليات السابقة يأتي دور رئيس فريق عمل الرقابة لإعداد التقرير المالي للمدير ليصبح على علم بكل العمليات المالية أثناء تنفيذ الخطة المالية و عند الانتهاء منها.

و هذه التقارير يجب أن تكون مختصرة و ذلك من خلال إما عرضها على شكل رسوم بيانية أو بأشكال أخرى تظهر مدى التغيرات المالية التي تحدث في المنشأة و تعرض أسباب المشاكل المالية.

المطلب الثاني: أساليب تنفيذ الرقابة المالية

لقد ذهب قوانين و أنظمة أغلب الدول بتحديد أساليب معينة لتنفيذ الرقابة المالية كالآتي :

أولاً: الرقابة الشاملة

وفقاً لهذا الأسلوب تتولى جهات الرقابة إجراء رقابة عامة و تفصيلية على جميع المعاملات المالية تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة أو إن هذه تكون شاملة إلا إجمالية أو قد يتم تحقيق الرقابة الشاملة على قطاع معين و في مجال نوعي معين من المجالات الأعمال المالية للوحدة الإدارية، أو رقابة إجمالية على باقي المجالات.

ثانياً: الرقابة الإنتقائية

وفقاً لهذا الأسلوب يتم إختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد مراقبتها و فحص تلك العينة كنموذج قياسي الأعمال المالية الخاضعة للجهة الرقابية.

و يمكن إستخدام أسلوب الرقابة الإنتقائية بطرق مختلفة:

أ-العينة العشوائية: حيث يتم إختيار عينة أو عينات معينة من المعاملات المالية بطريقة عشوائية و إخضاعها للرقابة دون الحاجة لإخضاع جميع المعاملات المالية في الوحدة الإدارية، و يتبع مثل هذا الأسلوب في المؤسسات و الإدارات و الشركات التي فيها أعمال مالية ضخمة أو متعددة.

ب-العينة الإحصائية:

وفقا لهذه الطريقة يتم تقسيم المعاملات المالية التي تقوم الجهة الخاضعة للرقابة على تطبيق متشابهة و متجانسة من ناحية الحجم و النوع و يتم اختيار عينة من كل طبقة على حده.

ج-العينة العنقودية:

حيث يتم إختيار عينة معينة ، و يمتد هذا الإختبار إلى مختلف مفردات موضوع المعاملة المالية التي تم اختيارها بحيث تمثل العينة مجموعة من المعاملات المالية لموضوعات مترابطة أو ذات صلة بموضوع العينة المختارة و جدير بالذكر أن لكل أسلوب من أساليب تنفيذ الرقابة المالية عيوباً معينة فأسلوب الرقابة الشاملة من الصعب تطبيقه في الدول الحديثة بسبب كثرة المعاملات المالية أو الرقابية الإنتقالية فيعاب عليه عدم الدقة و الموضوعية في النتائج لأنها تتم بشكل انتقائي عشوائي غير معبر عن الأرقام الحقيقية .

ثالثا : الرقابة المستمرة

يتضح أسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها محاسب الإدارة ، حيث يتم الفحص و المراقبة بشكل دائم و مستمر للمستندات و القيود الحسابية للجهة الخاضعة للرقابة طوال العام.

رابعا: الرقابة الدورية

و تتم الرقابة على فترات دورية خلال السنة، كأن تقوم أجهزة الرقابة الخارجية بمراجعات دورية لبعض الوحدات الخاضعة للرقابة، أو في حالة جرد المخازن و العهد في فترات تحددها الإدارة ، أو جهة الرقابة أو في حالة إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل عام و إصدار التقرير الرقابي السنوي.

المطلب الثالث: مقومات تنفيذ الرقابة المالية

لقد استمدت هذه المستلزمات من الشروط أو المقومات التي يجب أن يتصف بها نظام الرقابة المالية، و الشروط التي يجب توفرها فيمن يمارس مهمة الرقابة و القواعد التي يجب أن يتبعها في عمله الرقابي، و قد إهتمت الجمعيات و الهيئات العالمية الإقليمية و الدولية المختصة بالرقابة المالية هذه المستلزمات و من هذه الهيئات :

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية و إتحاد المحاسبين الدولي و المجتمع الأوروبي للخبراء المحاسبين و الإقتصاديين الماليين و جمعية المحاسبين و المراجعين بإنجلترا و جمعية المحاسبين في أمريكا و المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة و المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة، كل هذه المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية وضعت القواعد العامة و المقومات الأساسية لنظام الرقابة المالية، فضلا عن المقومات الأساسية التي يجب توفرها في أجهزة الرقابة المالية و القائمين بمهمة الرقابة بصورة عام لذلك سنتطرق إلى هذه المقومات التالية كالاتي :

أولا: المقومات الأساسية لنظام الرقابة المالية

1-سهولة ووضوح النظام الرقابي يجب أن يكون نظام الرقابة سهلا وواضحا للقائمين عليه فبساطة النظام الرقابي و وضوحه تعتبر من الشروط اللازمة لنجاحه و فاعليته، لأن أي تعقيد في النظام الرقابي يؤدي إلى إرباك في عملية الرقابة و حدوث أخطاء فيها و بالتالي عدم فاعليته.

2- مرونة و ملاءمة النظام الرقابي يجب أن يلائم نشاط الرقابة طبيعة عمل الجهة موضوع الرقابة، فمثلا يجب أن تختلف برامج المراجعة و الفحص في إدارات الدولة عنها في شركات القطاع العام فضلا عن ذلك لابد من أن يتصف نظام الرقابة بالمرونة لضمان فاعليته و نجاحه، و ذلك من خلال التوجه و الإرشاد البناء.

3- الإقتصاد في تكاليف العمل الرقابي يتمثل في الإقتصاد في تكاليف الرقابة بالإكتفاء بالعدد المطلوب من الموظفين و الذي لا يتعدى الحاجة الفعلية لأعمال الرقابة و إختصاصات هذه الأجهزة.

ثانيا :المقومات الأساسية لمن يتولى مهمة الرقابة المالية

هناك مقومات أساسية يجب توفرها في كل من يقوم بمهمة الرقابة المالية ومن أهم هذه المقومات :

1-الإستقلالية والحماية لابد أن يتوفر للقائمين بأعمال الرقابة الإستقلال الذي يبعدهم عن الضغوط و المؤثرات الخارجية ، فضلا عن الضمانات اللازمة لتحقيق الحماية الكافية لهم لضمان أداء عملهم الرقابي بنزاهة و إخلاص.

2- الخبرة و الكفاءة يجب أن يتمتع القائمون بأعمال الرقابة المالية الخبرة و الكفاءة اللازمتين لأداء أعمالهم الرقابية بصورة صحيحة، و قد إهتمت قوانين بعض الدول و بعض الأعراف المعتادة في الرقابة المالية بتحديد معايير و شروط معينة لمن يتولى مهمة الرقابة المالية في مختلف فروعها و مجالاتها و من أهم هذه الشروط و المعايير:

أ- يتم اختيار الأعضاء الفنيين من ذوي الخبرة الطويلة لشغل الوظائف العليا و بشروط خاصة من ضمنها سن معينة و قدر كافي من النزاهة و أن يكونوا من كبار موظفي الحكومة و أن تكون لهم إجراءات خاصة في التعيين.

ب- يتم إختيار الفنيين في المستويات الوظيفية الدنيا من الخرجين في الجامعات و المعاهد و من المتخصصين في المحاسبة و الإقتصاد و الإدارة و القانون و ذلك بإختيار أفضل الكوادر من الخريجين.

ت- يتم تدريب الأعضاء الجدد مدة زمنية كافية في مجال تخصصاتهم قبل مباشرة أعمال الرقابة المالية. العناية المهنية الحريصة لابد لمن يقوم بمهمة الرقابة ان يبذل العناية المهنية التي تتم عن الحرص القاطع في جميع مستويات الرقابة للوصول إلى مكامن الإسراف والإنحرافات والخلل في تنفيذ العمليات المالية فالمراقب ، لابد ان يسخر إمكانياته كافة ليحصل على أكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين، التي تدين مرتكبي المخالفات، وذلك من خلال الفحص والتمحيص والتدقيق المستندي والاستفسارات.

ومن هنا نرى بأنه لا يجوز للمراقب المالي أن يتهم غيره بالفساد المالي واستباحه المال العام من دون وجود أدلة ومستندات دامغة وقرائن قوية تثبت إدانة المتهم هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن يكون المراقب المالي على علم تام بالقوانين والأنظمة المالية والحسابات والمستندات واللوائح، لكي يعرف مدى خروج المفسدين عن القانون ومدى سلامة التصرفات المالية.

خلاصة :

من خلال ما سبق تقديمه في شرح الرقابة بشكل عام يتضح لنا بأن الرقابة هي الوظيفة الإدارية المكملة للعملية الإدارية ، لكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه الوظيفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوظيفة التخطيطية . فمن خلال التخطيط مثلا يتم تحديد معايير و أو مستويات الأداء و التي في ضوئها تتم عملية القياس أو المقارنة بين الأداء الفعلي و الأداء المخطط له سلفاً و إبراز أهمية الرقابة المالية و تبيان أهم الخطوات العملية التي تمر بها و نواتجها المشاهدة للعيان.

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى دراسة كل من دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية حيث قمنا بدراسة مختلف أنواع النظم المعلومات المحاسبية وأساليب وأهداف الرقابة المالية، حيث يقوم البنك بدراسة الملف المقدم له حيث أن الهدف المبتغي من التربصات التي يقوم بها الطلبة في مختلف المؤسسات والمنشآت البنكية هو تزويدنا بمختلف التقنيات البنكية وهذا من أجل الحصول على معرفة أوضح في الميدان التطبيقي بعد المعرفة التطبيقية التي يحصل عليها طول فترة التكوين، وعليه توصلنا لمعرفة أن هذه الفترة هي تنظيم عملي وتسيير للبنك ، كذلك دورة المحرك للاقتصاد الوطني. ومن بين هذه الوظائف الأساسية هي تمويل المشاريع وكذا الأفراد إما بتمويل طويل أو قصير أو متوسط المدى.

المبحث الرابع: لمحة تاريخية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر والتي تحاول الوصول إلى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله و الاهتمام بكل التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية. و في هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكل أهدافه ومهامه، وكذا سنتعرف إلى سلسلة التطورات التكنولوجية التي شهدتها البنك وأخيرا سنتعرف على خدمة البنك على الخط التي يوفرها البنك لربائنه.

المطلب الأول : تقديم عام حول البنك BADR

أولا: التعريف بالبنك

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي. و بعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصيص. أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية. ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات 2000.

يقدر رأسمال البنك ب 33 مليار دينار جزائري ويتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات ومهندسين وموظفين كما أنه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث أنه صنف:

- كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية.

- ثاني بنك على المستوى المغربي.
- المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.
- تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
- وقد احتل المركز الثامن و الستين بعد الستمائة 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك.
- وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994 بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية.
- ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:
المرحلة الأولى من 1982 الى 1990: تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري.
- و خلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.
- وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2.200.000.000 دج مقسما الى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد.

المرحلة الثانية 1999-1991 : بعد صدور قانون النقد والقروض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك من ألغي نظام التخصيص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيتها بالفائدة وبدون فائدة، كما وسع أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، وهدفها تكوين رأس المال الثابت.

المرحلة الثالثة 2000-2002: تميزت هذه المرحلة بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات وجعل نشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسته الاقراضية حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين وفي نفس الوقت طور مستوى أدائه مساهمة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة واستجابة لتطلعات العملاء والمستثمرين.

ثانيا: مهام وأهداف البنك

تم إنشاء البنك للرد على المتطلبات الاقتصادية و التي خلقتها الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة النظام الزراعي، وضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ورفع مستويات المعيشة لسكان الريف.

- مهام BADR:

تماشياً مع القوانين و القواعد سارية المفعول بها في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بتنفيذ مخططات و برامج موضوعة لتحقيق نشاطه فإن المصرفية بالنسبة للسياسة تطوير الموارد فإن "بدر" أدمج ضمن مهامه عمليات فتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود، انشاء خدمات جديدة، تطوير شبكاته و تطوير تعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض و زيادة عن ذلك فإنه يطور كل الموارد وذلك بتحسينها و رفع تكاليفها.

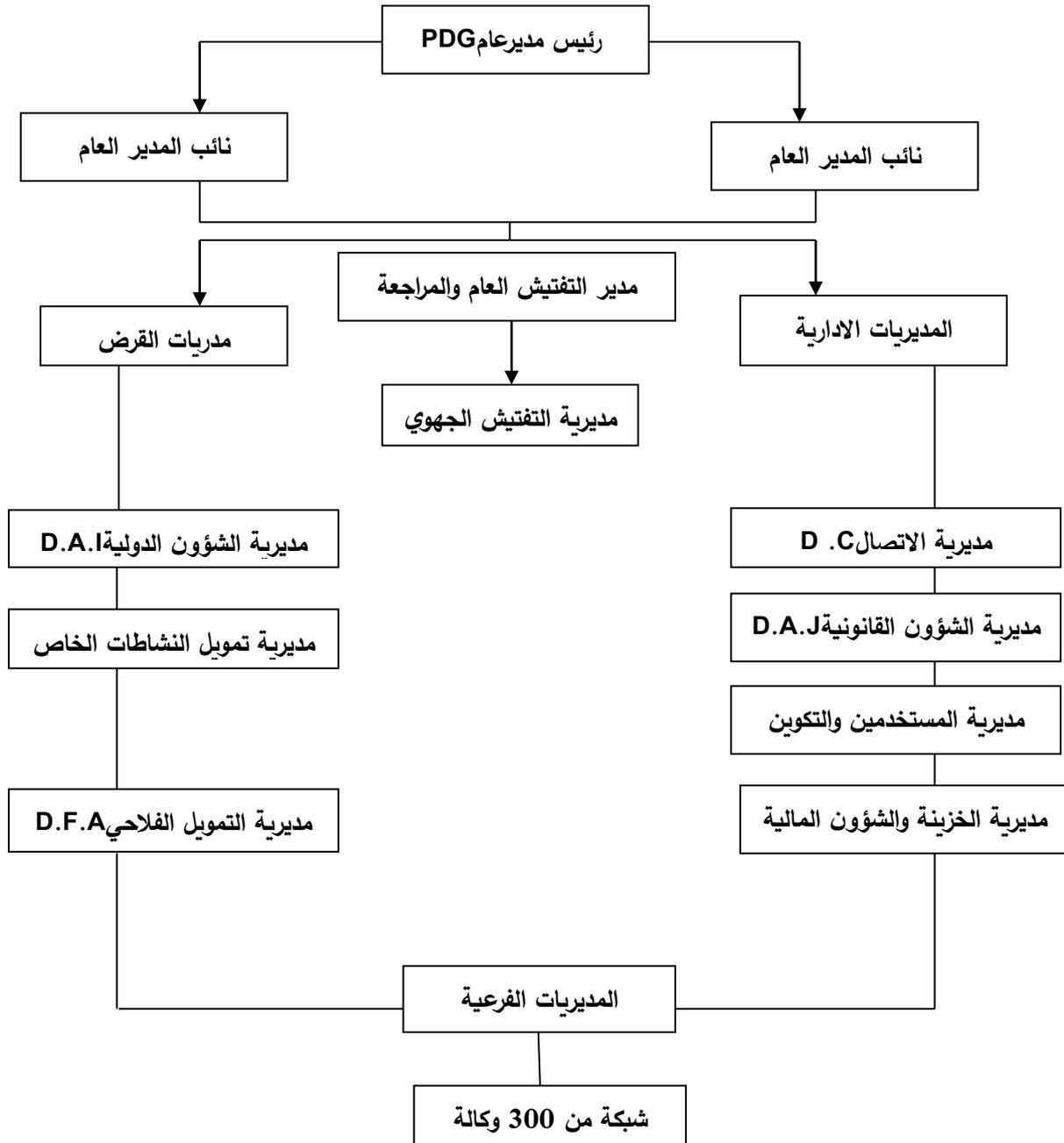
- يتقرب أكثر من ذوي المهن الحر التجار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- يركز و يقترب أكثر من المؤسسات الكبيرة التي تحتوي على سيولة نقدية معتبرة.
- يقوم باستعمال كل الاحتمالات الممنوحة من طرف السوق المالي في اطار القانوني.
- يسير الموارد النقدية بالدينار و العملة الصعبة و بطرق ملائمة.
- يبقى في اتصال مع التطور العالمي للتقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.
- ومن إعطاء منتجات و خدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات مرد ودية، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتطوير قدرات تحليل المخاطر اعادة تنظيم القروض، كما حددت ضمانات متصلة بحجم القروض و هو يطبق معدلات فائدة تتماشى و تكلفة الموارد مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

و بتحسين نوعية خدماته تزيد علاقاته مع الزبائن متانة و ارتباطا وهو الآن مكلف بالبحث عن النوعية في كافة نشاطاته و السرعة في معاملاته مع الزبائن و يستعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية سياسة اتصال لها علاقة و طيدة مع الأهداف المسطرة باعتماده على وسائل إعلامية متنوعة السمعية البصرية، المكتوبة،

الإشهار وكذا المشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية والدولية ولما كان العنصر البشري هو أساس نجاح أي سياسة أو تنظيم إستراتيجي وهو المكلف بتأدية وظائف ومهام عمل البنك على منحه الثقة و القدرة في أن واحد وذلك بتكوينه في مجال تخصصه.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الشكل رقم(07): مخطط للهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة له شكل هرمي، حيث يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من زبائنها، حيث يبلغ عددها 300 وكالة ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم الفروع التي تتولى مهمة تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها و هي غالبا ولائية ويبلغ عدد الفروع ويشرف على البنك في قمة الهرم رئيس مدير عام يساعده نائبان يشكل الثلاثة الهيئة العليا في البنك.

إن عمل الوكالات و الفروع محدودة بالنسبة لقرارات منح القروض، يخول للوكالات منح القروض إذا كانت قيمتها لا تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وذا فاقت قيمة طلب القرض صلاحيات الوكالة يحول الملف للفرع المشرف الذي له قيمة أعلى محددة كذلك، وكل طلب تفوق قيمته هذا الحد يحول إلى الإدارة العامة وبالضبط إلى المديرية المتخصصة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية نلاحظ نوعين من التنظيم:

1. التنظيم اللامركزي: يضم:

- الفرع.

- الوكالة البنكية.

- مكتب دائم.

- مكتب مؤقت.

2. التنظيم المركزي: يضم:

أ- مديريات القرض:

- مديرية التمويل الفلاحي.

- مديرية التمويل نشاطات الخاص.

- مديرية تمويل المؤسسات العمومية.

- مديرية الشؤون الدولية.

- مديرية تمويل الاستثمارات.

ب- مديريات إدارية:

- مديرية التفتيش العام والمراجعة.

- مديرية الخزينة والشؤون المالية.

- مديرية التنظيم والاعلام الآلي.

- مديرية التسويق والتنمية.

- مديرية الشؤون القانونية.

- مديرية المستخدمين والتكوين.

- مديرية الوسائل العامة.

- مديرية الاتصال.

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

للبنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة أهداف وهي كالتالي: (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة في إطار

احترام القواعد.

- الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.

- ضمان تحقيق تنمية متسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبسها.

- توسيع وإعادة تطوير شبكته.
- رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلبى احتياجاتهم.
- تكييف إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة.

المطلب الرابع: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

تظهر أهم هذه الخدمات في :

- فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية.
- الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- خدمات البنك **BADR consulte** التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي للمعاينة طرأت على أرصدهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.
- خدمات الفحص السلبي **télétraitement** التي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلبي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.
- و يعتمد بنك **BADR** في توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشر من خلال شبكة من الوكالات منتشرة عبر كامل التراب الوطني و التي تتعدى **300** وكالة بهدف الوصول على أكبر عدد من الزبائن أيضا وضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني و ذلك عن طريق الموزعات

الآلية للأوراق، أو عن طريق الشبائيك الآلية للأوراق النقدية، كما يوفر أيضا خدمات مصرفية عبر الهاتف لكنها محدودة جدا.

المبحث الخامس : نظام المعلومات المحاسبية المستخدم على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية .BADR

يرتكز نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR على نظام للمعلومات المحاسبية يساعد العاملين فيها للقيام بوظائفهم و مهامهم ، و هذا المبحث خصص لعرض نظام المعلومات المستخدم .

إرتأينا دراسة نظام أوراكل المالي FINANCE ORACLE الذي يستعمل في الفرع الرئيسي للمحاسبة بصفة عامة، و على مستوى قسم المالية و المحاسبة بالفرع الولائي محل التطبيق على وجه الخصوص.

المطلب الأول: نظام أوراكل المالي (ORACLE)

يمثل قاعدة بيانات ، و هو حل كامل و متكامل للتطور السريع لمحاسبة الشركة ، أنشأها لاري إيسون في مختبرات تطوير البرمجيات للإستثمارات عام 1977 م برفقة بوب وايد أويس و قامت الشركة بتطوير النسخة الأولى من برمجيات أوراكل من الإسم الرمزي للمشروع ممول من طرف وكالة المخابرات الأمريكية عمل عليه إيسون عندما كان موظفا في أمبيكس .

نظرا للإمميزات التي يتمتع بها برنامج " oracle " قرر بنك الفلاحة و التنمية الريفية إقتناء هذا البرنامج سنة 2007 و بدأ بالعمل بيه في 1 جانفي 2008 إلى يومنا هذا ، أوراكل المالي موجه الى قسم المحاسبة و المالية .

و قد تم تحديث البرنامج ORACLE في 1 جانفي 2010 و في إطار إستراتيجية بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتبني محتواه كان من اللازم تكييفه و التعديل عليه وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

- و يعتبر نظام أوراكل ORACLE قاعدة بيانات علائقية Relational Data Base ، فهي نظام لإدارة قواعد البيانات العلائقية RDBM و إدارة معلومات العمل المطلوبة من خلال تحويلها إلى قاعدة بيانات عملية تفيد في اتخاذ القرارات والرقابة على أداء العمل وتحسين الانتاجية والوصول الى سرعة قصوى في إنجاز الأعمال.

- مميزات نظام المعلومات المحاسبية أوراكل oracle:

1. سرية المعلومات، حيث يتوفر نظام لحماية المعلومات و الرقابة عليها و يتفوق من الناحية البنائية على الأنظمة الأخرى للشركات المنافسة.
2. التعامل مع حجم كبير من البيانات يصل إلى ملايين من الميغا بايت.
3. الدعم الممتاز الذي تقدمه الأوراكل للمستخدمين في جميع أنحاء العالم عن طريق موقعها على الأنترنت.
4. تعد أقوى أداءه في مجال التجارة الإلكترونية وذلك بسبب التكامل الكبير مع لغة الجافا.

أهم أدوات أوراكل Oracle developer:

- 1- أداة لإنشاء النماذج و الأشكال FORMS
- 2- أداة لإنشاء التقارير REPORTS و من أمثلة ذلك التقارير الرقابية على الأنشطة المالية و التي هي محل الدراسة .
و هنا تظهر العلاقة جليا بين نظام المعلومات المحاسبية المستخدم في بنك الفلاحة و التنمية الريفية أوراكل و الرقابة المالية و دور هذا النظام في تحسين و إعطاء تقارير مالية ذات جودة عالية تسمح للفرد المراقب بالقيام بعمله على أكمل وجه.
- 3- أداة لإنشاء الرسومات البيانية GRAPHICS.
- 4- أداة للبحث في قواعد البيانات QUERY.
- 5- أداة لعمل البرمجيات PROCEDURE AND FUNCTION .

و تطور أوراكل أدواتها بإستمرار لخدمة المستخدمين فهناك منتجات مساعدة مثل JDEVELOPER الذي يعمل مع ORACLE9i و يعتمد في برمجته على تقنية OBJECT ORIENTED و الجافا كما أصدر مؤخرا الإصدار ORACLE 10g ليمثل ثورة حقيقة في أسلوب ربط الخوادم و العمل في بيئة أكثر سهولة من حيث متطلبات الـ DATA BASE ADMINISTRATOR.

و يعتمد نظام أوراكل في برمجته على لغة Structured Query Language و التي يرمز لها إختصارا بـSQL لقواعد البيانات و هي عبارة عن لغة إستفسار بنائية.

و اللغة SQL هي لغة تدعمها جميع لغات البرمجة سواء C أو VB أو Java و غيرها ، و من خلالها تستطيع الوصول إلي البيانات المخزنة (المعلومات المحاسبية) و إجراء مختلف العمليات عليها(العمليات المحاسبية بكل أنواعها إضافة - تعديل - حذف).

العلاقة بين نظام أوراكل المالي FINANCE ORACLE و بنك BADR:

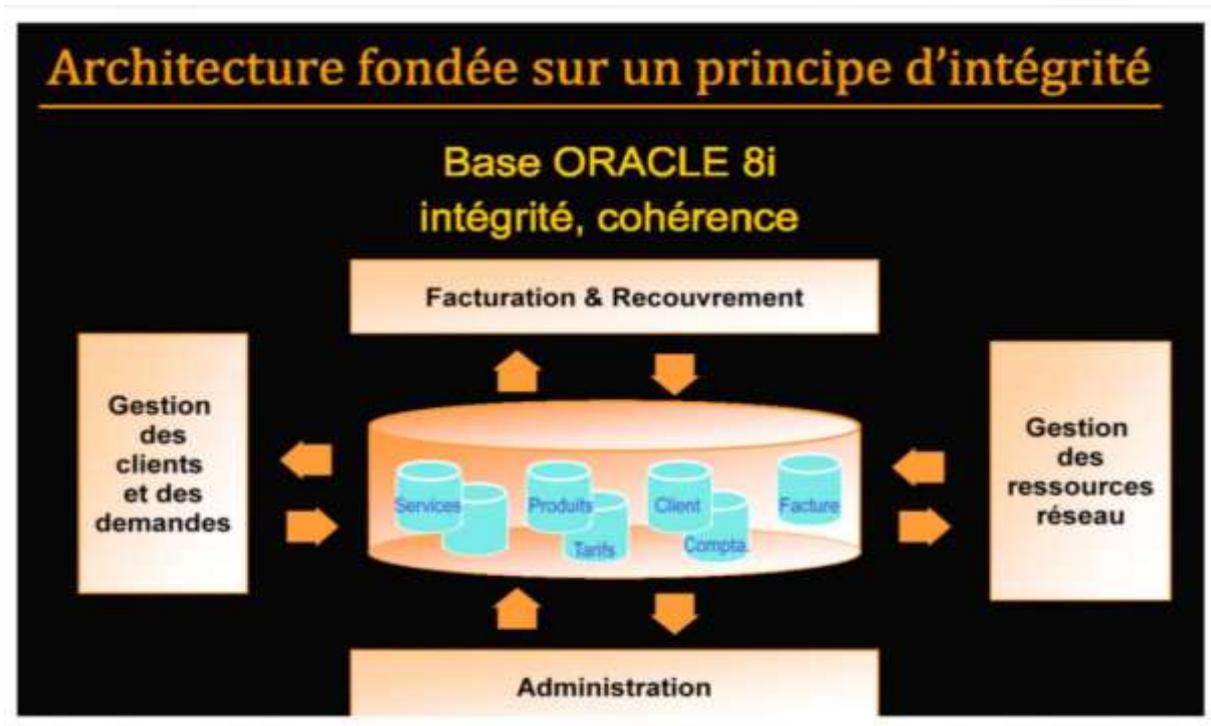
حيث قام مختصون في البرمجة على مستوى بنك BADR بتكليف نظام أوراكل المالي FINANCE ORACLE وفقا لنظام المحاسبة المالي، و في هذا الصدد قام فريق العمل الذي كونه البنك للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و ذلك للقيام بالأعمال الآتية:

- تكوين قاعدة معلومات النظام المحاسبي المالي في برنامج أوراكل.
- إدخال في هذه القاعدة معلومات النظام المحاسبي المالي، الخاص ببنك BADR و التي تم إعدادها من قبل.

حتى يتمكن هذا البرنامج من إعداد الكشوف المالية المفروضة من طرف المشرع قام فريق العمل في الجانب التقني بتصميم الكشوف المالية التي هي بحوزتنا حاليا و التي سيتم عرضها و شرحها لاحقا المفروضة من النظام المحاسبي المالي و التي تتمثل في :

- الميزانية .
- حساب النتائج و باقي الكشوف المالية الخاصة بالبنك.

الشكل رقم(07) يمثل تصميم نظام المعلومات المحاسبية أوراكل ORACLE.



Source : Formation AIBM oracle FA

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع بسكرة -BADR-

يوضح الشكل أعلاه قاعدة بيانات أوراكل و هي مصب لمختلف التعاملات التي يقوم بها البنك، مجلس الإدارة بحاجة لمعرفة كل المعاملات التي تقوم بها البنوك الفرعية و ذلك بغرض تطبيق الرقابة المالية على كل المعاملات التي يقوم بها البنك فتطلب المعلومة من نظام أوراكل " كالفاتورة ، المنتج ، الزبون ، المورد ، أسعار العملات ... "

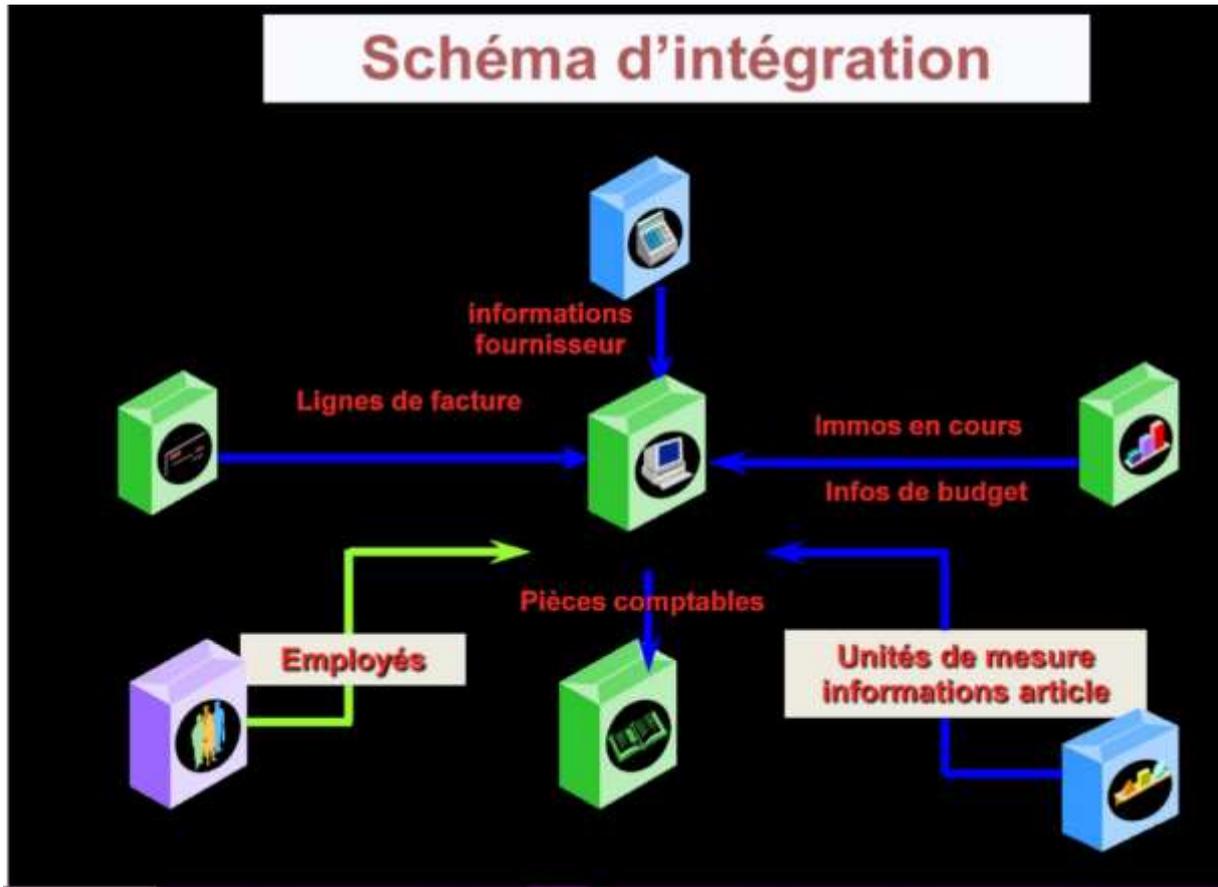
المطلب الثاني : تصميم نظام أوراكل ORACLE و مسار المعلومة فيه.

و في هذا المطلب تم توضيح تصميم برنامج أوراكل ORACLE من الشركة الأم و مدخلات و مخرجات هذا النظام حيث تعتبر:

المدخلات : المعلومة المحاسبية قبل إجراء العمليات عليها

المخرجات : المعلومة المحاسبية في شكلها النهائي (قوائم مالية) تساعد على الرقابة المالية .

الشكل رقم (08) برنامج أوراكل المالي.



Source :OP-CIT Formation AIBM Oracle FA

يفسر الشكل أعلاه تصميم نظام أوراكل حيث نجد كأساس أوراكل للمحاسبة العامة ORACLE GENERAL LEDGER و هو القاعدة الرئيسية لأوراكل ثم تتفرع منه مجموعة من البرامج الفرعية و هي كالآتي:

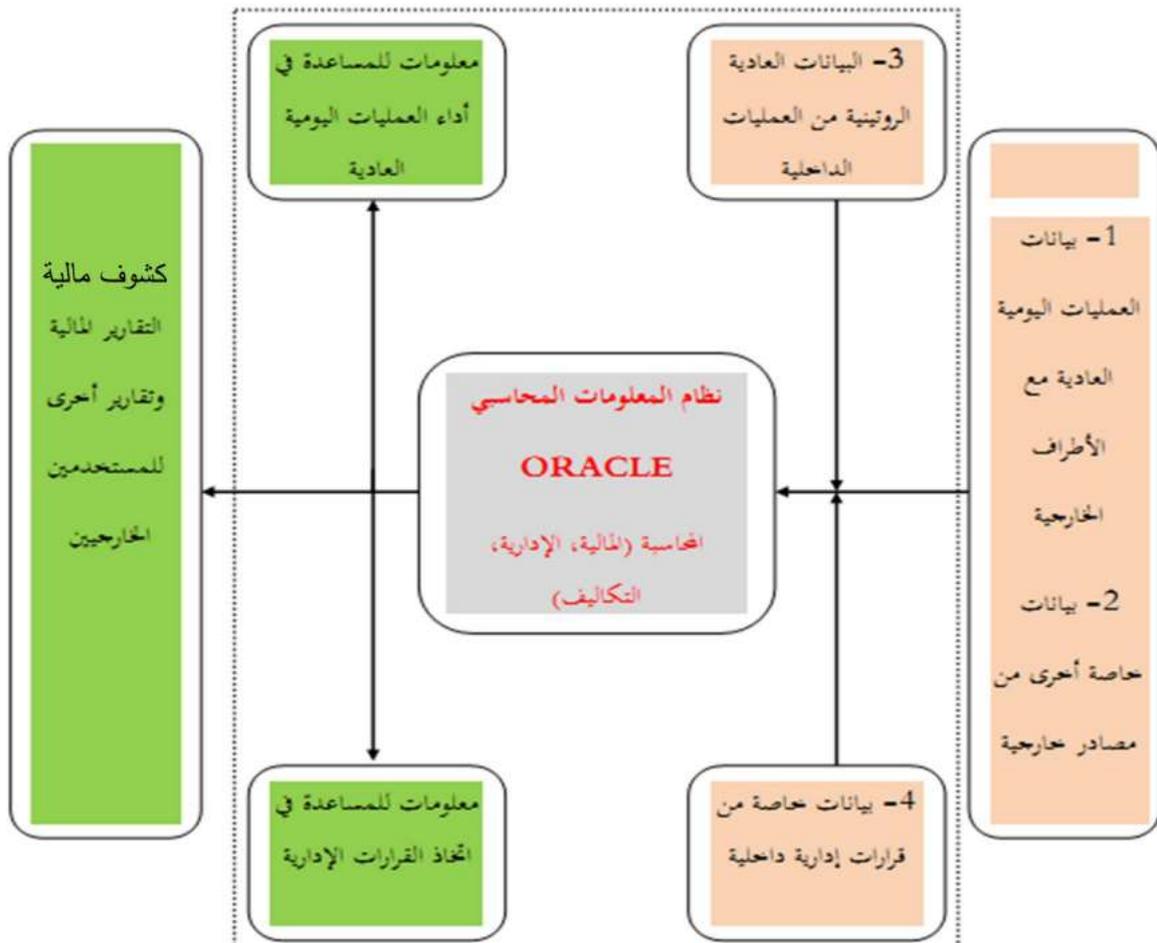
✓ ORACLE HR: يمثل هذا البرنامج تسيير الموارد البشرية.

✓ ORACLE FA: يمثل هذا البرنامج التثبيات و الإهلاكات .

✓ ORACLE GL: يمثل هذا البرنامج النقديات.

✓ ORACLE AP: يمثل هذا البرنامج الموردين.

الشكل رقم (9) مدخلات و مخرجات نظام أوراكل ORACLE.



المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

يوضح الشكل أعلاه مدخلات نظام أوراكل و بعد المعالجة يتم إخراج الكشوف المالية و التقارير المالية الموجهة للمستخدمين (المراقبون الماليون).

المطلب الثالث: عرض و تحليل الكشوف المالية الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و علاقتها بالرقابة المالية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الكشوف المالية للبنك محل الدراسة و في الأخير تبيان التوافق بين مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و مدى مساهمته في تحسين الرقابة المالية و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و ذلك من خلال الآتي:

تحليل جزء من الميزانية المالية المقدمة من طرف البنك.

لقد أعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الكشوف المالية المنصوص عليها حسب نظام المعلومات المحاسبية المطبق على مستوى هذا البنك أوراكل ORACLE و في هذه الدراسة سنكتفي بعرض و تحليل الميزانية المالية للبنك، نظراً لكونها الوثيقة المالية الوحيدة التي منحها البنك لتلبية دراستنا الميدانية ، و ذلك نظراً للظروف الراهنة التي يمر بها العالم بأسره إثر تفشي وباء كورونا و إستحالة مواصلة التردد على البنك لجلب وثائق مالية أخرى تطبيقاً للتعليمات الصارمة الممنوحة من طرف الدولة و التي منها التباعد و غيرها .

1- عرض أهم بنود ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR :

بالرجوع إلى الميزانية المفصلة للبنك، يمكن تقسيم أهم البنود كالاتي:

أ- ودائع تحت الطلب:

و تسمى أيضا بالودائع الجارية، و هذا النوع من الودائع لا يمنح عليه البنك أي شكل من أشكال الفائدة، بل بالعكس يقطع من رصيده مبلغاً سنوياً خاص بحساب التسيير Frais de Gestion و يتم ذلك ألياً عن طريق برنامج أوراكل المالي و تتضمن الودائع تحت الطلب الحسابات التالية:

أ-1 حسابات الصكوك : « Les Comptes des Chèques »

تفتح مثل هذه الحسابات للموظفين و العمال، و كافة الأشخاص الطبيعيين الذين يتلقون أجراً ثابتاً. و أهم ما يميز هذه الحسابات هو أن رصيدها دائن دوماً؛ أي أن العميل لا يستطيع أن يسحب إلا مما هو موجود فعلاً في حسابه، و هذه الآلية تسمح فعلياً بتحقيق الرقابة المالية على أموال البنك بمعنى آخر نظام المعلومات المحاسبية أوراكل هو من يتولى العملية الرقابية بصفة غير مباشرة عن طريق التتبعات في البرنامج و غيرها، و بدوره يسهل من عملية المراقب المالي.

الجدول رقم (1) يوضح حسابات الصكوك لدى البنك

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		
BILAN AGENCE PAR CLASSE		
En date du : mercredi 29 avril, 2020		
Agence: 394 - AGENCE GUEMAR	0,00	0,00
Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN		
CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
113 - SUBVENTION PRET ANGEM	0,00	160 350,04
116 - SUBVENTION PRET ANSEJ	0,00	11 862 639,36
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-2 645,28
192 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	13 235 111,47
200 - COMPTE CHEQUE	0,00	71 857 914,42
NET TIRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS	0,00	80 247 322,56

المصدر: الميزانية المالية 2019 الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

أ-2- حسابات جارية: « Comptes Courants »

تفتح مثل هذه الحسابات لأصحاب المهن الحرة من رجال أعمال، مقاولين، تجار و صناعيين، و لكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاطات إقتصادية حرة. و من أهم مميزاتهما هو سهولة الدفع و تجنب إستعمال النقود (جانب من الرقابة المالية)، و يكمن الفرق الوحيد بينها و بين حسابات الصكوك هو أن الحساب الأول يكون دائناً بإستمرار على عكس الحسابات الجارية التي يمكن أن تكون مدينة (السحب على المكشوف)، لذلك فهي لا تمنح إلا لأصحاب المهن الحرة بسبب ملاءمتها لطبيعة نشاطهم و ديناميكية تعاملاتهم.

الجدول رقم (2) يوضح الحساب الجاري لدى البنك

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		
BILAN AGENCE PAR CLASSE		
En date du : mercredi 29 avril, 2020		
Agence: 394 - AGENCE GUEMAR	0,00	0,00
Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN		
CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
113 - SUBVENTION PRET ANGEN	0,00	160 350,04
116 - SUBVENTION PRET ANSEJ	0,00	11 882 639,38
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-2 645,28
192 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	13 235 111,47
200 - COMPTE CHEQUE	0,00	71 857 914,42
251 - LIVRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS	0,00	80 247 322,58
255 - COMPTE DIVERS	0,00	11 571 355,89
258 - compte de passage	0,00	1 330 000,00
260 - LIVRET EPARGNE BANQUE SANS INTERETS	0,00	476 706 257,73
261 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	10 494 557,68
281 - LIVRET EPARGNE JUNIORS	0,00	1 002 247,45
300 - COMPTE COURANT	0,00	507 873 082,22
300 - COMPTE COURANT	0,00	400 000,00

المصدر: الميزانية المالية 2019 الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

أ-3 حسابات خاصة : « Les Comptes Spéciaux »

و تتمثل هذه الحسابات في كل من حساب العملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين المقيمين بالجزائر CDPNRA ، و حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين CDPM ، و لقد تم إدراج مثل هذه الودائع في حسابات خاصة فقط لأنها بالعملة الصعبة .

الجدول رقم (3) يوضح الحسابات الخاصة (العملة الصعبة).

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		
BILAN AGENCE PAR CLASSE		
Monnaie : EUR - EURO	0,00	0,00
CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVISES PERSONNE PHYSIQUE	2 668 449,60	376 196 857,84
202 - COMPTE COURANTS DEVISES PERSONNES MORALES	0,00	0,00
204 - PENSION ET RETRAITE EN DEVISES	0,00	0,00
255 - COMPTE DIVERS	0,00	0,00

المصدر: الميزانية المالية 2019 الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

هذا بالإضافة إلى حسابات أخرى مختلفة " Comptes Divers " ، تفتح من أجل تسوية العمليات الإستثنائية للأفراد؛ كإيداع الأموال لصالح شخص لا يملك حساباً لدى البنك، ففي مثل هذه الحالة يقوم البنك بفتح حساب بشكل مؤقت توضع فيه الأموال لحين موعد طلبها ، و بعد سحب هذه الأموال يتم غلق الحساب .

الجدول رقم (3) يوضح الحسابات الخاصة (العملة الصعبة).

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		
BILAN AGENCE PAR CLASSE		
Monnaie : SAR - RIAL SAUDIEN	0,00	-0,00
CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVISES PERSONNE PHYSIQUE	83,60	2 903,85
RP:666611 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00

المصدر: الميزانية المالية 2019 الخاصة ببنك الفلاحة و التنمية-BADR.

ب- ودائع التوفير:

يمنح هذا النوع من الحسابات للأفراد الطبيعيين فقط "Personnes Physiques" حيث يعطي الحق لصاحبه في الحصول على فائدة يتم حسابها دورياً (كل 15 يوماً) ، و يمكن لصاحب هذا الحساب من تسييره (سحب و إيداع) بواسطة دفتر شخصي. و تنقسم ودائع التوفير لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى:

ب-1 دفتر توفير بدر " Livret d'Epargne BADR " :

و هو دفتر خاص بجمهور المودعين ، بدأ العمل به منذ إنشاء البنك. و يوجد نوعين من هذا الدفتر :

- دفتر توفير بدر بالفوائد.

- دفتر توفير بدون فوائد : و هو دفتر خاص بالعملاء الذين لا يرغبون في التعامل بالفائدة.

ب-2 دفتر توفير شباب " Livret d'Epargne Juniors " :

يتم فتح هذا الدفتر للمودعين صغار السن (دون 19 سنة) ، عن طريق أوليائهم أو ممثليهم الشرعيين، و يمنح عليه البنك فوائد مرتفعة نسبياً مقارنة مع باقي دفاتر التوفير؛ لا لشيء إلا لتحفيز الأفراد على فتح مثل هذا النوع من الدفاتر لأبنائهم.

الجدول رقم(4) يوضح حسابات التوفير لدى البنك

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL		BILAN AGENCE PAR CLASSE	
بنك الفلاحة و التنمية الريفية		En date du : mercredi 29 avril, 2020	
Agence: 394 - AGENCE GUEMAR		0,00	0,00
Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN			
CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE	
113 - SUBVENTION PRET ANGEN	0,00	160 350,04	
116 - SUBVENTION PRET ANSEJ	0,00	11 882 639,36	
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-2 645,28	
162 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	13 235 111,47	
200 - COMPTE CHEQUE	0,00	71 857 914,42	
251 - LIVRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS	0,00	80 247 322,56	
255 - COMPTE DIVERS	0,00	11 571 355,89	
258 - compte de passage	0,00	1 330 000,00	
260 - LIVRET EPARGNE BANQUE SANS INTERETS	0,00	476 706 257,73	
261 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	10 494 557,66	
281 - LIVRET EPARGNE JUNIORS	0,00	1 002 247,45	
300 - COMPTE COURANT	0,00	507 873 082,22	
381 - LIVRET EPARGNE JUNIORSSANS INTERET	0,00	400 000,00	
	0,00	0,00	

المصدر: الميزانية المالية 2019 الخاصة ببنك الفلاحة و التنميةBADR.

ب-3 دفتر خاص بالسكن "Livret Epargne Spécial Logements"

و هو دفتر يعطي الحق لصاحبه عند تحقق الشروط (أقدمية الدفتر 05 سنوات + 10.000 دج كحد أدنى من الفوائد)، الحصول على قرض قصد بناء أو شراء مسكن ، أو توسيع مسكنه الحالي ، و ذلك بشروط ميسرة نسبيا قياساً بغير المدخرين.

ب-3-1 ودائع ممثلة بسندات:

نظراً لتعدد الحاجات و الرغبات المالية للأفراد ، فإن تطوير و إستحداث الودائع يعد أحد العناصر الأساسية لجذب الودائع في البنك ، لذا عمل بنك "BADR" منذ إنشائه على تطوير منتجاته، سواء بتحسين خصائص و منافع الودائع الحالية، أو تقديم أنواع جديدة من الودائع ، و من هذا المنطلق قام بإصدار سندات الصندوق الإسمية "Nominatifs"، ثم تلاها بإصدار سندات الصندوق لحاملها Au Porteur " لما لها من ميزات ؛ كإمكانية التصرف فيها ، بالإضافة إلى قابليتها للرهن. أما من حيث أسعار الفائدة فتوجد لدى البنك ، سندات بأسعار فائدة ثابتة (قام بالإستغناء عنها كلياً عام 2002) ، و أخرى بمعدلات فائدة متغيرة.

و بشكل عام يصنف البنك هذه السندات إلى عدة مجموعات وفقاً لمعايير مختلفة هي:

- حسب معدل الفائدة (ثابت أو متغير).

- حسب طريقة دفع الفوائد (نقدا عن طريق الصندوق أو تراكمية في طريق الحساب).
- حسب تاريخ دفع الفوائد (عند تاريخ الاستحقاق أو عند الإكتتاب).
- حسب الملكية (إلى إسمية أو لحاملها).

هذا بالإضافة على أنواع أخرى من سندات الصندوق:

❖ **سندات قابلة للتحويل إلى عملة صعبة "Obligations Convertibles" :**

و هي سندات إيداع طويلة الأجل ، يصدرها البنك المركزي من أجل تحفيز الجمهور على الإكتتاب فيها؛ عن طريق منحهم إمكانية تحويل جزء من قيمة هذه السندات إلى عملة صعبة.

❖ **سندات السنبلة الذهبية "L'Epi d'Or" :**

و هي سندات إيداع طويلة الأجل ، ذات معدلات فائدة ثابتة ، قام البنك بإصدارها في السابق لزيادة حجم موارده ، و لقد إستغني عنها الآن نهائياً ، إلا أنه لا يزال هناك أرصدة تابعة لها لم يتم سحبها بأكملها.

ب-4 ودائع لأجل:

و هي ودائع منمنجة "Normalisés" ، ذات طابع تعاقدى بين المودع و البنك، يلتزم من خلالها المودع بعدم السحب من الوديعة حتى ينقضي أجل إستحقاقها ، و تتم عملية الإيداع أليا عن طريق برنامج أوراكل المالي و ذلك بفتح حساب لصاحب الوديعة يسمى حساب لأجل ، و ذلك بالإقتطاع من حسابه الجاري، و بموجب ذلك يتم تحرير عقد للوديعة من ثلاث نسخ (نسخة يستلمها المودع، نسخة للوكالة و أخرى للرقابة المالية). أما فيما يخص عملية السحب المسبق للوديعة "Retrait Anticipé"، فإن المودع قد يتعرض لعقوبة تخفيض في معدل الفائدة ، تتراوح بين نقطة و نقطة و نصف.

المطلب الرابع: عملية دمج الرقابة المالية بنظام المعلومات المحاسبية

وتكون عملية الدمج من خلال أن الرقابة المالية تعمل على مراقبة القوائم المالية وذلك من خلال معرفة الأخطاء المتواجدة في القوائم المالية والعمل على تصحيحها، أي الميزة التي تتسم بها الرقابة المالية الكشف على العمليات التي تكون خاطئة وتجنبها وعدم الوقوع فيها كل سنة لهذا يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إعداد الميزانات و الرجوع الى الميزانيات القديمة لتخطي الوقوع في الاخطاء السابقة مما يعني أنها عملية رقابية مساعدة للبنك محل الدراسة .

خلاصة الدراسة التطبيقية:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد الفصل النظري على أرض الواقع و لقد كانت الدراسة التطبيقية على بنك " الفلاحة و التنمية الريفية BADR " فرع بسكرة، و ذلك خلال السنة المالية 2019 من خلال إجراء دراسة بنية نظام المعلومات المحاسبية المطبق داخل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و المسمي نظام أوراكل المالي الذي تم شرحه و تبيان كيفية عمله و الدور الفعال الذي يشغله في مجال الرقابة المالية، على مستوى البنك لأن جميع العمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك و يتم تحويلها الى قوائم مالية و قيود محاسبية تمر على هذا النظام سابق الذكر. كما قمنا بالتعرف على مختلف القوائم المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية و شرح جزء منها و تقييم مستوى الرقابة المالية عليها.

إن المحيط الذي ينشط فيه "بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR" و الذي يتسم بالتغير أوجب عليه أن يسعى للتكيف مع هذه التغيرات من خلال تحسين وضعيتها المالية ، و لعل الوصول لذلك يتم من خلال تحقيق الرقابة المالية أولاً لمعرفة وضعيتها المالية و محاولة تصحيح الإختلالات و الأخطاء المرصودة من قبل النظام المالي المطبق في البنك و الإستفادة من الفرص المتاحة و معرفة الأسباب التي تؤدي الى الوقوع في الأخطاء و محاولة تفاديها مستقبلاً و تتم الرقابة المالية من خلال نظام المعلومات المحاسبية أوراكل و ذلك كالاتي :

- إدخال المعطيات المحاسبية في النظام المستخدم من طرف البنك .
- و ثم تحويل المعطيات المحاسبية المتحصل عليها إلى معلومات محاسبية .
- بعد عملية تحويل يقوم النظام بالتعامل مع المعلومات المحاسبية من خلال كشف الأخطاء و الإنحرافات و الثغرات الموجودة مما يسهل على المستخدمين إتمام عملية الرقابة المالية في وقت وجيز .

و لإجراء عملية الرقابة المالية لا بد من توفر معلومات تساعد على ذلك و تعتبر المعلومات المحاسبية التي هي نتاج نظام المعلومات المحاسبية أهم المصادر المعتمدة في ذلك و نظراً لمكانة نظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر وسيلة إتصال جاءت أهمية مخرجاته التي تعطي صورة عن نشاط البنك و وضعيته المالية خاصة القوائم المالية و المتمثلة في الميزانية و ما يعطي أهمية أكثر للمعلومات المحاسبية هو تميزها بخاصتي الملائمة و الموثوقية (و التي هي أساس الرقابة المالية) كون الثقة في المعلومة المحاسبية تساعد على تفعيل الرقابة على مستوى البنك و هذا ما تسعى المعايير المحاسبية الدولية لتوفيره .

و للتعلم أكثر في المعلومات المحاسبية و دورها في الرقابة المالية تم إختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية فرع بسكرة لإسقاط المعارف النظرية و كانت الدراسة خلال الفترة 2019 المعدة وفقاً لنظام المعلومات المحاسبية المنتهج في البنك .

و بعد إجراء الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج .

النتائج:

قبل التطرق إلى النتائج التطبيقية نستعرض النتائج النظرية فيما يلي:

- تقييم الرقابة المالية بمختلف معطياتها يعطي صورة واضحة عن وضعية البنك الحالية مما يساعد الجهات المختصة على تحسين الإختلالات و تصحيح الأخطاء .
- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى إهتمام كبير بإعتبارها من أهم الأدوات التي تساعد البنك على تفعيل الرقابة المالية .
- القوائم المالية هي أهم هذه المعلومات حيث أن البنك يتحصل عليها بجهد أقل و تكلفة أقل (برنامج نظام المعلومات المستخدم) لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على إتخاذ القرارات المهمة لتحسين الرقابة المالية.

أما النتائج التطبيقية فبعد إجراء الدراسة توصلنا إلى :

- فهم و شرح نظام المعلومات المحاسبية أوراكل المستخدم في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و تبيان العلاقة بينه و بين الرقابة المالية.
- شرح الميزانية المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة و إبراز أهم الحسابات المالية التي يخضعها البنك للرقابة .
- عملية دمج الرقابة المالية مع نظام المعلومات المحاسبية المتبع تعتبر حوصلة الدراسة التطبيقية لهذا البحث.

إختبار الفرضيات:

- السياسات المحاسبية لها علاقة راسخة مع الرقابة المالية و التنظيم المحاسبي.
- الرقابة المالية تركز في عملها و نشاطها على البيانات المالية مما يؤكد صحة الفرضية.
- نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في بنك محل الدراسة يساعد على الرقابة المالية و هذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية و هذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

قائمة المراجع :

- 1-أحمد جنان سعدون. (بلا تاريخ). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات دراسة حالة وحدة تريفال. مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية -فرع إقتصاد كمي. جامعة الجزائر.
- 2-أحمد حسين علي حسين. (2004). نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: الدار الجامعية. أحمد حسين علي حسين. (2004). نظم المعلومات المحاسبية . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 3-أحمد خنفوسي، و ياسمين شويتر . (2018-2019). دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز وظائف الإدارة "التخطيط ، الرقابة ، إتخاذ القرار . مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي . جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة .
- 4-أحمد فوزي ملوخية. (2005). نظم المعلومات الإدارية . الإسكندرية : مؤسسة حورس الدولية للنشر و التوزيع . أحمد فوزي ملوخية. (2006). نظم المعلومات الإدارية. مصر-الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر.
- 5-الدكتور عبد الرحمن الصباح. (2010). نظم المعلومات الإدارية . عمان : دار زهران للنشر والتوزيع .
- 6-الدكتور نجم عبد الله الحميدي، الدكتورة سلوى أمين السامرائي، قسم نظم المعلومات الادارية ، جامعة الاسراء الاهلية، دار وائل للنشر،شارع الجمعية العلمية الملكية، الطبعة 2005،ص11. (الطبعة 2005). قسم نظم المعلومات الادارية . عمان-الأردن : دار وائل للنشر،شارع الجمعية العلمية الملكية.
- 7-الدكتور نوري منير. (2015). نظام المعلومات المطبق في التسيير . ديوان المطبوعات الجامعية .
- 8-الدهراوي كمال الدين مصطفى ، عبد اللطيف ناصر نور الدين، و دبيان السيد عبد المقصود . (2005). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: دار النشر والتوزيع.
- 9-أميرة مدفوني. (2015\2016). دور نظم المعلومات في إتخاذ القرار . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية . جامعة العربي بن مهدي-أم البواقي.-.

- 10- إيمان فاضل السامرائي، و هيثم محمد الزعبي. (2004). نظم المعلومات الإدارية. الاردن-عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- 11- بن زيان نجاة. (2014-2015). نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي -دراسة حالة مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب. مذكرة ماستر تخصص مالية ومحاسبة . جامعة محمد خيضر بسكرة .
- 12- بن عيسى موسى، و مكي بومدين . (2018\2019). دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز الرقابة الداخلية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي . جامعة محمد بوضياف - المسيلة .
- 13- دالي علي لامية . (2014\2015). مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل إقتصاد المعرفة. رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه التسيير . بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- دالي علي لامية . (2014\2015). مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل إقتصاد المعرفة. رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه التسيير . بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 13- ستيفن موسكوف، مارك سيمكن، و كمال الدين سعيد. (2002). نظام المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات. الرياض المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- 14- عبد السلام أبو قحف. (2002). أساسيات التنظيم و الإدارة . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر .
- 15- عبد الله لغواطي. (2025،24،23). دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات حالة مؤسسة سونطراك مركب- GL2Z-. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-.
- 16- علوان محمد لمين. (2015\2016). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية . بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة .
- 17- علي حامدي . (2010\2011). أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية . مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة .

- 18 - عواطف ماموني. (2018\2019). دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي .
- 19- كمال الدين الدهراوي. (2003). نظم المعلومات المحاسبية. مصر-الإسكندرية: الدار الجامعية.
- كمال الدين الدهراوي. (2005). مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية. الاسكندرية: الدار الجامعية .
- 20- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية – الاسكندرية–2005، ص4. (بلا تاريخ). مدخل معاصر في نظام المعلومات المحاسبية. كمال الدين، الدهراوي. (2005). نظام المعلومات المحاسبية. مصر -الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- 21- نجم عبد الله الحميدي، سلوى أمين السامرائي، و عيد الرحمان العبيد. (2005). نظم المعلومات الادارية. عمان: دار وائل للنشر.
- 22- نجم عبد الله الحميدي، سلوى أمين السمرائي. (2005). قسم نظم المعلومات الإدارية . دار وائل للنشر .
- 23- الحيارى إيمان. (15 جويلية، 2017). موضوع. تم الاسترداد من www.mawdoo3.com:
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9
- 24- السيد. (2005). أهمية الرقابة المالية. الأردن: عمان.
- 25- بدوي. (1982). الرقابة المالية.
- 26- بشناق. (2001). الرقابة المالية ومدى تقييم أدائها. جامعة الأقصى.
- 27- بشير العلق. (2008). مبادئ الإدارة . عمان-الاردن: دار اليزوري العلمية للنشر و التوزيع.
- 28- بن داوود إبراهيم. (23-24 فيفري 2011). البعد الرقابي للأموال من المنظور الأخلاقي الإسلامي، ملتقى الاقتصاد الإسلامي. الجزائر: المركز الجامعي غرداية.

- 29- حسين راتب. (1999). الرقابة المالية في الفقه الاسلامي . الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان.
- 30- حماد. (2005). سياسات الرقابة المالية.
- 31- خير الدين ، و أحمد موسى . (2012). *إدارة المشاريع المعاصرة*. عمان- الأردن: دار وائل للنشر.
- 32- سيروان عدنان. (2008). الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي. بغداد: منشورات الدائرة الاعلامية في المجالات النواب.
- 33- عبد السلام أبو قحف. (2002). *أساسيات التنظيم و الإدارة*. الإسكندرية-مصر: دار الجامعية الجديدة للنشر.
- 34- عبد الكريم أبو مصطفى. (2001). *الإدارة و التنظيم* .
- 35- على الشريف. (2003). *الإدارة المعاصرة* . مصر : الدار الجامعية .
- 36- عوف محمود الكفراوي. (2002). *الرقابة المالية النظرية و التطبيق*. مصر-الإسكندرية : مطبعة الإنتصار .
- 37- محمد سمير بدوي. (2017). تقييم أداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والادارية في فلسطين- قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج القيادة والادارة. غزة، فلسطين: جامعة غزة.
- 39- محمد فريد الصحن. (2001). *مبادئ الإدارة* . الإسكندرية-مصر : الدار الجامعية .
- مؤيد أحمد محي الدين عبيدات. (2008). *الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات*. عمان- الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.



LE DECANAT

عمادة الكلية

الرقم : 332/ك.ق.ت.ت/2020

إلى السيد : مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- وكالة بسكرة -

طلب المساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي ، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة :

1- بن يحي محمد أمين

2- حمو حسام الدين

تخصص : محاسبة

المسجلون بالسنة : الثانية ماستر

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للمذكرة المعنونة ب : " دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية "

تحت إشراف : د/ أحمد قايد نور الدين

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في : 09-03-2020

ع / عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلية



نائب العميد المكلف بالدراسات
و المسائل المرتبطة بالطلبة
أ. جنان عبد الحق



بسكرة في: 2020/09/08

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ: أحمد قايد نور الدين

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

قسم الارتباط : العلوم الاقتصادية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر - للطالب (ة): - بن يحي محمد أمين

- هو حسام الدين

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبية .

التخصص: محاسبة

بعنوان: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية - دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

رئيس القسم

الاستاذ المشرف

أ.د/ أحمد قايد نور الدين



BILAN AGENCE PAR CLASSE

En date du : mercredi 29 avril, 2020

Agence: 394 - AGENCE GUEMAR

Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN

0,00 0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
113 - SUBVENTION PRET ANGEM	0,00	160 350,04
116 - SUBVENTION PRET ANSEJ	0,00	11 882 639,36
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-2 645,28
192 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	13 235 111,47
200 - COMPTE CHEQUE	0,00	71 857 914,42
251 - LIVRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS	0,00	80 247 322,56
255 - COMPTE DIVERS	0,00	11 571 355,89
258 - compte de passage	0,00	1 330 000,00
260 - LIVRET EPARGNE BANQUE SANS INTERETS	0,00	476 706 257,73
261 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	10 494 557,66
281 - LIVRET EPARGNE JUNIORS	0,00	1 002 247,45
300 - COMPTE COURANT	0,00	507 873 092,22
381 - LIVRET EPARGNE JUNIORSSANS INTERET	0,00	400 000,00
397 - LIVRET EPARGNE FELLAH AVEC INTERETS	0,00	0,00
398 - LIVRET EPARGNE FELLAH SANS INTERETS	0,00	1 030 000,00
800 - COMPTE CHEQUE DU PERSONNEL BADR	0,00	945 214,48
900 - COMPTE TITRE	0,00	1 350,00
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0,00	-6 215 653,96
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00
BA1011601 - BILLET SUSPECT	0,00	-4 000,00
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0,00	-346 953,51
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRESOR	0,00	-32 998 148,65
BA2001102 - AUTRES CREANCES COMMERCIALES	0,00	336,07
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	36 057,81
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU	0,00	1 686 477,87



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
BONIFIÉS		
BA2041512 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS DISPOSITIFS AIDÉS	0,00	16 398 257,25
BA2041700 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIFS AIDÉS	0,00	-186 466 474,78
BA2081131 - CRÉDIT BAIL MATÉRIEL AGRICOLE MOYEN TERME	0,00	-55 003 636,55
BA2091311 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À MOYEN TERME POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE	0,00	-388 974,13
BA2091421 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-13 028,08
BA2601211 - CRÉANCES IMMOBILISÉES C.E.R DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-5 734 174,31
BA2601212 - CRÉANCES IMMOBILISÉES C.E.R POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-1 666 242,41
BA2634381 - DISPOSITION TÉLÉGRAPHIQUE	0,00	0,00
BA2801211 - CRÉANCES EN SOUFFRANCE (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-5 818 579,20
BA2801230 - CRÉANCES EN SOUFFRANCE DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-19 070 134,96
BA2801311 - CRÉANCES DOUTEUSES (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-29 428 977,43
BA2801330 - CRÉANCES DOUTEUSES DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-40 036 244,17
BA2801411 - CRÉANCES COMPROMISES (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-82 659 177,06
BA2801430 - CRÉANCES COMPROMISES DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-113 062 984,26
BA2801511 - CRÉANCES SUR RESSOURCES AFFECTÉES	0,00	-42 954 237,28
BA2901111 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES EN SOUFFRANCE	0,00	2 167 547,31
BA2901211 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES DOUTEUSES	0,00	4 068 209,68
BA2901311 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES COMPROMISES	0,00	46 935 197,83
BA3401191 - SOMMES DUES AU TRESOR	0,00	0,00
BA3401531 - TVA DÉDUCTIBLES SUR INVESTISSEMENT	0,00	0,00
BA3401541 - TVA DÉDUCTIBLES SUR AUTRES BIENS ET SERVICES	0,00	0,00
BA3401671 - DÉPENSES EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
BA3641161 - CHARGES CONSTATÉES D AVANCE SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	0,00
BA3671121 - PRODUITS À RECEVOIR SUR OPÉRATIONS CLIENTÈLE	0,00	-141 383,48
BA3671171 - PRODUITS À RECEVOIR SUR OPÉRATIONS HORS BILAN	0,00	-1 590,91
BA3695211 - DÉFICITS DE CAISSE	0,00	0,00



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
BONIFIÉS		
BA2041512 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS DISPOSITIFS AIDÉS	0,00	16 398 257,25
BA2041700 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIFS AIDÉS	0,00	-186 466 474,78
BA2081131 - CRÉDIT BAIL MATÉRIEL AGRICOLE MOYEN TERME	0,00	-55 003 636,55
BA2091311 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À MOYEN TERME POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE	0,00	-388 974,13
BA2091421 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-13 028,08
BA2601211 - CRÉANCES IMMOBILISÉES C.E.R DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-5 734 174,31
BA2601212 - CRÉANCES IMMOBILISÉES C.E.R POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-1 666 242,41
BA2634381 - DISPOSITION TÉLÉGRAPHIQUE	0,00	0,00
BA2801211 - CRÉANCES EN SOUFFRANCE (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-5 818 579,20
BA2801230 - CRÉANCES EN SOUFFRANCE DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-19 070 134,96
BA2801311 - CRÉANCES DOUTEUSES (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-29 428 977,43
BA2801330 - CRÉANCES DOUTEUSES DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-40 036 244,17
BA2801411 - CRÉANCES COMPROMISES (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-82 659 177,06
BA2801430 - CRÉANCES COMPROMISES DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-113 062 984,26
BA2801511 - CRÉANCES SUR RESSOURCES AFFECTÉES	0,00	-42 954 237,28
BA2901111 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES EN SOUFFRANCE	0,00	2 167 547,31
BA2901211 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES DOUTEUSES	0,00	4 068 209,68
BA2901311 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES COMPROMISES	0,00	46 935 197,83
BA3401191 - SOMMES DUES AU TRESOR	0,00	0,00
BA3401531 - TVA DÉDUCTIBLES SUR INVESTISSEMENT	0,00	0,00
BA3401541 - TVA DÉDUCTIBLES SUR AUTRES BIENS ET SERVICES	0,00	0,00
BA3401671 - DÉPENSES EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
BA3641161 - CHARGES CONSTATÉES D AVANCE SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	0,00
BA3671121 - PRODUITS À RECEVOIR SUR OPÉRATIONS CLIENTÈLE	0,00	-141 383,48
BA3671171 - PRODUITS À RECEVOIR SUR OPÉRATIONS HORS BILAN	0,00	-1 590,91
BA3695211 - DÉFICITS DE CAISSE	0,00	0,00



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
BA3695411 - COMPTE DE PASSAGE DE REMBOURSEMENT PRÊT	0,00	-54 538,33
BA3695901 - INTÉRÊTS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES LITIGIEUSES	0,00	-42 459 706,79
BA3695921 - INTÉRÊTS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES TRÈS RISQUÉES	0,00	0,00
BA3695931 - INTÉRÊTS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES COMPROMISES	0,00	-53 956 923,18
BA3699112 - GRAND LIVRE SUSPENS	0,00	0,00
BA4202111 - TERRAINS	0,00	-3 672 000,00
BA4202211 - BÂTIMENTS INDUSTRIELS ET COMMERCIAUX	0,00	-2 121 748,99
BA4202431 - AUTRES MATÉRIEL ET OUTILLAGE	0,00	-192 551,85
BA4202611 - MOBILIER DE BUREAU	0,00	-411 440,00
BA4202631 - COFFRES FORTS	0,00	-700 988,40
BA4202671 - MATÉRIEL DE SÉCURITÉ	0,00	-2 694 527,82
BA4202741 - INSTALLATIONS COMPLEXES	0,00	-726 530,00
BA4202811 - ÉQUIPEMENTS INFORMATIQUES	0,00	-2 908 589,83
BA4202911 - IMMOBILISATIONS INCORPORÉES EN COURS	0,00	0,00
BA4205111 - LOGEMENTS DU PERSONNEL	0,00	-1 524 021,06
BA4205411 - MOBILIER LOGEMENT DU PERSONNEL	0,00	-457 900,02
BA4205421 - ÉQUIPEMENT MENAGE LOGEMENT DU PERSONNEL	0,00	-253 244,24
BA4205511 - AMÉNAGEMENT LOGEMENT DU PERSONNEL	0,00	-641 993,18
BA4702431 - AMORTISSEMENT MATÉRIEL ET OUTILLAGE	0,00	50 083,34
BA4702611 - AMORTISSEMENT MOBILIER DE BUREAU	0,00	66 602,66
BA4702621 - AMORTISSEMENT COFFRES FORTS	0,00	21 583,33
BA4702711 - AMORTISSEMENT AMÉNAGEMENTS PROFESSIONNELS	0,00	169 523,66
BA4702811 - AMORTISSEMENT ÉQUIPEMENT INFORMATIQUE	0,00	201 066,66
BA4705111 - AMORTISSEMENT LOCAUX ET LOGEMENTS SOCIAUX	0,00	71 120,98
BA4705411 - AMORTISSEMENT MOBILIER ET ÉQUIPEMENT MÉNAGER	0,00	79 403,45
BA4705511 - AMORTISSEMENTS AMÉNAGEMENTS SOCIAUX	0,00	45 407,94
BP2201371 - COMPTES SANS MOUVEMENTS	0,00	0,00
BP2631111 - PROVISIONS POUR CAUTIONS	0,00	74 285 467,17
BP2633811 - PROVISIONS SUR CHEQUES DE BANQUE	0,00	12 961 865,82
BP2634550 - DIFFÉRENCE SUR COMPTE FONDS DE GARANTIES RET (ANCIEN 342)	0,00	0,00
BP3231111 - EXIGIBLES APRÈS ENCAISSEMENT DZD	0,00	2 556 350,12



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
BP3411421 - DIVERSES DÉTENTIONS POUR COMPTE BADR NET	0,00	122 808,00
BP3411471 - TAXES DUES SUR ACTIVITÉS BANCAIRES	0,00	1 154 907,51
BP3411481 - I.R.C.D.C À VERSER	0,00	0,00
BP3411631 - SOMMES DUES AU PERSONNEL	0,00	0,00
BP3411791 - RECETTE EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	130 500,00
BP3661221 - CHARGES DE SERVICES À PAYER	0,00	2 560,00
BP3661331 - CHARGES À PAYER LIVRET D ÉPARGNE BANCAIRE	0,00	166 995,68
BP3661341 - CHARGES À PAYER LIVRET D ÉPARGNE JUNIOR	0,00	8 709,42
BP3681111 - AGIOS RÉSERVÉS	0,00	385 061,31
BP3695401 - COMPTE DE PASSAGE D ENCAISSEMENT PRÊT	0,00	0,00
BP3695411 - COMPTE DE PASSAGE D ENCAISSEMENT DE LA SUBVENTION	0,00	0,00
BP3695951 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES	0,00	42 459 706,79
BP3695952 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES CESO	0,00	560 441,19
BP3695953 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES CDOU	0,00	78,55
BP3695954 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES CCOM	0,00	53 396 403,44
BP3699111 - COMPTE D ATTENTE BILAN	0,00	0,00
BP3699902 - COMPTE TRANSITOIRE MIGRATION CASA SYBU_FLEXCUBE_CRÉDITEUR	0,00	-2,33
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
BP3699951 - BALANCE SIÈGES 2	0,00	0,00
BP5911111 - MARGE BRUTE	0,00	0,00
CD9903101 - CONTREPARTIE ENGAGEMENTS DE FINANCEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	0,00	81 711 422,61
CD9911001 - CONTREPARTIE ENGAGEMENTS DE GARANTIES	0,00	0,00
CE3411791 - RECETTE EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
CE3700125 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES TELECOMPENSATION	0,00	9 750 732 004,62
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-5 789 092 620,82
CE3705801 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES SYRAT	0,00	1 310 143 273,68
CH6022321 - INTÉRÊTS SERVIS SUR COMPTES ÉPARGNE BANQUE	0,00	-676 840,62
CH6022330 - INTÉRÊTS SERVIS SUR COMPTES ÉPARGNE JUNIOR	0,00	-8 709,42
CH6061101 - PERTES SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	-96 115 443,08
CH6083301 - CARNETS DE CHÈQUES CONSOMMÉS	0,00	-32 093,43



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
CH6222101 - LOYERS ET CHARGES LOCATIVES BÂTIMENTS PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6232101 - ENTRETIEN ET RÉPARATION BÂTIMENTS PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6232201 - ENTRETIEN ET RÉPARATION BÂTIMENTS NON PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6234101 - ENTRETIEN ET RÉPARATION MATÉRIEL ET OUTILLAGE PROFESSIONNELS	0,00	-4 650,00
CH6234201 - ENTRETIEN ET RÉPARATION MATÉRIEL ET OUTILLAGES NON PROFESSIONNELS	0,00	-7 040,00
CH6236101 - ENTRETIEN ET RÉPARATION EQUIPEMENTS DE BUREAU PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6241101 - TRANSPORTS DE FONDS	0,00	-200 880,00
CH6241901 - AUTRES FRETS ET TRANSPORTS	0,00	-7 333,33
CH6251201 - DÉPLACEMENT.FRAIS VOYAGE ALGÉRIE	0,00	-24 913,00
CH6251501 - FRAIS DE RÉCEPTION HÉBERGEMENT ET AUTRE FRAIS	0,00	-6 000,00
CH6251601 - FRAIS DE RÉUNIONS	0,00	0,00
CH6281111 - FRAIS D AFFRANCHISSEMENT	0,00	0,00
CH6281121 - FRAIS DE TÉLÉPHONE	0,00	0,00
CH6281171 - FRAIS DE MESSAGERIE	0,00	-87 081,40
CH6281181 - FRAIS DE LIGNES SPÉCIALISÉES	0,00	0,00
CH6281191 - AUTRES FRAIS DE TÉLÉCOMMUNICATIONS	0,00	-200,00
CH6286191 - AUTRES FRAIS DE POSTES	0,00	0,00
CH6291211 - AUTRES SERVICES	0,00	0,00
CH6291401 - ABONNEMENTS JOURNAUX	0,00	0,00
CH6292301 - FRAIS DE NETTOYAGE	0,00	0,00
CH6292401 - FRAIS DE GARDIENNAGE	0,00	-81 000,00
CH6299101 - PERSONNE PHYSIQUES ET MORALE DOMICILIÉES EN ALGÉRIE	0,00	-389 690,00
CH6299201 - CONSOMMATIONS EAU	0,00	0,00
CH6299202 - CONSOMMATIONS ELECTRICITÉ ET GAZ	0,00	0,00
CH6299301 - TRAVAUX À FAÇON	0,00	-13 617,49
CH6299401 - FRAIS D ACTES ET CONTENTIEUX	0,00	0,00
CH6299901 - DIVERS SERVICES	0,00	0,00
CH6301111 - TRAITEMENTS ET SALAIRES	0,00	-2 119 063,62
CH6301311 - PRIMES DE RENDEMENT	0,00	-394 185,12
CH6301351 - PRIMES DE RESPONSABILITÉ	0,00	-12 000,00



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
CH6301391 - AUTRES PRIMES	0,00	0,00
CH6321141 - INDEMNITÉS D'INSALUBRITÉ	0,00	-3 312,00
CH6321151 - INDEMNITÉS DE CAISSE	0,00	-37 000,00
CH6321161 - INDEMNITÉS DE ZONE	0,00	-606 375,00
CH6321171 - INDEMNITÉS DE TRANSPORT	0,00	-158 750,00
CH6321181 - INDEMNITÉS DE PANIER	0,00	-466 400,00
CH6321191 - INDEMNITÉS AUTRES	0,00	-110 400,00
CH6321221 - ALLOCATION FAMILIALE CHARGE EMPLOYEUR	0,00	0,00
CH6341111 - CONTRIBUTION DE RÉGLARISATION AU BUDGET OEUVRES SOCIALES	0,00	-7 805,32
CH6351111 - COTISATIONS SÉCURITÉ SOCIALE	0,00	-772 727,99
CH6351211 - COTISATIONS AUX MUTUELLES	0,00	-13 120,00
CH6351911 - COTISATIONS SOCIALES AUTRES	0,00	0,00
CH6361151 - FRAIS DE FORMATION INTERNE (BADR)	0,00	-175 537,43
CH6361161 - DÉPLACEMENT AU TITRE DE LA FORMATION	0,00	0,00
CH6461111 - DROITS D'ENREGISTREMENTS SUR ACTIVITÉ DE MARCHÉ	0,00	0,00
CH6611131 - ASSURANCES AUTRES VALEURS INCORPORELLES	0,00	0,00
CH6611221 - ASSURANCES DES BÂTIMENTS	0,00	0,00
CH6611241 - ASSURANCES DU MATÉRIEL ET OUTILLAGES	0,00	0,00
CH6612111 - ASSURANCES DES BÂTIMENTS SOCIAUX	0,00	0,00
CH6619991 - AUTRES ASSURANCES	0,00	0,00
CH6631111 - IMPRIMÉS	0,00	0,00
CH6631121 - FOURNITURES BUREAU INFORMATIQUES	0,00	0,00
CH6631131 - FOURNITURES BUREAU DIVERSES	0,00	0,00
CH6642231 - EQUIPEMENTS INFORMATIQUES	0,00	0,00
CH6661141 - CARBURANTS CONSOMMÉS	0,00	-500,00
CH6671111 - PIÈCES DE RECHANGE ÉQUIPEMENTS INFORMATIQUES CONSOMMÉS	0,00	0,00
CH6681111 - FOURNITURE CONSOMMÉE D'ÉLECTRICITÉ, GAZ ET EAU LOCAUX PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6681191 - AUTRES FOURNITURES CONSOMMÉES LOCAUX PROFESSIONNELS	0,00	-1 200,00
CH6681211 - FOURNITURES CONSOMMÉES ÉLECTRICITÉ, GAZ ET EAU LOCAUX NON PROFESSIONNELS	0,00	0,00



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
CH6812101 - DOTATIONS AUX PROVISIONS POUR CRÉANCES DOUTEUSES DE LA CLIENTÈLE	0,00	0,00
CH6821411 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS DU MATÉRIEL ET OUTILLAGES	0,00	-5 333,33
CH6821611 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS DES ÉQUIPEMENTS DE BUREAUX	0,00	-37 797,98
CH6821711 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS DES AMÉNAGEMENTS ET INSTALLATIONS	0,00	-24 217,66
CH6822111 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS BÂTIMENTS SOCIAUX	0,00	-10 160,14
CH6822411 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS MOBILIERS ET ÉQUIPEMENTS MÉNAGER	0,00	-11 343,35
CH6822511 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS AMÉNAGEMENTS SOCIAUX	0,00	0,00
CH6862111 - PERTES SUR CRÉANCES IRRÉCUPÉRABLES SUR OPÉRATIONS AVEC LA CLIENTÈLE	0,00	0,00
CR9905101 - CONTREPARTIE CAUTIONS, AVALS ET AUTRES GARANTIES REÇUS D ÉTABLISSEMENTS DE CRÉDIT	0,00	74 285 467,17
CR9905119 - CONTREPARTIE GARANTIES REÇUES DE LA CLIENTÈLE	0,00	701 749 257,59
ED9039111 - AUTRES ENGAGEMENTS EN FAVEUR LA CLIENTÈLE	0,00	-81 711 422,61
ED9131111 - DÉBITEURS PAR CAUTIONS	0,00	-74 285 467,17
ER9141911 - AUTRES GARANTIES REÇUES	0,00	-354 080 419,41
ER9161111 - GARANTIES AU FINANCEMENT	0,00	-347 668 838,18
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-7 300 262 484,92
PQ3693111 - POSITION EQUIVALENTE CHF	0,00	-42 793 019,59
PQ3693121 - POSITION EQUIVALENTE GBP	0,00	-3 126 719,54
PQ3693181 - POSITION EQUIVALENTE CAD	0,00	-1 043 399,53
PQ3693191 - POSITION EQUIVALENTE USD	0,00	-164 288 592,05
PQ3693221 - POSITION EQUIVALENTE SAR	0,00	-47 309,06
PQ3693331 - POSITION EQUIVALENTE EUR	0,00	1 575 933 543,59
PR7019702 - COMMISSIONS SUR OPÉRATIONS INTERNE AU RÉSEAU	0,00	2 000,00
PR7020104 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE DISPOSITIF AIDÉ	0,00	34 257,78
PR7020105 - INTÉRÊTS BONIFIÉ SUR CRÉDIT INVESTISSEMENT LT AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIF AIDÉ PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	4 082 678,58
PR7020112 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE	0,00	0,00
PR7020308 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS DE CAMPAGNE POUR L AGRICULTURE ET	0,00	0,00



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
LA PÊCHE PAYÉ PAR LE TRÉSOR		
PR7020313 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS DE TRÉSORERIE POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE	0,00	0,00
PR7020315 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS DE TRÉSORERIE POUR LES AUTRES SECTEURS (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	0,00
PR7020329 - INTÉRÊTS SUR AVANCES SUR CRÉANCES NÉES ET NON CONSTATÉES / DÉLÉGATION DE MARCHÉS	0,00	0,00
PR7020333 - INTÉRÊTS SUR CRÉDIT DE STOCKS	0,00	0,00
PR7020911 - INTÉRÊTS SUR AUTRES CRÉDITS	0,00	0,00
PR7020951 - INTÉRÊTS SUR CRÉDIT AGRICOLE RFIG	0,00	50 793,60
PR7021810 - COMMISSION SUR ENCAISSEMENTS DE CHÈQUES	0,00	15 800,00
PR7021912 - INTÉRÊTS PERÇUS SUR CRÉDITS À LA CLIENTÈLE NON TAXÉS	0,00	0,00
PR7022011 - INTÉRÊTS SUR COMPTES ORDINAIRES DÉBITEURS	0,00	616 422,09
PR7022320 - COMMISSIONS SUR RETRAIT ESPÈCES PAR CHÈQUE SUR COMPTE COURANT	0,00	1 420,00
PR7022420 - COMMISSIONS D EMISSION REJET CHÈQUE	0,00	34 600,00
PR7022510 - COMMISSIONS SUR VIREMENTS ÉMIS EN INTRABANCAIRE	0,00	22 328,10
PR7023900 - AUTRES COMMISSIONS	0,00	0,00
PR7024215 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT LONG TERME DISPOSITIF AIDÉ HORS PÊCHE ET AGRICULTURE	0,00	7 483,82
PR7024216 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT LONG TERME DISPOSITIF AIDÉ AUTRES SECTEURS PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	66 081,37
PR7029101 - FRAIS DE NOTIFICATION DE CRÉDIT	0,00	0,00
PR7029121 - COMMISSIONS DE TENUE DE COMPTES COURANTS DZD	0,00	3 740 587,50
PR7029344 - FRAIS DE NOTIFICATION	0,00	35 103,59
PR7029418 - COMMISSIONS D ENCAISSEMENT CHÈQUES EN DZD	0,00	0,00
PR7029479 - COMMISSIONS D ENCAISSEMENTS D EFFETS	0,00	0,00
PR7029484 - COMMISSIONS SUR OPÉRATIONS DE TÉLÉCOMPENSATION	0,00	0,00
PR7029494 - COMMISSIONS ENCAISSEMENT AUTRES	0,00	0,00
PR7029611 - COMMISSIONS SUR SERVICE WEB	0,00	108 600,00
PR7039101 - COMMISSIONS DIVERSES	0,00	47 040,00
PR7043113 - INTÉRÊT SUR CRÉDIT-BAIL MOYEN TERME MATÉRIEL AGRICOLE	0,00	195 845,45
PR7043114 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDIT-BAIL MOYEN TERME MATÉRIEL AGRICOLE	0,00	143 674,55



BILAN AGENCE PAR CLASSE

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
PAYÉS PAR LE TRÉSOR		
PR7043219 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDIT-BAIL LONG TERME MATÉRIEL AGRICOLE	0,00	0,00
PAYÉ PAR LE TRÉSOR		
PR7060111 - GAINS SUR OPÉRATIONS DE CHANGE ET D ARBITRAGE	0,00	41 630 189,53
PR7069111 - COMMISSIONS SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	0,00
PR7071291 - COMMISSIONS SUR AUTRES ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	0,00	4 439,75
PR7072221 - PRODUITS SUR CAUTIONS	0,00	1 143 416,62
PR7083111 - COMMISSIONS PERÇUES SUR VIREMENT ALGÉRIE	0,00	264 500,00
PR7083311 - COMMISSIONS PERÇUES SUR CERTIFICATION DE CHÈQUES	0,00	68 500,00
PR7611211 - PRODUITS DIVERS AUTRES QUE BANQUES NON TAXÉS	0,00	0,00
PR7611911 - AUTRES PRODUITS DIVERS	0,00	16 084,31
PR7812111 - REPRISES DE PROVISIONS SUR CRÉANCES DOUTEUSES SUR OPÉRATIONS AVEC LA CLIENTÈLE	0,00	0,00



BILAN AGENCE PAR CLASSE

Monnaie : SAR - RIAL SAOUDIEN

0,00

-0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVICES PERSONNE PHYSIQUE	83,60	2 903,85
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-1 423,54	-49 446,66
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-22,06	-766,25
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	1 362,00	47 309,06



BILAN AGENCE PAR CLASSE

Monnaie : SAR - RIAL SAOUDIEN

0,00

-0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVICES PERSONNE PHYSIQUE	83,60	2 903,85
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-1 423,54	-49 446,66
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-22,06	-766,25
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	1 362,00	47 309,06



BILAN AGENCE PAR CLASSE

Monnaie : GBP - LIVRE STERLING

0,00

0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVICES PERSONNE PHYSIQUE	233,53	37 571,47
BP369911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-11 174,37	-1 797 788,52
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-8 493,66	-1 366 502,49
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	19 434,50	3 126 719,54



BILAN AGENCE PAR CLASSE

Monnaie : EUR - EURO

0,00

0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVICES PERSONNE PHYSIQUE	2 668 449,60	376 196 857,84
202 - COMPTE COURANTS DEVICES PERSONNES MORALES	0,00	0,00
204 - PENSION ET RETRAITE EN DEVICES	0,00	0,00
255 - COMPTE DIVERS	0,00	0,00
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	-71 160,00	-10 032 136,80
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00
BA3695211 - DÉFICITS DE CAISSE	-100,00	-14 098,00
BA3699112 - GRAND LIVRE SUSPENS	0,00	0,00
BP3411791 - RECETTE EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
BP3695111 - EXCÉDENTS DE CAISSE	0,00	0,00
BP3699111 - COMPTE D ATTENTE BILAN	0,00	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	1 692 290,64	238 579 134,43
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	6 888 947,27	971 203 786,12
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	-11 178 427,51	-1 575 933 543,59



BILAN AGENCE PAR CLASSE

Monnaie : USD - DOLLARS US

0,00

0,00

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
201 - COMPTE DEVICES PERSONNE PHYSIQUE	2 709,76	354 084,34
202 - COMPTE COURANTS DEVICES PERSONNES MORALES	2 500,00	326 675,00
BP3411791 - RECETTE EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-1 254 073,46	-163 869 779,02
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	-8 414,88	-1 099 572,37
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	1 257 278,58	164 288 592,05

ملخص :

إن الهدف الأساسي من معالجة هذا الموضوع هو محاولة تقديم إطار نظري يحدد و يعرف مختلف المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية و كذلك الرقابة المالية و كيفية تطبيقها من خلال النظام، مركزين في هذه الدراسة على الربط بين نظام المعلومات المحاسبية و الرقابة المالية .

- للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث و التي: هذين المتغيرين تمحورت حول ما هو دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين الرقابة المالية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟ أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد حاولنا إسقاط مختلف المفاهيم السابقة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية فرع بسكرة.

و لقد تبين من الدراسة أن لنظام المعلومات المحاسبية دور فعال في الرقابة المالية و تقديم مختلف الإمكانيات المادية و المعلوماتية للمساعدة الفعالة في هذا الجانب الحساس من العمليات التي يجريها البنك. الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية ، المعلومات المحاسبية ، القوائم المالية ، الرقابة ، الرقابة المالية ، عوامل الرقابة المالية.

Abstract :

The main objective of addressing this topic is to try to provide a theoretical framework that defines and defines the various concepts related to the accounting information system as well as financial control and how to apply it through the system, focusing in this study on the link between the accounting information system and financial control.

- To answer the main problem of research, which: these two variables revolved around what is the role of the accounting information system in improving financial control at the level of the Bank of Agriculture and Rural Development? As for the practical aspect, we have tried to project the various previous concepts of the Bank of Agriculture and Rural Development branch Biskra.

The study found that the accounting information system has an active role in financial control and provides various material and information altruistic capabilities to effectively assist in this sensitive aspect of the Bank's operations.

Keywords: Accounting Information System, Accounting Information, Financial Statements, Supervision, Financial Control, Financial Control Factors.